بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٢٨٦ - السنة الخامسة والعشرون - الجمعة ٢١ صفر ١٤٣٩ هـ - ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٧م

الرئيس الحريري.. أين ولماذا؟

منذ إعلان الرئيس سعد الحريري عن تقديم استقالته يوم السبت الماضي، والإعلام اللبناني يكاد يضرب بعضه بعضاً.. سواء في الصحافة المكتوبة أو القنوات التلفزيونية أو وسائل التواصل الاجتماعي. وقد استدعت وسائل الإعلام معظم رجال السياسة، سواء من تيار ٨ آذار أو ١٤ آذار، ومن يملكون معلومات عن الحدث الكبير، غياب الرئيس سعد الحريري، أو تغييبه أو تهديده أو اختطافه.. لكن الإعلام بقي بعيداً عن الحقيقة، ذلك أن الحدث في الرياض وليس في بيروت، وما جرى في الرياض خلال الأسبوع الفائت يثير العجب ويصدم المراقب، سواء كان سعودياً أو عربياً أو أجنبياً، خاصة بعد عمليات الاعتقال الواسعة التي شملت أمراء ووزراء وكبار رجال الأعمال. وهذا ما لم يقع مثله ليس في السعودية أو الخليج، وإنما في أيّ من أقطار العالم. وبالعودة إلى غياب الرئيس الحريري عن الصورة، بقي احتمال لم يشر إليه أحد، هو أن القرار الاتهامي للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان سوف تصدره المحكمة قريباً، وقد باتت وجهته معروفة، فربما رغبت الجهات الدولية التي أشار إليها بعضهم، أن تبعد الرئيس الحريري عن الحكومة في هذه المرحلة، أو أن تقصيه عن حزب الله، حتى يكون بعيداً عن الاحتكاك.

بعد استقالة الحريري

مسؤولية دار الفتوى في ضبط الساحة وحفظ الدور الوطني

تحليل إسرائيلي: استقالة الحريري قد تنقلب على السعودية

سوريا.. تحدّيات المؤتمرات الثلاثة المقبلة ومستقبل النظام

ملف المعتقلين في سوريا وأخطاء المعارضة السورية

مظاهرات بعواصم عربيّة وإسلامية لمطالبة بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور

سلخ الأحياء العربية عن القدس: هذا ما يخشاه الفلسطينيون

استهداف حزب الإصلاح اليمني ومساعي الإمارات لانفصال الجنوب

دريان: نقدّر موقف عون وبرّي بالتريّث

أعرب مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان أمام زواره، عن تقديره لموقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، بالتريث والتروي في معالجة الأزمة التي يمرّ بها لبنان، بعد استقالة الرئيس سعد الحريري، آملاً من جميع القوى السياسية «أن تتحلى بالمزيد من الصبر والحكمة لحلّ هذه القضية الوطنية».

واستقبل المفتي دريان في دار الفتوى وفداً من التيار «الوطني الحر» برئاسة رئيسه وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، الذي أكد أنّ «مواقف سماحته تجمع شعور كل اللبنانيين السلبية باعتبار أنّ ما حصل يشير إلى أننا في أزمة، إلا أنّ هناك إيجابية واضحة ظهرت وهي أن اللبنانيين التمسوا جميعاً إلى بعضهم بشكل عفوي جداً».

أضاف: «اليوم لا يوجد فريق أو مكوّن أو طائفة في أزمة، فكل اللبنانيين في أزمة وكلهم مصابون»، لافتاً إلى «أننا كلنا خاسرون من جراء ما حصل». ورأى أنّ «اللبنانيين يريدون الحال الذي كنا نعيشه معاً في المرحلة الأخيرة ويريدون أن يستمر»، مؤكداً أنّ «ما وقع من أخطاء يجب أن يصحّح بالتفاهم».

«المستقبل» تتمنى خروج لبنان من الأزمة

عقدت كتلة «المستقبل» النيابية اجتماعها في «بيت الوسط» برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، وعرضت الأوضاع من مختلف جوانبها، وفي نهاية الاجتماع أصدرت بياناً مختصراً، وفيه: «تابعت الكتلة استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز للرئيس سعد الحريري بالأمس، وكذلك اجتماع الرئيس الحريري مع ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، متمنية خروج لبنان من الأزمة التي يمر بها في هذه المرحلة في غياب رئيس الحكومة».

وأشارت الكتلة إلى أنها «تنتظر عودة الرئيس الحريري، وقررت متابعة جلساتها المفتوحة».

«التغيير والإصلاح» يدعم مواقف دريان

دعا «تكتّل التغيير والإصلاح» إلى «تعزيز التضامن»، مؤكداً «دعمه الكامل لمواقف مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان الداعية إلى الوحدة والحكمة والحفاظ على الدستور».

وأشار التكتل، في بيان تلاه وزير البيئة طارق الخطيب، بعد اجتماعه برئاسة رئيسه وزير الخارجية جبران باسيل إلى أنه «تابع التطورات المتعلقة بإعلان استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري من الخارج وتداعياتها، وثمن بشكل خاص مبادرة رئيس الجمهورية ميشال عون وتجاوب غالبية الكتل والقيادات السياسية والروحية مع دعوته إلى التريث والتضامن وتعزيز الاستقرار على كل الصعد، السياسية والأمنية والمالية، ما ترك ارتياحاً في هذه الأوساط».

السبهان: سنعامل حكومة لبنان كحكومة إعلان حرب

أكد وزير الدولة لشؤون الخليج العربي في وزارة الخارجية السعودية ثامر السبهان أن «المملكة العربية السعودية لن ترضى بأن يكون لبنان مشاركاً في حرب على المملكة». وقال: «سنعامل الحكومة اللبنانية كحكومة إعلان حرب على المملكة».

وكان السبهان قد أوضح في حديث إلى قناة «العربية»، رداً على سؤال عن المحادثات التي جرت بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ورئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري أنه «جرت محادثات على مستوى عادي جداً من الشفافية والوضوح والصراحة وأُبلغ الرئيس سعد الحريري بالمضمون وبأهمية الوضع الحالي في المنطقة والوضع الخاص في لبنان وما تتعرض له المملكة من عدوان على أيدي حزب الشيطان اللبناني وتم إطلاعه على كل تفاصيل الأمور وتم إبلاغه أن هذه الأعمال تعتبر أعمال إعلان حرب على المملكة من قبل لبنان وحزب الشيطان اللبناني ويحاول اللبنانيون للأسف تشتيت انتباه الجمهور اللبناني بأن هناك عملية استقالة جبرية أو عبر إشاعات يخلقها حزب الشيطان وأتباعه».

الحريري يعرض العلاقات والتطورات مع محمد بن زايد

غداة لقائه في الرياض خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، زار رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث التقى ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وتم خلال اللقاء عرض العلاقات الأخوية والأوضاع والتطورات في لبنان، ثم عاد إلى الرياض.

وقالت «وكالة الأنباء الإماراتية» إن الشيخ محمد بن زايد اطلع من الحريري على الأوضاع في لبنان وتطورات الأحداث فيه.

وأكد ولي عهد أبوظبي «وقوف دولة الإمارات إلى جانب لبنان في شأن التحديات والتدخلات الإقليمية التي تواجهه وتعيق طريق البناء والتنمية فيه وتهدد سلامة وأمن شعبه الشقيق».

صقر: استقالة الحريري صرخة للعودة إلى الدولة

أكد عضو كتلة «المستقبل» النائب عقاب صقر أن «استقالة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري هي صرخة للعودة الى سقف الدولة، وثوابت إعلان بعبدا»، مشيراً الى أن «التعايش بين حزب الله وتيار المستقبل داخل الحكومة لم يعد ممكناً بالشكل القائم، إلاّ في حال التزام حزب الله الحياد وإعلان بعبدا».

وقال صقر في حديث الى تلفزيون «أم تي في»: «الرئيس سعد الحريري سوف يعود الى بيروت»، مضيفاً: «لا أستطيع القول إذا ما سيعود قريباً أو تحديد وقت العودة، ولكنه سيعود الى بيروت ليتفاهم مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في ظروف استقالته وملابساتها، وليؤكد أنه سيّد قراره، وأن كل هذه الشبهات التي نسمعها عن إقامة جبرية، وعن جبره وإكراهه للقيام بخطوات سياسية، ما هي إلا أوهام وأحلام مزروعة في عقول البعض».

مجدلاني: المرحلة خطرة والحريري مرشحنا الوحيد

أشار عضو كتلة «المستقبل» النائب عاطف مجدلاني الى أن «هذه المرحلة دقيقة وخطرة وعلينا انتظار عودة الرئيس سعد الحريري للاطلاع على ظروف الإستقالة لتشكيل حكومة جديدة»، لافتاً إلى أن «أسباب تشكيل الحكومة الجديدة يجب أن تكون مغايرة لتلك التي جرى على أساسها تأليف الحكومة الحالية التي أدت الى استقالة الحريري».

وأكد في حديث إلى اذاعة «صوت لبنان – ٩٣،٣»، أن «مرشحنا الوحيد هو الرئيس سعد الحريري الذي استطاع انجاز التسوية ومن أهم شروطها سياسة الحياد التي لم تُحترم».

عون يواصل لقاءاته التشاورية مع القيادات

بدأ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، سلسلة لقاءات تشاورية مع قيادات وشخصيات رسمية وسياسية وحزبية، لبحث نتائج اعلان الرئيس سعد الحريري استقالته والسبل الكفيلة بالخروج من الازمة المتأتية عن هذه الاستقالة.

وفي هذا السياق، التقى الرئيس عون قبل الظهر في قصر بعبدا، الرئيس أمين الجميل، الذي قال: «لبيت دعوة فخامة الرئيس عون للتشاور حول الأزمة المستجدة. نحن نمر في مرحلة صعبة جداً ونعلم تماماً أن جذور الازمة الراهنة تعود الى زمن طويل، ولم تأت بشكل مفاجئ وإنما هي ترجمة للمسار الحالي، انطلاقاً من التسوية التي حصلت. وفي الواقع لقد تبين أن كل تسوية لها أجل وربما البعض اعتبر أن أجل التسوية الحالية قد حان، ولذلك قدم الرئيس الحريري استقالته».

أضاف: «أنا لا أحسد فخامة الرئيس على التحديات التي يواجهها، وقد واجهت مثلها، لكن تحت نيران المدفع، على عكس أوضاع اليوم حيث يسود الهدوء ويشعر الجميع بالمسؤولية على الصعيدين الامني والاقتصادي، وآمل أن يستمر الهدوء في هذا الشكل».

وجهة نظر

استقالة الحريري حدث محلي أم إقليمي؟!

بقلم: أيمن حجازي

كان بعض اللبنانيين -كعادتهم في كل فترة من الزمن- ينتظرون المفاجآت التي تعترضهم قبيل كل استحقاق من الاستحقاقات المرتقبة، وقد جاءت المفاجأة هذه المرة من العاصمة السعودية الرياض التي زارها الرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة وبقي فيها (حتى هذه اللحظة) رئيساً مستقيلاً استقالة صاخبة ومدوية أربكت الجميع وأرهقت الساحة السياسية اللبنانية بمفاعيلها المتشعبة. وإذا كان الموقع السياسي للرئيس الحريري في رئاسة الحكومة اللبنانية أو في خارجها، على صلة وثيقة بالسياسة السعودية في المنطقة، فإن التطورات الأخيرة ربطت هذا الموقع السياسي بالمعادلة السياسية الداخلية للمملكة، حيث اتضح للعيان أن ما كان في جزء منه على صلة بالإجراءات المتخذة في الداخل السعودي بحق العديد من الشخصيات العامة من داخل العائلة المالكة ومن خارجها.

وأياً تكن التحليلات التي تبحث في توصيف ما حصل في الأسبوع الأخير، فإن الرئيس سعد الحريري بات أسير ما تلا في بيان الاستقالة، حتى ولو كان غير راغب في هذا الخيار السياسي التصعيدي الذي يعاكس كل ما أعلنه من توجهات سابقة طوال المرحلة المنصرمة. وقد وصل الأمر ببعض المراقبين الى القول بأن رزمة الأهداف السياسية للاستقالة المفروضة تتضمن حرمان الحريري رئاسة الحكومة، كإجراء عقابي متصل بالتطورات الداخلية السعودية، من غير أن نتجاهل الدوافع السياسية الإقليمية للحدث اللبناني المدوي.

ويكثر الحديث في هذه الآونة عن تطورات دراماتيكية ذات طابع عسكري في عموم المنطقة الممتدة من اليمن والسعودية إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، ويرسم البعض سيناريوهات عديدة تصل إلى مواجهات إقليمية وربما مواجهات دولية، ما ينزع أي طابع محلي عن استقالة الرئيس سعد الحريري، ويجعلها في عين العاصفة التي يتوقعها البعض، كي تصبح المعالجات المحلية للوضع القائم غير ذي بال ويفسح في المجال أمام خيارات محلية تتخذ طابع المواكبة فقط للتطورات الكبرى في المنطقة. ويتوقف بعض المراقبين عند زيارة وفد السفارة السعودية لدار الفتوى واجتماعه إلى مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان لخمس عشرة دقيقة فقط، ما أوحى أن الوفد جاء يبلغ المفتي أمراً ما بعيداً عن أي تداول أو نقاش كان يمكن أن يبدو بين الجانبين، ما يجعل السؤال الكبير عن استقالة الرئيس الحريري أنه حدث محلي أم حدث إقليمي؟

قد يفيد التريث والصبر والروية، لكن في النهاية يجب أن تتخذ اجراءات مطلوبة سياسياً ودستورياً، وهي لا بدّ حاصلة، في حال اضطرار الرئيس الحريري إلى البقاء، مصراً على موقفه... ولا شيء يوحي أن بإمكانه العودة عن هذا الموقف. ولا بد أن ندخل في تعقيدات جديدة إذا وصلنا في الحسابات السياسية إلى أن الحريري سيكون ممتنعاً عن ترؤس أي حكومة مزمع تشكيلها... أو ممتنع حتى عن المشاركة (من خلال كتلته النيابية الوازنة) في أي حكومة يمكن أن تشكل برئاسة غيره من المرشحين لتولي منصب الرئاسة الثالثة.

الثابت حالياً أن الحريري لم يكتب له حتى هذه اللحظة أن يرأس حكومة لأكثر من عام من الزمن، فأعمار الحكومات بيد الله.

هرموش: لبنان أصغر من أن يتحمل تحويله إلى ساحة لتصفية الحسابات الداخلية والإقليمية

أدلى رئيس المكتب السياسي للجماعة الاسلامية في لبنان، النائب السابق أسعد هرموش، بتصريح حول استقالة رئيس الحكومة قال فيه:

«إن استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري كانت مفاجأة كبيرة، في الشكل والمكان والتوقيت، لكل القوى السياسية في البلد، كما جاءت بإطار الرفض للتدخل الإيراني بالمنطقة، وبينها لبنان، وسبقتها أجواء توحي بجعل لبنان ساحة لتصفية الحسابات الداخلية والإقليمية، فيما لبنان أصغر من أن يتحمل ذلك». ونعتبر أن «هناك شائعات راجت حول استدعاء الرئيس الحريري إلى السعودية على عجل، وتزامن الدعوة مع الاستقالة والأجواء التي تعيشها المملكة العربية السعودية حالياً، لكن عودة الحريري إلى لبنان هي التي ستوضح الأمور، وحتى ذلك الحين لا يمكن البناء على هذه الشائعات على أنها حقيقة، أو أن يكون لها علاقة باستقالة الحريري».

ونؤكد أن الجماعة الاسلامية لا تقبل الفراغ في رئاسة الحكومة، وأن استقالة الرئيس الحريري تركت فراغاً كبيراً في البلد، وإذا كانت ظروف الرئيس سعد الحريري لا تسمح له بتحمّل المسؤولية في هذا الظرف، فإننا ندعو إلى عقد اجتماع إسلامي وطني جامع في دار الفتوى تحضره كافة مكونات الطائفة السنية، وذلك لاختيار شخصية تتحمل المسؤولية تجنباً للفراغ في رئاسة الحكومة وتجنيب البلد أية تداعيات داخلية أو خارجية محتملة. كذلك ننبه إلى مخاطر اي عدوان إسرائيلي قد يستهدف لبنان، مؤكدين أننا ضد أي عدوان من هذا القبيل.

وختم هرموش تصريحه بالقول: «القوى السياسية عقلنت مواقفها تجاه الاستقالة، لأنها تعي مخاطر الوضع الحالي في لبنان».

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

غياب الرئيس الحريري من التهديد الأمني إلى الاحتجاز القضائي

كان اللبنانيون ينعمون بالراحة والهدوء والاستقرار الأمني والسياسي طيلة العام الماضي. فقد انتخب مجلسهم النيابي رئيساً للجمهورية بما يشبه الاجماع الوطني، وشكلوا حكومة وحدة وطنية، وبدأوا يعدّون العدة لإجراء الانتخابات النيابية في أيار من العام القادم.

مساء يوم السبت ٤ تشرين الثاني، يفاجأ الجميع بخطاب متلفز من الرياض للرئيس سعد الحريري، يعلن فيه استقالته من رئاسة الحكومة، ويوجه أصابع الاتهام لإيران وحزب الله بتخريب الوضع السياسي في البلد، والتسبب بهزّ الأمن القومي العربي من خلال الاعتداء على عدد من الدول العربية، اليمن والعراق والبحرين وأخيراً لبنان. ثم غاب الرئيس عن السمع حتى اليوم التالي، حيث ظهر في صورة على موقعه واقفاً الى جانب السفير السعودي القادم الى لبنان وليد اليعقوبي.

لم يكن لهذه الصدمة أية مقدّمات، فقد التقى الرئيس الحريري مستشار مرشد الثورة في إيران علي أكبر ولايتي، وانتهى اللقاء بتصريحات ايجابية، وتركيز من الحريري على الانجازات التي قدمتها حكومته، التي يشاركه فيها وزيران يمثلان حزب الله. اضافة الى أن مجرد الإعلان عن الاستقالة من خارج لبنان أمر غير مسبوق، لذلك ذهبت التيارات السياسية والوسائل الإعلامية في أكثر من اتجاه، لكنهم كلهم ركزوا على ضرورة انتظار عودة الرئيس الحريري ليقدم استقالته بنفسه، وعندها يقبلها منه رئيس الجمهورية أو يرفضها، ويبدأ مشاورات حول الاستقالة أو يتخذ قراراً بإجراء مشاورات لتكليف رئيس جديد يتولى تشكيل حكومة جديدة.

لكن الأخطر من كل ذلك كان الحديث عن الرئيس الحريري نفسه، فقد قال عند تلاوة خطاب استقالته بأنه تلقى معلومات أمنية تفيد بأنه كان مستهدفاً من جهة إرهابية، لكن الأجهزة الأمنية كلها أفادت بأن شيئاً من ذلك لم يقع، وأنها لا علم لها بذلك. وذهب البعض الى احتمال أن يكون الرئيس الحريري مختطفاً، خاصة أنه لم يظهر إلا خلال زيارته للملك سلمان في قصر اليمامة الملكي بالرياض. حتى بعد زيارته ولي عهد الإمارات في أبو ظبي، لماذا هذه الزيارة مع أن الأمير محمد بن زايد لا تربطه علاقة وطيدة مع الرئيس الحريري، لكنه يعتبر الشق المكمل لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. ولماذا يعود الحريري الى الرياض ولا يكمل طريقه الى بيروت ليحسم الأمور المتعلقة باختفائه عن السمع، خاصة أنه لم يكن في منزله بالرياض بعد عودته، والأدق من كل ذلك أن الحريري خلال الأيام التي أعقبت غيابه عن بيروت كان يرتدي بذلة واحدة، من يوم خطاب الاستقالة الى زيارة الملك سلمان الى السفر للقاء ولي عهد أبو ظبي، كما أنه لم يبدّل ربطة العنق خلال الأيام التي أعقبت استقالته، وهذا ما لم يعهده الناس في الحريري، إلا إذا كان بعيداً عن منزله ومرافقيه.

يضاف الى كل ذلك أن الرئيس الحريري حتى لو كان مضطراً للبقاء في السعودية خشية تعرّضه لخطر أمني في لبنان، فقد كان بإمكانه توظيف الزيارة في أوساط الجالية اللبنانية في الرياض، فيلتقي بها ويتشاور معها ويطالبها بالتحضير للتصويت في الانتخابات القادمة، كما يفعل وزير الخارجية جبران باسيل أو الدكتور سمير جعجع حين يقومان بجولات في ديار الاغتراب، من أوستراليا الى أمريكا الجنوبية. لكن حتى وزير الإعلام ملحم رياشي لم يستطع لقاء الحريري مع أنه كان في مدينة الرياض، وكذلك أي موظف في السفارة اللبنانية بتكليف من حكومته.

هنا أخذت الأمور منحى آخر، فالرئيس سعد الحريري بالأصل رجل أعمال، وهو مواطن سعودي أمضى طفولته وشطراً من شبابه في الرياض، وتربطه علاقات وصداقات وشراكات مع عدد من أمراء الأسرة السعودية الحاكمة، ورجال الأعمال السعوديين، ومعروف لدى كثيرين المشاكل المالية التي تعاني منها شركة سعودي أوجيه وغيرها من المؤسسات والشركات التي يملكها آل الحريري. وليس بعيداً من ذلك عمليات استدراج عدد من الأمراء والوزراء وكبار رجال الأعمال ليعودوا الى السعودية، حيث جرى اعتقالهم قبيل صدور أمر ملكي بتشكيل «اللجنة العليا لمكافحة الفساد»، ليجري التحقيق مع عشرات الرموز السعوديين، وتفريغ فندق ريتز كارلتون بالرياض من نزلائه خلال ساعات، ليودع فيه المعتقلون.. أليس وارداً أن يكون الرئيس سعد الحريري مع هؤلاء الموقوفين، كشريك لهم أو كشاهد عليهم.. وأن يسمح له بزيارة الملك سلمان، ثم زيارة أبو ظبي، ليعود الى الفندق الفخم كمواطن سعودي، ليس أكبر شأناً من الأمراء والوزراء الموقوفين؟! كل ذلك بات وارداً ومحتملاً، خاصة أن ممارسات ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) توحي بأن هذا الأسلوب بات معمولاً به ورائجاً بشكل واسع في السعودية. فمنذ أسابيع جرى اعتقال عشرات العلماء وكبار المثقفين في المملكة لمجرد أنهم لم يتجاوبوا مع الحملة التي يشنها تحالف الدول الأربع على قطر، كما أن رئيس جمهورية اليمن، عبد ربه منصور هادي، المقيم في الرياض بتنسيق وتفاهم مع الحكومة السعودية، عندما حاول مغادرة مطار الرياض صودر جواز سفره وأبلغ مع أبنائه ووزرائه أن ذلك محظور عليهم.. وليس بعيداً عن ذلك تحطم طائرة مروحية كانت تقل أمير منطقة عسير منصور بن مقرن مع عدد من مرافقيه ومعاونيه.

نتمنى أن تتحوّل علامات الاستفهام والتعجب الى اجابات واضحة خلال الساعات القادمة، وقبل وصول «الأمان» الى قرائها.. سواء صحت رواية الخطر الأمني الذي تعرّض له الرئيس الحريري، أو أنه نزل في الفندق الفخم بالرياض ليجري التحقيق معه أو الاستماع إليه كشاهد ليس أكثر.. فالبلد لا يحتمل هزات سياسية أو أمنية، ويبدو من تصريحات جميع القوى السياسية اللبنانية أنها حريصة على هذا الاستقرار السياسي والأمني.. وفي طليعة هؤلاء حزب الله وتكتل ٨ آذار في المجلس النيابي.. أو أن يلجأ الرئيس ميشال عون لإجراء مشاورات، تمهيداً لتكليف الرئيس الحريري من جديد، أو شخصيّة حيادية، بتشكيل حكومة محايدة (تكنوقراط أو وحدة وطنية) لتشرف على إجراء الانتخابات... وبعدها لكل حادث حديث.

ماذا بعد استقالة الرئيس سعد الحريري من رئاسة الحكومة؟

تتسارع التطورات السياسية على الساحة اللبنانية منذ اعلان الرئيس سعد الحريري استقالته من رئاسة الحكومة من العاصمة السعودية الرياض. وإذا كانت استقالة الرئيس سعد الحريري قد فاجأت كل الأوساط السياسية والدبلوماسية والأمنية بكل ما في الكلمة من معنى، فإن ردود الفعل على الاستقالة من قبل «حزب الله» والتيار الوطني الحر وفريق ٨ آذار لم تكن أقل منها مفاجأة.

فهذه القوى مجتمعة تعاملت مع استقالة الرئيس سعد الحريري وكأنها قرصنة سياسية سعودية، وقامت الوسائل الإعلامية التابعة لها ببثّ شائعات لا سابق لها حول وضع الرئيس الحريري في السعودية، وراوحت هذه الشائعات بين أنه تم اعتقاله أسوة بالاعتقالات التي طاولت بعض الأمراء والوزراء والمسؤولين في السعودية، وبين أنه أُرغم على تقديم استقالته من قبل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لزجّ لبنان في الحرب الإيرانية – السعودية الدائرة في المنطقة.

وإذا كانت الأيام التالية قد ساهمت في تبديد جزء كبير من هذه الشائعات بعد استقبال العاهل السعودي للرئيس سعد الحريري، فإن المواقف التي تلت لقاء الحريري مع الملك سلمان والتي أعلنها الوزير ثامر السبهان، وجاء فيها أن «الحديث عن اجبار الحريري على الاستقالة أكاذيب لتشتيت اللبنانيين»، وأضاف أن «الرئيس الحريري وشرفاء لبنان لن يقبلوا بمواقف ميليشيا حزب الله»، أكدت هذه المواقف ان لبنان دخل مرحلة سياسية جديدة بكل ما في الكلمة من معنى، وهي مرحلة بعيدة عن المرحلة السابقة التي كانت تحمل عنوان التسوية السياسية التي جاءت بالرئيس عون الى رئاسة الجمهورية، وبالرئيس سعد الحريري الى رئاسة الحكومة.

والآن فإن السؤال المنطقي هو: ماذا بعد استقالة الرئيس سعد الحريري من رئاسة الحكومة اللبنانية؟

بالنسبة إلى «حزب الله» والرئيسين عون وبري، فإن الوقت لم يحن بعد للبحث في مرحلة ما بعد استقالة الرئيس سعد الحريري. فالرئيس بري بعد لقائه الرئيس عون في قصر بعبدا قال إن «التفاهم كامل وناجز مع رئيس الجمهورية في الأزمة الراهنة»، وأكد انه يؤيد «البيان الذي صدر عن رئاسة الجمهورية عن الاستقالة»، وقال رداً على الصحافيين الذين سألوه عن استقالة الرئيس الحريري: «من المبكر التحدث عن استقالة حكومة أو تأليف حكومة».

هذا الموقف المتريث من استقالة الرئيس الحريري من قبل الرئيسين عون وبري سبقه موقف الأمن العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي أعلنه في كلمة له بعد إعلان استقالة الحريري، وجاء فيه: «إن حزب الله لم يكن يتمنى الاستقالة لأن الأمور كانت تسير بشكل معقول»، وأكد ان الحريري «لم يكن في وارد الاستقالة، ولم يكن هناك سبب داخلي لبناني لها، وعلينا أن نتريث قليلاً ولا نستعجل التحليل لأن المطلوب بالدرجة الأولى أن نفهم السبب».

وتكشف سياسة التريث وعدم التعامل بالجدية المطلوبة مع استقالة الرئيس الحريري من قبل «حزب الله» والرئيسين عون وبري وفريق ٨ آذار أن هذا الفريق لم يستوعب حتى الآن الصدمة السياسية التي أحدثتها استقالة الرئيس سعد الحريري على كل الصعد، وخصوصاً على الصعيد السياسي لأنها جاءت في وقت كانت الأمور تسير فيه لمصلحة «محور الممانعة» في سوريا والعراق وفي كل المنطقة، وبالتالي إن استقالة الحريري بدت وكأنها خارج السياق العام للأحداث في المنطقة، وهي أعادت خلط الأوراق من جديد انطلاقاً من لبنان.

لكن ماذا عن موقف الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل، وبقايا فريق ١٤ آذار من إعلان استقالة الرئيس الحريري؟

الموضوعية تقتضي القول إن الفريق تفاجأ أيضاً باستقالة الرئيس سعد الحريري، حتى إن الرئيس الحريري نفسه –كما يقال– لم يكن يعلم بقرار الاستقالة السعودي، لأنه كان يتعامل مع التطورات السياسية يوماً بيوم ولم يكن يعلق على تغريدات الوزير السبهان اليومية تجاه «حزب الله» والوضع في لبنان، باعتبار أنها كانت مجرد مواقف إعلامية وسياسية لا أكثر ولا أقل وتدخل في إطار الصراع السعودي – الإيراني القائم في المنطقة.

والدليل على ذلك هو استمراره في القيام بمهماته الحكومية بشكل طبيعي، سواء في اجتماعات مجلس الوزراء أو عبر اللقاءات الوزارية بخصوص قانون الانتخاب، فضلاً عن لقاءاته الدبلوماسية التي كان آخرها استقباله مستشار المرشد الإيراني علي أكبر ولايتي في السرايا الحكومية وخروج صحيفة المستقبل بعنوان عن اللقاء جاء فيه: «طهران توضح من السرايا: ندعم استقلال لبنان»، وهو ما يبدد أي التباس بأن الرئيس سعد الحريري كان في وارد الاستقالة من رئاسة الحكومة أو أنه كان مستاءً من سلاح «حزب الله» أو من الدور الإيراني في لبنان.

لكن يبدو أن الدور السعودي الجديد في المنطقة برئاسة ولي العهد محمد بن سلمان له رؤية مختلفة للأمور، سواء ما يتعلق بإدارة الوضع الداخلي السعودي، وهو ما ترجم باعتقالات طاولت علماء الدين أولاً، ومن ثمة اقالة المسؤولين الأمنيين واعتقال عدد من الأمراء والوزراء والشخصيات السياسية والمالية ثانياً، وصولاً إلى طبيعة إدارة العلاقة في الإقليم مع إيران ثالثاً.

وفي هذا الإطار تأتي استقالة الرئيس الحريري، والمرحلة القادمة على لبنان أعلنها الوزير السعودي ثامر السبهان فقال: «إن السعودية ستعامل حكومة لبنان كحكومة إعلان حرب بسبب ميليشيات حزب الله التي تؤثر في كل القرارات التي تتخذها حكومة لبنان، وعلى اللبنانيين الاختيار بين السلام والانضواء تحت حزب الله».

إذاً لبنان أمام منعطف سياسي خطير بعد استقالة الرئيس سعد الحريري، وقد يكون معرضاً لحصار وحرب اقتصادية في المستقبل القريب، ولا أحد يعلم إلى أين ستسير الأمور في لبنان مستقبلاً.■

بسام غنوم

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

بعد استقالة الحريري

مسؤولية دار الفتوى في ضبط الساحة وحفظ الدور الوطني

بقلم: وائل نجم

فاجأ الرئيس سعد الحريري كل الوسط السياسي اللبناني، الأصدقاء منهم والحلفاء أو الخصوم، باستقالته التي أعلنها من الرياض عبر شاشة قناة العربية. لم تكن الأجواء الداخلية، ولا التصريحات والمواقف التي أدلى بها الحريري على مدى أيام سبقت الاستقالة توحي بأن الرجل قد يقدم على خطوة من هذا القبيل. على العكس من ذلك تماماً، كانت الأجواء تؤكد أنه ماض في خياره الذي اختار على أساسه التسوية التي اعترف لاحقاً وضمناً في كتاب استقالته بأنها كانت مجحفة ولم تؤدِ الغرض الذي كان يتوخّاه الحريري منها، أو على الأقل كان يعلنه.

وبغض النظر عن الأسباب التي استدعت هذه الاستقالة، وهي بالمناسبة داخلية لها علاقة بعدم التزام الطرف الآخر كل مندرجات التسوية. وخارجية تحدث عنها الكثير وقال إنها ضغط سعودي، وربما أمريكي على الحريري، وعلى لبنان معه في إطار المواجهة المعلنة مع «حزب الله» ومع إيران. إذاً بغض النظر عن هذه الأسباب نحن اليوم أمام أزمة سياسية من العيار الثقيل، إذ إن هذه الخطوة (الاستقالة) تشبه إلى حد بعيد لعبة الانتحار. بمعنى آخر، إذا لم يكن خلف هذه الخطوة خطوات، سواء عند الحريري إذا كانت الاستقالة نابعة من قناعة منه ولأسباب داخلية جرى الحديث عنها، أو عند الطرف الخارجي الذي ضغط على الحريري لتقديم هذه الاستقالة، فإن المكوّن السنّي في البلد سيدفع ثمناً كبيراً، وستزداد حالة الإحباط التي تعاني منها الساحة الإسلامية. أما إذا تلت هذه الخطوة خطوات أخرى، وأنا أشك في أن يكون في جعبة الرئيس الحريري أية خطوات إضافية يمكن أن ترغم طرفي التسوية الآخرين، الرئيس ميشال عون و«حزب الله» على تقديم تنازلات لإنجاز تسوية سياسية جديدة تكون أكثر إنصافاً أو يمكن أن تتضمن التزامات وضمانات أخرى لحفظ التوازنات داخل الدولة والنظام. أو عند الطرف الذي ضغط على الحريري للإستقالة، وهذا الطرف يملك بالطبع إمكانية اتخاذ خطوات أخرى، فإن الساحة الإسلامية مدعوة للتعامل بحذر مع هذه الخطوات من أجل أن لا تتحوّل إلى ساحة تدفع الثمن في لعبة تصفية الحسابات الإقليمية، وهناك أمثلة شاهدة على هذا الموضوع.

المسؤولية الأساسية تقع اليوم في الساحة الإسلامية على عاتق دار الفتوى أمام هذه الأزمة وهذا التحدّي. المسؤولية الأولى من أجل أن لا يتحوّل لبنان إلى ساحة تصفية حسابات بناء على رهانات لا تعلم هذه الساحة مدى صدقية التزاماتها، وقد جرّبت سابقاً واكتشفت حجم التخلّي الذي أصاب مرجعياتها في ظل ظروف صعبة ومعقدة، وكيف اضطرت إلى تقديم تنازلات. وكذلك فإن الأمثلة شاهدة أمامها كيف جرى التخلّي عن شعوب في المنطقة دفع شبابها أثماناً كبيرة ولم يجنوا سوى السراب حتى الآن، وبالتالي هذا يحتّم مسؤولية الحفاظ على هؤلاء الشباب من الاستغلال والدفع بهم إلى منزلقات خطيرة ومن ثم بعد ذلك التخلّي عنهم. وأما المسؤولية الثانية فهي حتى لا تُدفع إلى مزيد من التنازلات، بل تَدفع ثمن أية تسوية جديدة مقبلة أو «تغوّل» على صلاحياتها ودورها من قبل أطراف ومشاريع لا تخفي ولم تخفِ سابقاً نياتها ولا تطلعاتها. إن غياب أية خطوة تالية للاستقالة سيجعل الساحة الإسلامية تدقع ثمناً جديداً، وهذا يحتّم على دار الفتوى القيام بما يلزم لحفظ صلاحيات المكوّن، واستعادة دوره الوطني البنّاء.

إن الاستشارات التي جرت في دار الفتوى مع العديد من القيادات الوطنية أمر مهم ويمكن أن يسهم في تحصين الساحة الوطنية وحفظ الدور الوطني للمسلمين السنّة. ولكن ذلك بحسب تقديري ورأي المتواضع غير كاف أبداً على الإطلاق. بل أكاد أقول إن الأهم من تلك الاستشارات كان وما زال الدعوة إلى لقاء إسلامي واسع لا يقتصر على شخصيات أو جهات سياسية محددة، ومن ثم التشاور في تداعيات هذه الأزمة وصولاً إلى اتخاذ موقف موحد منها، وأظن أن دار الفتوى لم تكن موفقة خلال الساعات الأولى للاستشارات في إدارة هذه الأزمة، إذ تجاهلت عن قصد أو عن غير قصد مكوّنات أساسية وفاعلة في الساحة الإسلامية السنّية، وهذا لا ينفع في مواجهة هذا التحدّي، واتجهت إلى الاستماع إلى آراء –لا نقول إنها غير مهمة– ولكنها غير معنيّة بشكل كامل وأساسي بما تواجهه الساحة الإسلامية. وأقول إن الظرف ما زال متاحاً أمام دار الفتوى، وحتى القوى السياسية الإسلامية الأخرى للقاء والتشاور واتخاذ الموقف الموحد من هذه الأزمة، وإلا فإنهم سيكونون شركاء في إضاعة صلاحيات ودور هذا المكوّن على المستوى الوطني، أو عن تورّط شبابه في مواجهات قد تكون عبثية في ظل انعدام الرؤية للمستقبل.■

«القوات اللبنانيّة» رقم سياسي وشعبي صعب
المرحلة المقبلة صعبة.. والضغوط ستزداد

نجحت «القوات اللبنانية» في السنوات القليلة الماضية في التحول الى رقم سياسي وشعبي صعب في الواقع اللبناني. وقد شكلت الانتخابات الجامعية الأخيرة (اليسوعية، الأميركية، اللبنانية، الأميركية) مؤشراً مهماً لتطور دور القوات، وخصوصاً في الأوساط الشعبية والطلابية، وتتوقع مصادر قواتية مطلعة أن تنجح القوات في تشكيل كتلة نيابية واسعة في الانتخابات النيابية المقبلة في حال إجرائها في موعدها في أيار عام ٢٠١٨.

وكان وزراء القوات قد هددوا بالاستقالة من حكومة الحريري احتجاجاً على السياسات الداخلية والتعيينات ومواقف التيار الوطني الحر، لكن استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري من الرياض قد فاجأتهم، مع أن رئيس الهيئة التنفيذية للقوات الدكتور سمير جعجع كان قد اطلع على الجو السياسي التصعيدي ضد لبنان والحكومة وحزب الله في زيارته الأخيرة للسعودية حسب المصادر القواتية.

فما هي نظرة «القوات اللبنانية» للتطورات السياسية الداخلية؟ وإلى أين تسير الأمور في المرحلة المقبلة في ظل التصعيد السعودي والصراع المتأزم في المنطقة بين المحورين السعودي – الإيراني؟ وما هي الاستعدادات القواتية للانتخابات النيابية وكيف ستكون علاقاتها مع بقية الأطراف السياسية؟

نظرة «القوات» للأوضاع السياسية

بداية كيف تنظر «القوات اللبنانية» إلى المرحلة المقبلة بعد استقالة الرئيس سعد الحريري المفاجئة من العاصمة السعودية؟ تجيب مصادر قواتية مطلعة بأن هذه الاستقالة تعتبر رداً مباشراً على السياسات الإيرانية في لبنان والمنطقة، في ظل التطورات الجارية في سوريا والعراق وبعض السياسات الإيرانية ومواقف حزب الله الاستفزازية داخلياً وخارجياً.

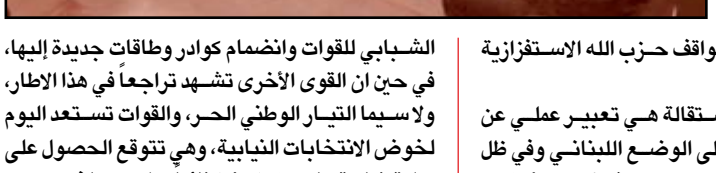

وتضيف: هذه الاستقالة هي تعبير عملي عن الاعتراض السعودي على الوضع اللبناني وفي ظل المواقف التي اتخذها حزب الله وحلفاؤه من الأوضاع المنطقة، وقد تكون مقدمة لمعركة سياسية واسعة ضد الحزب في المرحلة المقبلة.

وتوضح المصادر قائلة ان «القوات اللبنانية» لم تكن في أجواء الاستقالة، وإن كان رئيس الهيئة التنفيذية للقوات الدكتور سمير جعجع قد سمع خلال زيارته الأخيرة للسعودية مواقف قاسية من المسؤولين السعوديين ودعوة صريحة للوقوف بوجه حزب الله وممارساته، وتشير الى أن الضغوط السعودية والخارجة على لبنان قد تزداد في المرحلة المقبلة، وقد يكون هدفها تشكيل جبهة سياسية لبنانية لمواجهة حزب الله وسياساته والتمهيد لتشكيل حكومة حيادية لا تضم في صفوفها وزراء من الحزب رغم صعوبة تحقيق مثل هذا الشرط داخلياً.

وتستبعد المصادر حصول توترات أمنية داخلية لأنه لا مصلحة لأي طرف في ذلك، وأما على صعيد احتمال حصول عدوان إسرائيلي جديد فإن ذلك مرتبط بالقرار الإسرائيلي ومدى القدرة على تحقيق الأهداف الإسرائيلية.

وتوافق المصادر «على ضرورة العمل لاستيعاب الأزمة الداخلية والبحث عن حلول سياسية لاستقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، لأن التصعيد السياسي ليس لمصلحة أحد، لكن أي حل داخلي يتطلب تغيراً في أداء ومواقف حزب الله وحلفائه داخلياً وخارجياً».

الأوضاع التنظيمية والشعبية

لكن ماذا عن الأوضاع التنظيمية للقوات اللبنانية؟ وما هي الاستعدادات لخوض الانتخابات النيابية المقبلة في حال حصولها؟ وماذا عن العلاقة مع القوى السياسية الأخرى، ولا سيما «تيار المستقبل» و«التيار الوطني الحر» وحزب الله»؟

تقول المصادر القواتية المطلعة: لقد نجحت «القوات اللبنانية» خلال السنوات الأخيرة في اعادة تنظيم صفوفها وتعزيز حضورها الشعبي والسياسي والطلابي، والانتخابات الطالبية في عدد من الجامعات اللبنانية الخاصة تكشف عن حجم تزايد الدعم الشبابي للقوات وانضمام كوادر وطاقات جديدة إليها، في حين ان القوى الأخرى تشهد تراجعاً في هذا الاطار، ولا سيما التيار الوطني الحر، والقوات تستعد اليوم لخوض الانتخابات النيابية، وهي تتوقع الحصول على كتلة نيابية ما بين ١٧ و١٩ نائباً، ولا سيما في بيروت والشمال وزحلة وبعلبك – الهرمل والشوف وعاليه، وهي لديها قدرة شعبية قوية وماكينة انتخابية فاعلة.

وعن علاقات القوات مع القوى السياسية الأخرى توضح المصادر: «العلاقة مع «تيار المستقبل» ثابتة وقوية، وهناك تفاهم سياسي ويمكن التعاون على الصعيد الانتخابي في العديد من المناطق اللبنانية، أما «التيار الوطني الحر» فالتحالف السياسي لا يزال قائماً معه، لكن هناك خلافات عديدة، سواء على الصعيد السياسي أو الأداء الحكومي أو التعيينات، وقد يحصل تعاون معه في بعض المناطق ولكن قد نشهد تنافساً في مناطق أخرى، وأما العلاقة مع «حزب الله»، فرغم انها شهدت بعض التعاون على الصعيدين الحكومي والنيابي، فإن الخلافات السياسية مع الحزب كبيرة وقد تزداد في المرحلة المقبلة، في ظل ما يتعرض له الحزب من ضغوط خارجية وداخلية، وسيكون هناك تنافس مع الحزب في بعض المناطق، ولا سيما في بعلبك – الهرمل».

لكن ماذا عن آفاق المستقبل ودور القوات في ظل الصراعات المتزايدة في لبنان والمنطقة؟

توضح المصادر القواتية: نحن لا نفضل ان يتحول لبنان الى ساحة صراع سياسية أو أمنية، وندعو لمعالجة الخلافات من خلال الحوار وخصوصاً على صعيد الموقف من حزب الله وسلاحه ودوره، لكن يبدو ان المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من الضغوط، وبانتظار تبلور الصورة الداخلية والخارجية فإننا سنسعى مع جميع الأطراف للتهدئة والوصول الى حلول للأزمة الحكومية القائمة.

أخيراً، إن من يلتقي مع كوادر وقيادات القوات اللبنانية يلحظ حالة الثقة الداخلية التي يتسمون بها واطمئنانهم إلى دور القوات الداخلي، وان كانت الأوضاع في لبنان والمنطقة لا تشكل مصدر ارتياح سواء لدى القواتيين أو على الصعيد العام في ظل التخوف من تحول لبنان الى ساحة صراع إقليمية ودولية جديدة والمخاوف من توترات أمنية وعسكرية.■

قاسم قصير

النائب الحوت لإذاعة الفجر: لبنان ليس له قدرة على أن يتحمل أن يكون طرفاً في صراعات إقليمية

أكد النائب عماد الحوت بحديث لـ«إذاعة الفجر» أن الجماعة الاسلامية كانت ضد التسوية الرئاسية والثنائية وتشكيل الحكومة بهذا الشكل، موضحاً أن ما حصل مع استقالة الرئيس سعد الحريري هو دليل على صحة موقفها.

الحوت اعتبر أن لبنان قائم على توازنات من الصعب ان تُسترجع لاحقاً اذا اختل أحدها. وأكد رفض التدخل الايراني في لبنان، لأن لبنان ليس له القدرة على أن يتحمل أن يكون طرفاً في صراعات إقليمية، لذا نرفض أن يتحوّل إلى ساحة لتصفية الصراعات والحسابات.

وأشار الحوت إلى أن الموقع السنّي الأول اليوم في البلد فارغ، ونحن معنيون كيف يكون الموقع في الدولة موجود وله أثر، هذا كما المواقع الأخرى. واضاف: ومن أولى أولويات الحريري أن يعود إلى لبنان لإدارة المرحلة بانتظار انتهاء الأزمة.

وأكد الحوت أن المسلمين السنّة معنيون بأن يجتمعوا بكل أطيافهم ومكوناتهم في دار الفتوى من أجل صوغ حل جماعي، مؤكداً ان المطلوب من دار الفتوى أن تجمع كل المكونات السنية للتحليل وأخذ القرار بشكل مشترك. وقال: «نحن والرئيس الحريري والرئيس ميقاتي ودار الفتوى بحاجة إلى تشاور في الأمور ولا ينبغي التفرد بالقرار، ونحن بحاجة إلى أكبر قدر ممكن من التشاور في هذه المرحلة بعيداً عن تحويل لبنان إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية».

في إطار آخر وردّاً على سؤال شدّد الحوت على أن حزب الله هو أحد مكونات الدولة، ولكن يجب أن يدخلها بشروط الدولة، وليس بشروطه هو. كما قال إن نسبة عدم إجراء الانتخابات النيابية أكبر بكثير من نسبة إجرائها في ظل الاستقالة والظرف الجديد.

عزام الأيوبي لجريدة «الشرق» القطرية:

السعودية المتضرّر الأكبر من تكريس فكرة دعم الإرهاب

أكد الأستاذ عزام الأيوبي الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان في حواره مع «الشرق» القطرية أن الأزمة الخليجية تزيد من نزف المنطقة وتدفع إلى تمييع قضايا الأمة، موضحاً أن الجماعة الإسلامية تعتبر حصار قطر عملاً عدائياً وغير مقبول بين الأشقاء، مؤكداً أن إسرائيل تقف وراء أجندة الخلاف القائم، وهي المستفيد الأول منه. وفي ما يلي أبرز ما جاء في الحوار:

– كيف تنظرون إلى الأزمة الخليجية وانعكاساتها على قضايا المنطقة؟

جاءت الأزمة الخليجية في وقت أشدّ ما تحتاج فيه المنطقة إلى التلاحم والتضامن وتجنب الخلافات والانقسامات، حيث إن التحديات والتهديدات التي تواجه منطقتنا كبيرة وتطاول الجميع دون استثناء، ابتداءً من التحدي الداخلي الذي تفرضه الأفكار المتطرفة العابرة للحدود، وصولاً إلى مواجهة الأطماع المتزايدة بالاستحواذ على ثروات المنطقة ومقدّراتها من قبل أطراف متعددة، ومروراً بالجبهات المشتعلة في أكثر من إقليم عربي، وما تحتاجه من جهود لإطفائها تفوق قدرة العرب مجتمعين، فكيف الحال إذا ما كانوا متفرّقين؟! لذلك نرى أن هذه الأزمة ليست في مصلحة أحد من العرب، لأنها ستزيد من النزف في منطقتنا وستدفع إلى تمييع قضايانا إن لم تصل إلى حدّ تضييعها.

– هل ترون أن حصار قطر تلخص في مطالب الدول الأربع، أم أن هناك أسباباً أخرى؟

لا أعتقد أن ما ورد في مطالب دول الحصار يعبر عن حقيقة الأسباب التي دفعتها إلى هذه الأزمة، حيث نجد أن بعض المطالب تتعلق بأمور نشأت بعد الأزمة، مثل الوجود العسكري التركي، وبعضها الآخر يصدق بحق بعض دول الحصار أكثر مما يصدق بحق قطر، مثل العلاقة مع إيران وسياسة القنوات الإعلامية وتدخلها في شؤون الدول الأخرى. وبالإجمال فإننا نرى أن الحصار لم يقم على أسس مقنعة، وإنما جاء في إطار أجندة تستهدف المنطقة برمتها.

– بخصوص مطالب دول الحصار، كيف تنظرون إلى اتهامهم لقطر بدعم الإرهاب؟

ما يعنيني في هذا السؤال ليس كل دول الحصار، فهم ليسوا بذلك سواء، حيث إن البعض منهم لديه من السجلات في مجال القمع والإرهاب ودعم الخارجين عن الشرعية ما يكفيه ويفيض عنه. لكنني أتأسف أن تنزلق بعض الدول باختيارها إلى فخ ينصب لها، حيث إن المتضرر الأكبر من تكريس فكرة اتهام دول المنطقة بدعم الإرهاب هم الأشقاء في السعودية، خاصة أن قانون «جاستا» قد صُنع لأجل السعودية وليس سواها، وبالتالي إن تكريس الفكرة وإعطاءها المشروعية باتهام قطر أو سواها، فإنها ستكون أول من يجني حصاد ذلك، وكان الأجدر بقيادة المملكة أن ترفض أي خطوة من شأنها قبول فكرة اتهام أي من دول المنطقة بدعم الإرهاب.

– هل ترون حصار قطر مقدمة لتنفيذ أجندات تقسيمية في المنطقة؟

إن فكرة تقسيم المنطقة ليست جديدة، ويجري تداولها منذ زمن، لكن الوصول إليها يحتاج إلى مقدمات، من أهمها زرع الخلافات بين مكوناتها، وأظن أن الأزمة الأخيرة قد أسهمت كثيراً حتى الآن في تمهيد الطريق للتقسيم.

– هل للأزمة الخليجية انعكاس سلبي على الوضع اللبناني؟

لبنان يتأثر بأي أزمة تصيب العالم العربي، فضعف العالم العربي يضعف لبنان وقوته تقويناً، وتحديداً منطقة الخليج، التي تعتبر عمقاً استراتيجياً للبنان، ومصالحه ترتبط بها كثيراً، لذلك فإن الانقسام الحاصل اليوم يضعف الساحة اللبنانية ويرخي بظلاله علينا شئنا أو أبينا.

– كيف ترى الحملة على التيارات الإسلامية التي أعقبت حصار قطر؟

الحملة على التيارات الإسلامية قائمة ومستمرة قبل الحصار وبعده، إلا أنها استعرت أكثر عقب الحصار، نتيجة ظن القائمين عليها أن حصار قطر يمثل فرصة ذهبية لتوجيه الضربة القاضية لتلك التيارات. وقد فات هؤلاء أن التيارات الإسلامية لم تصنعها قطر، بل هي خيار متجذر لدى شريحة كبرى في مجتمعنا، وأن التقاءها مع قطر كان نتيجة طبيعية لانتهاج الحكومة القطرية منهج التفهّم لخيارات الشعب والمجتمع ورعايتها، وهذا النهج يعطي القوة والمنعة لكل من الحكومة القطرية والمجتمع بكل تلاوينه.

كيف تنظرون إلى دور الإمارات في التصدي لثورات الربيع العربي؟

من المؤسف جداً أن نرى دولة كالإمارات العربية تسخّر كل ما تملك من إمكانات لإعاقة تقدم الشعوب العربية نحو الحرية والعدالة والديمقراطية، وبصراحة لا يوجد لدينا حتى اللحظة تفسير منطقي لهذا الدور، ولا ندري ما هي الفوائد التي يمكن أن يحققها المجتمع الإماراتي من وراء سياسة حكومته، سوى ظهوره بمظهر المعادي لأكبر شريحة من أشقائه في سائر الدول العربية، وظهور تلك الحكومة بمظهر المحقق لمصالح الكيان الإسرائيلي، والدول الطامعة بثروات أمتنا.

– من المستفيد في هذه الأزمة؟

المستفيد الأول من هذه الأزمة هو الكيان الصهيوني.

إذاً «إسرائيل» ليست غائبة عن الأزمة؟

لا يمكن إسرائيل أن تغيب عن أي حدث مهم في المنطقة، ولا يمكن كذلك أن تحدث أزمة عندنا إلا ويكون لها يد فيها أو سعي لاستثمارها. ولا أستطيع أن أخفي خشيتي من مظاهر التطبيع غير الاعتيادية التي رافقت الأزمة الخليجية، وكأنني أتلمس بها وقوف إسرائيل وراء أجندة الخلاف القائم من أجل جرّ فريق من دول المنطقة إلى مربع التطبيع، والتحالف معها تحت مسميات وتقاطع مصالح موهوم.

– في المقابل كيف ترون مطلب دول الحصار بوقف دعم قطر للمقاومة الفلسطينية؟

من أبرز مظاهر التطبيع التي تحدثت عنها آنفاً، تبني المطلب الإسرائيلي التاريخي بوقف كل أشكال المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال، وإن من المعيب ومن الخيانة للدين ولروابط الأخوة ولقيم الإنسانية أن تتبنى دول عربية مطالب صهيونية.

– خرجت بعض الدعوات المنادية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني بدون اشتراط حل للقضية الفلسطينية.. كيف ترون الأمر؟

موقفنا في الجماعة الإسلامية كان وما زال وسيبقى بعون الله تعالى رافضاً للتطبيع مع الكيان الصهيوني، حتى ولو قبلت كل دول العالم بهذا الانبطاح، ونعيد التأكيد أن دعوات التطبيع هي خيانة لله وللأمة، وأصحابها سيذكرهم التاريخ بما يستحقون.

– كيف ترون الموقف الأمريكي من قضايا المنطقة خاصة بعد مجيء ترامب؟

موقف الإدارة الأميركية غالباً ما يتسم بالنفاق، لأنه دائماً ينظر إلى قضايانا من زاوية مصالحه الضيقة دون أي اعتبار لمصالحنا، وقد ساهم مجيء الرئيس ترامب مؤخراً بزيادة حجم الإرباك، حيث إن مواقفه تتسم بالاضطراب إلى حدّ التناقض أحياناً، وخاصة إذا أضفت إليها تعارضها مع مواقف بقية المؤسسات في الإدارة الأميركية وتحديداً الخارجية والبنتاغون. وبرأيي إنّ أفضل السبل إلى التخفيف من آثار هذا الإرباك هو اعتمادنا على رؤانا المستندة إلى مبادئنا ومصالحنا دون تردد ودون ضعف، وأظن أن النموذج الذي انتهجته الحكومة التركية إزاء الموقف الأميركي خير مثال على ما أقوله.

– أخيراً، ما موقفكم في الجماعة الإسلامية من حصار قطر.. وما الذي يمكن أن تقدموه؟

نحن في الجماعة الإسلامية دائماً مع وحدة عالمنا العربي بل والإسلامي كذلك، وبالتالي فإننا على الدوام نرفض أي خطوة من شأنها أن تعكر صفو العلاقات الأخوية، ونعتبر الحصار عملاً عدائياً لا يجوز أن يكون مقبولاً بين الأشقاء في أي حال من الأحوال، وقد أعلنا رفضنا له ودعونا إلى حوار على قاعدة الأخوّة والمصالح المشتركة لتجاوز هذه الأزمة.■

تحليل إسرائيلي: استقالة الحريري قد تنقلب على السعودية

بقلم: نضال محمد وتد

اعتبر تحليل نشره باحثان في مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أن قرار الاستقالة الذي أعلنه رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، جاء نتيجة قرار سعودي، في إطار الصراع الدائر بينها وبين إيران. وقال الباحثان يوئيل جوجانسكي وإلداد شابيط، إن الخطوة (القرار السعودي) جاءت في ظل تفاقم الصراع بين السعودية وإيران مع تزايد الإنجازات التي تحققها إيران في كل من سورية والعراق، بما يؤكد انتصار طهران حالياً في عدد من الساحات في الشرق الأوسط.

مع ذلك قال التحليل إنه ليس واضحاً بعد ما إذا كان القرار يعكس استراتيجية، أو جزءاً من استراتيجية سعودية متكاملة بلورتها القيادة السعودية، إضافة إلى خطوات أخرى لازمة من أجل وقف توسع النفوذ الإيراني في المنطقة. مع ذلك لا يستبعد الباحثان أن تأتي هذه الخطوة في إطار الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي أعلنها الرئيس دونالد ترامب أخيراً والرامية إلى زيادة الضغوط الموجهة ضد حزب الله وإيران، التي أقر الكونغرس الأميركي في سياقها تشريعاً لتشديد العقوبات على حزب الله، خصوصاً أن تقارير صحافية أشارت إلى أن مستشار ترامب، صهره جاريد كوشنر، زار السعودية أخيراً واجتمع بولي العهد محمد بن سلمان.

واعتبر الباحثان أن خطوة الحريري هذه جاءت بعد أن بدا أنه على الرغم من التوصل إلى التسوية في العام الماضي بين تيار المستقبل وحزب الله، وهو ما مكّن من انتخاب رئيس التيار الوطني الحر ميشال عون رئيساً للجمهورية، سعياً للوصول إلى لبنان باستقرار معين، فقد بدا أن الحريري الذي حاول الوصول إلى قاسم مشترك، عمل تحت ضغوط من جانب حزب الله وإيران على خلفية الحرب في سورية ومحاربة داعش من جهة، وضغوط أميركية متصاعدة ضد حزب الله من جهة ثانية.

وإذ يقرّ الباحثان، بالاعتماد على طبيعة ردود الفعل اللبنانية والعربية والإقليمية على خطوة الاستقالة، بأنها شكلت مفاجأة للجميع باستثناء السعودية نفسها، فإن هذا الأمر يزيد من الانطباع المتبلور بأن توقيت إعلان الاستقالة تم تنسيقه مسبقاً مع «عرّابي الحريري» السعوديين، خصوصاً أنه التقى مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وعدد من قادة السعودية قبيل إعلان استقالته. ولا يستبعد الباحثان أن تكون الاستقالة قد فرضت على الحريري، لا سيما على ضوء تصريحات الوزير السعودي للشؤون الخليجية ثامر السبهان الذي التقى بالحريري قبل إعلان الاستقالة بيومين، معلناً أنه ينبغي إسقاط حزب الله ومعاقبة من يتعاونون معه.

وبحسب الباحثَين، فإن السعودية التي كانت باركت التسوية الداخلية في لبنان وحسنت من علاقاتها مع لبنان العام الماضي، كانت تأمل بالتأثير على قرار الرئيس اللبناني ميشال عون، لاستمالته إلى جانبها وترك محور حزب الله وإيران، وهو ما يفسر تقارير سابقة عن نيّة العاهل السعودي القيام بزيارة للبنان، وتعيين سفير سعودي جديد في لبنان بعد أكثر من عام لم يكن للسعودية سفير في بيروت.

ويرى الباحثان أنه حتى لو ظل تفسير الحريري الرسمي للاستقالة غامضاً، إلا أنه يبدو نتيجة لتقديرات سعودية بأن التحرك السياسي الذي كان السعوديون شركاء فيه عام ٢٠١٦ لا يفيد في تقييد وإضعاف حزب الله، وأن الحريري كرئيس حكومة انجرّ عملياً وراء أجندة حزب الله، وغير قادر على تقليص نفوذ الحزب أو إيران في لبنان، بل إن هذا النفوذ آخذ بالازدياد. ولعل السعودية ظنّت أنها ستضرب من خلال خطوة الاستقالة الشرعية التي حصل عليها حزب الله من مجرد مشاركته في الحكومة اللبنانية، لكن هذا كله تغير، لا سيما بعد قرار دول مجلس التعاون الخليجي في آذار من العام الماضي اعتبار حزب الله منظمة إرهابية، وقيام السعودية بوقف التمويل للجيش وقوات الأمن اللبنانية.

أما في ما يخص الردود التي صدرت من طهران ومن حزب الله واعتبرت أن خطوة الاستقالة قرار سعودي يهدف إلى زعزعة الاستقرار في لبنان، فقد قال الكاتبان إنها تشير إلى رؤية الحزب وإيران للتسوية العام الماضي كتسوية تخدم أهدافهم، وأن الفوضى السياسية التي قد تنجم عن الاستقالة تضع أمامهم صعوبات في طريق تحقيق أهدافهم. لكن الكاتبان يستدركان أن الفوضى، وربما عدم الاستقرار السياسي المرتقب في لبنان، يجعلان مصلحة حزب الله وإيران في عدم الانجرار وراء مواجهات سياسية داخلية على أمل تثبيت حالة استقرار في لبنان.

في المقابل، وبموازاة ذلك، فإن الضغوط التي ستمارس على حزب الله لن تدفعه إلى التراجع أو الانسحاب عن تحقيق أهدافه، وفي مقدمتها تعزيز قوته العسكرية ومواصلة بناء هذه القوة. وبالتالي توجد شكوك بأن تحقق السعودية هدفها بإلقاء المسؤولية عن الاستقالة على عاتق حزب الله أو أن تؤدي الاستقالة لتراجع قوة الحزب وإضعافه في الحلبة اللبنانية. بل من المحتمل جداً أن يحدث العكس تماماً وأن ينجح حزب الله بمساعدة الرئيس عون في استغلال الوضع الناشئ لصالحه بما يفضي في نهاية المطاف وبشكل مباشر بالذات إلى تآكل تأثير السعودية على الحكومة اللبنانية ويبقي على نفوذ وتأثير حزب الله فيها.

وبشأن تداعيات الأزمة السياسية المقبلة على لبنان في ما يخص إسرائيل، اعتبر الكاتبان أن هذه الأزمة لن تدفع حزب الله في الوقت الراهن للخروج عن خطه الحالي بعدم الرغبة بتصعيد تجاه إسرائيل.■

ملف المعتقلين في سوريا وأخطاء المعارضة السورية

بقلم: حسين عبد العزيز

لـم يكـن مفاجئـاً أن ينتهـي اجتمـاع «أسـتانة ٧» السـوري من دون إحراز تقـدم في ملـف المعتقلين، ليس لأن هـذا الملف أكثر تعقيداً من الملفات الأخرى السياسـية والعسـكرية، وإنمـا لأنـه ملـفٌ لا يلقـى اهتمامـاً دوليـاً حقيقيـاً في هذه المرحلـة، وبالتالي لن يكـون النظام في وارد التخلي عن ملف سـيكون ورقـة تفاوضية مهمة في مرحلة الاستحقاق السياسي. ويبدو أن الروس أدركوا أن النظام السوري سـيتلاعب بهذا الملف، ويحاول تمييعه، خصوصاً أنـه غامض وفضفاض من جهـة معرفة أعداد المعتقلين وهوياتهـم والمفقودين، على عكس قضية وقف إطـلاق النار، حيـث الجغرافيا واضحـة، وفرقاء الصراع معروفون، وحدود التماس محدّدة إلى حد كبير.

من هنا، حاولت موسـكو في ختام اجتماع «أستانة ٧» الهروب من هذا الفشل بالتعويض عنه بإبراز «مؤتمر الحـوار السـوري» المنـوي عقـده فـي مدينـة سوتشـي الروسـية، وإبراز مسألة الدستور التي تعتبر (من وجهة نظر روسـيا) مدخلاً رئيسـاً لفتح باب الحل في سورية. وبدا واضحاً أن السـلوك الروسـي في أستانة اعتمد مبدأ الحيـاد في هـذه المسـألة، على خـلاف الجولات السـت السـابقة، حيـث كانت موسـكو تمارس ضغوطـاً كبيرة علـى الطرفـين (النظـام والمعارضـة) لتقـديم تنـازلات، والقبـول بتخفيف حدة القتال، للوصول إلى نقطة الصفر العسـكري. وقد كشـف اجتماع أسـتانة بوضوح حقيقة الموقـف الروسـي، ومـدى تلاعبـه بالمعارضـة، حيث لم يخـرج الاجتمـاع بـأي اتفـاق، ولـو مبدئياً، حيـال ملف المعتقلـين، مـا يدفع إلى القول إن موسـكو فشـلت فشـلاً ذريعاً في أول اختبار حقيقي لها.

واللافـت للانتبـاه أن الخطاب السياسـي الروسـي اعتمد مصطلح الأسـرى، بدلاً مـن مصطلح المعتقلين، في دلالة واضحة على تبني موسـكو رواية دمشق بالكامل، وعلى أن مسـألة المسـجونين لا تخرج عن مسـألة أسرى حرب. ويخشى هنا أن تقع فصائل المعارضة المسلحة في فخ القبول بإطلاق الأسـرى التابعـين لها وترك الآخرين، خصوصاً معتقلي الـرأي. وبالتالي اختزال هذه القضية التي تحمل أبعاداً إنسانية وسياسية في المقام الأول إلى مسألة محض عسكرية بين طرفين متقاتلين.

تقـع المسـؤولية بالدرجـة الأولى علـى المعارضة السـورية التي قبلـت فصل ملـف المعتقلين عـن ملـف خفـض التوتـر، وكان عليهـا ربطهمـا معـاً، والإصـرار على ذلك، بحيث يتـم الإفراج عن دفعات مـن المعتقلين مع كل تقدّم ينجـز علـى الأرض، خصوصاً أن القرارات الدوليـة المعنية بالأزمة السورية تقدم سـنداً قانونياً لهذا الربط، فقد دعا البند التاسع من قرار مجلس الأمن ٢٢٦٨ الصادر في شباط ٢٠١٦، «جميع الدول إلى أن تستخدم نفوذها لدى الحكومة السـورية والمعارضة السورية من أجل تعزيز عملية السـلام وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك الإفراج المبكر عن المحتجزين تعسـفاً، ولا سـيما النسـاء والأطفـال». كما دعا البند الثاني عشـر مـن القرار ٢٢٥٤ «جميـع أطراف الأزمة السـورية، وفي مقدمتهـم النظام، إلى الإفراج عن أي محتجزين تعسـفياً، لا سـيما النسـاء والأطفال»، ودعا القرار أيضاً الفريق الدولي لدعم سورية إلى استخدام نفوذه على الفور تحقيقاً لهذه الغايات.

سـيمنح فصـل الملفين عـن بعضهما النظـام فرصة كبيرة للتلاعب بهذه القضية على المسـتويين السياسـي والإنسـاني، وبالتالي سـيترك هذا الملف ورقة للتفاوض مع الغرب، وليس مع المعارضة السـورية. وهذا لا يعني أنـه سـيضرب الجهـود الروسـية عـرض الحائـط، فهو لا يسـتطيع ذلـك، لكنه سـيقدّم تنـازلات خفيفـة في هذا المجـال، ويفرج عـن مئات وربما آلاف، لكّـن من هم الذين سـيفرج عنهـم؟ هنـاك مسـجونون كثيرون ممـن يجب أن يفـرج عنهم، لكـن النظام يؤخر ذلك، كي يسـتخدمهم ورقـة تفاوضيـة، مثـل الذيـن اتهمتهم محكمـة الإرهاب بممارسـة الإرهـاب، وتتم محاكمتهم في سـجن دمشـق المركـزي (عـدرا)، ويطلـق عليهم اسـم الموقوفـين، ثم قد يلجأ النظـام إلى إدخال مرتكبي الجنـح والجرائم ضمن صفقـة المعتقلـين. فضلاً عـن ذلك كلـه، عمد النظـام منذ نحو ثلاث سـنوات إلى استخدام ملف المعتقلين في تنفيذ المصالحـات الداخلية، بحيث يكـون الإفراج عن معتقلين جزءاً من صفقة المصالحة.

وللمسـألة بعد آخـر، فهذا الملف يعتبـر أكثر الملفات إدانـة للنظـام، ومـن خـلال المعتقلـين، يمكـن توثيـق انتهـاكات حقـوق الإنسـان، وهذا مـا يفسـر مطالب وفد النظام، قبيل اجتماع أسـتانة بضرورة الاتفاق على عدم رفع أية دعاوى قانونية في المحاكم الدولية من المعتقلين الذين سُـيفرج عنهم. ولذلك، لن يفـرج النظام في البداية عن أعداد كبيرة من المعتقلين، وإنما سيعمد إلى استخدام سياسـة الخطـوة خطوة، فتكـون عملية الإفـراج طويلة ومعقدة.■

روسيا تنفي إلغاء مؤتمر السلام حول سوريا

نفت روسـيا الغاء مؤتمر السـلام حول سـوريا الذي تعتزم تنظيمه في سوتشـي بجنوب البلاد والذي أبدت المعارضة السورية والغربيون تشكيكهم به.

وقال وزير الخارجية الروسـي سـيرغي لافروف للصحافيين: «هذا المؤتمر يجري اعداده حالياً»، مؤكداً في الوقت نفسـه ان «موعد المؤتمر لم يعلن رسـميا بعد». وأضاف لافروف ان موسـكو على اتصال مع تركيا وإيران ودول الخليج والأمم المتحدة ومبعوثي النظام السوري وكل أطياف المعارضة لتحديد برنامج المؤتمر وموعـده الدقيق. وتابع وزير الخارجية الروسـي ان «النتائـج ايجابية» لكنه اكـد ان فصائل من المعارضة السورية رفضت إجراء مفاوضات مع النظام السوري.■

سوريا.. تحدّيات المؤتمرات الثلاثة المقبلة ومستقبل النظام

بقلم: حسين عبد العزيز

بعـد اتضـاح معالـم نفـوذ أميـركا وروسـيا فـي سوريا؛ تعمل الدولتان على رسم مساراتهما السياسية والعسكرية بعيداً عن بعضهما بعضاً.

ففيمـا تبـدو موسـكو مسـتعجلة للانتقـال إلـى المستوى السياسي مستفيدة من الاندفاعة التي حققتها علـى الأرض، ومـا نجـم عنها مـن تفاهمات مـع تركيا وأطراف في الفصائل المسلحة والمجالس المحلية، تبدو واشـنطن غير مسـتعجلة على اجتراح مسار سياسي، ولاحتـى تنشـيط اجتماعـات جنيـف فـي ظـل هيمنة الحسابات العسـكرية على اسـتراتيجيتها، وقد يعود ذلك لغياب رؤية واضحة لديها للحل السياسي، أو لأن شروطه –في رأيها– لم تكتمل بعدُ.

أمام هـذه التوجهات؛ ثمة ثلاث محطات رئيسـية قد تشـكل كلمة السـر لفهم المرحلة التالية، ولفهم مدى التقـارب والتباعـد بـين موسـكو وواشـنطن (مؤتمـر الرياض ٢، مؤتمر حميميم، جنيف ٨).

مؤتمر الرياض ٢

يعتبـر مؤتمـر «الريـاض ٢» الفرصـة الأخيـرة «للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السـورية» و«الهيئـة العليـا للمفاوضات» وبعض الشـخصيات، لإعـادة بنـاء معارضة أوسـع تلبي متطلبـات المرحلة المقبلـة الناجمة عـن تفاهمـات روسـية أميركية. ومن شـأن نجاح هـذا المؤتمر –الذي ترعاه السـعودية– أن يشـكل نقلة مهمة في توسـيع مروحة القوى المعارضة تحت مظلة واحدة وبخطاب سياسي موّحد.

لكـن هذا المؤتمـر قد يكون سـبباً فـي القضاء على «الهيئـة» لتنافـر بدأ فـي الظهور مؤخراً، بـين من يريد المحافظـة عليهـا وعلـى مرجعياتهـا السياسـية مـع توسـعتها بما لا يـؤدي لتغييـر هويتها، ومـن يجد أن الفرصة متاحة لإنهـاء مرحلة هيمنـة «الائتلاف» على المعارضة، وبالتالي الانتقال إلى تشـكيل جسـم جديد يختلف كلياً عن الجسـم القديم، وهذا تيار تتبناه هيئة التنسيق برئاسة حسن عبد العظيم بتنسيق مع منصة القاهرة، وإلى حد ما مع منصة موسكو.

المسألة لا تتعلق فقط بإدخال قوى جديدة، بقدر ما تتعلق بتغيير الخطاب السياسي للمعارضة السورية، وإجـراء انزيـاح –وإن كان بسـيطاً– فـي مرجعياتها، وهذا أمـر خطير لأنه يقدم تنازلاً جاداً قُبيل الاتفاق على المرحلة الانتقالية.

فليس المهم إدخال أطراف جديدة أو تشـكيل جسم سياسي جديد، المهم هو الاتفاق على مرجعية سياسية جامعـة وعلى كيفية الانتقال السياسـي، ومن دون هذا الاتفاق ستجد المعارضة نفسها قد دخلت مرحلة التفكك والانهيار، في وقت تسارع فيه قوى أخرى لرسم المعالم السياسية للمرحلة المقبلة.

وإذا لـم يتـم التوصـل إلـى صيغة مشـتركة؛ فلن يكون أمام «الهيئة العليا للمفاوضات» سوى خيارين: إمـا التوجـه إلى جنيـف ٨ بوفـد واحـد موسّـع ولكن بمرجعيات سياسـية متعددة، وإما الذهاب إليها بأكثر مـن وفد كما جرى فـي الاجتماعات السـابقة، وفي كلتا الحالتين سـتجد «الهيئة» نفسـها في مـأزق في ضوء تفاهم دولي/إقليمي على مصير بشار الأسد.

والإشـكالية التي تقف أمامها المعارضة إشـكالية معقـدة؛ فمـن جهـة يُخشـى أن يـؤدي تقـديم تنازلات سياسـية إلى فتـح باب واسـع من التنـازلات، في ظل غيـاب أيـة ضمانات دولية عـن المدى السياسـي الذي يمكن أن يصل إليه التغيير في سوريا.

ومـع أن هذا الربـط ناجم عن قناعـة بأنه لا يمكن إحـداث تغييـر في بنيـة النظـام السياسـية طالما بقي الأسد في الحكم؛ فإنه ربط أصبح خالياً من أية حوامل إقليميـة ودولية، الأمر الذي يجعله مجرد موقف يُخرج الممارسـة السياسـية من مجالها الإمكاني ليتعالى بها فوق الوقائع وحواملها المادية.

مؤتمر سوتشي

مما لا شك فيه أن موسكو تحاول استثمار مخرجات أسـتانا لتحقيـق اختـراق سياسـي يـوازي الاختـراق العسـكري الحاصل على الأرض. ولذلك تعتقد روسـيا أن الوقت حان لشرعنة ليس فقط قوى محسوبة عليها (منصتـا موسـكو وأسـتانا) وقوى خارجيـة وداخلية مطلـوب وجودها («تيـار قمح» والاتحـاد الديمقراطي الكردي)، وإنما أيضاً شرعنة قوة تعتبر امتداداً للنظام بشكل أو بآخر (منصة حميميم).

ولـم تجد روسـيا أفضـل مـن النهج الـذي اتبعته فـي أسـتانا، أي الانتقال من الأسـفل إلى الأعلـى؛ فهذا النهج يسـمح لها –على المسـتوى السياسي– بتثبيت قوى وشـخصيات داخلية تحت عنـوان وطني، يتمثل في ضرورة مشـاركة جميع مكونات الشـعب السوري (إثنيـات، طوائف، عشـائر، مجتمع مدنـي)، فضلاً عن أطراف الصراع الرئيسيين.

وبطبيعـة الحال؛ من شـأن هذه الخطـوة أن تمهد الطريق لنشـوء كتلة سياسـية وازنة، لا تحمل أجندات سياسـية راديكاليـة كمـا هـو حـال «الهيئـة العليـا للمفاوضـات»، ولا أجندات مطابقة لأجندات النظام كما هو حال الأحـزاب الداخلية التي تدّعـي أنها معارضة، وإنمـا صيغـة لا تسـمح بإسـقاط النظام عبـر البوابة السياسـية، ولا تؤدي إلى تغيير بنيوي سريع فيه، في وقت لا تسـمح فيه بإعادة إنتاجه بنفس أدوات الضبط والإكراه التي يمتلكها.

ويدرك صناع القرار في الكرملين جيداً أن مثل هذه الصيغـة تتطلب –كي يكتـب لها الاسـتمرار– ألا تكون بديـلاً لمفاوضات جنيف ومرجعياتهـا الأممية، وهذا ما يفسر تأكيد الروس التزامهم القرار الدولي ٢٢٥٤.

غيـر أن تأكيد هـذا القـرار يقتصر فقط على شـقّيْ الدسـتور والانتخابـات، وليـس علـى هيئـة الحكـم، ولـم يكـن صدفة غياب صيغـة الحكم عـن تصريحات المسـؤولين الـروس، وعـن الوثيقـة المسـربة لمؤتمـر سوتشي أو مؤتمر «الحوار الوطني السوري».

وبعبـارة أخرى؛ تريد روسـيا التخلص من أمرين رئيسيين: الأول إلغاء فكرة المرحلة الانتقالية نهائياً، لما تتضمنـه من انتقال لشـكل ما من الحكم إلى شـكل آخر مختلف، وهو ما يقود إلى الأمر الثاني المتمثل في طمس معالم آليات التنفيذ.

وتحاول موسـكو حشـد أكبر قدر ممكـن من القوى المعارضـة، مثل حزب «الاتحـاد الديمقراطي» الكردي، وتيـار قمح، وهيئة التنسـيق، ومنصـة القاهرة، الذين يرغبـون –كل لأسـبابه– بإنشـاء منصـة واسـعة للمعارضـة ذات مرجعيـة سياسـية مختلفـة، لتحـل محـل «الهيئة العليا للمفاوضات» ومن ورائها الائتلاف الوطنـي، وهـذه القـوى هـي التـي ستشـكل مـا يمكن تسميته «التيار الوسط».

إلا أن العقبـة التي سـتواجه الروس لـن تأتي من بوابـة المعارضة الرسـمية، وإنما سـتأتي مـن النظام السـوري وإيـران، لإدراكهمـا أن الخطـوات الروسـية سـتنتهي –ولـو بعـد حـين– إلـى ترتيبات سياسـية جديدة، سـتؤثر بالسـلب علـى منظومـة وبنية الحكم الحالية ولو على المستوى البعيد.

اجتماع جنيف ٨

سـيكون لاجتماع «جنيف ٨» المقبل أهمية خاصة لأنه يأتي بُعيد إنجاز أسـتانا لمهمته الرئيسـية، وبُعيد الاقتراب مـن القضاء على تنظيم الدولة الإسـلامية في حضوره الاستراتيجي ضمن الجغرافيا السورية.

لكـن الاجتماع يواجـه عقبتين كبيرتـين: الأولى، اسـتمرار الغمـوض فـي الموقـف الأميركـي مـن الحـل السياسي، حيث لا تزال واشـنطن تولي أهمية لمحاربة تنظيـم الدولـة وللترتيبـات العسـكرية فـي الشـمال السوري.

ولم تكـن تصريحـات وزيـر الخارجيـة الأميركي مؤخراً حول مصير عائلة الأسـد إلا فائضاً في الغموض السياسي الأميركي، ذلك إن إدارة دونالد ترامب أصدرت خلال هذا العام مواقف متناقضة من مصير الأسد.

ويبـدو أن سـتيفان دي ميسـتورا بـات قريبـاً من الرؤية الروسـية، سـواء أكان ذلك لقناعة سياسـية أم لأسـباب شـخصية؛ فالرجـل أصبـح على قناعـة بأن إحـداث اختراق فـي جـدار المفاوضات يتطلـب تجاوز مسـألة الحكم ولـو مؤقتـاً، لأن هذه المسـألة لا تنفصل عـن مصير الأسـد. صحيـح أن ثمـة توافقاً دولياً على تجـاوز مسـألة بقاء الأسـد، لكـن الخلاف مـا زال قائماً حـول الصلاحيـات التي ستؤخذ منه.

وعليه فـإن التفاهم علـى صيغـة مبدئيـة بشأن الإعلان الدستوري أو دسـتور جديـد، ومـن ثـم التوصل إلـى صيغة واضحـة للانتخابـات، سـيعبّدان الطريـق أمام التوصل إلـى اتفاق حول الانتقال السياسي.■

سلخ الأحياء العربية عن القدس: هذا ما يخشاه الفلسطينيون

مع أن المقترح لم يطرح على الكنيست الإسرائيلي للتصويت عليه بعد، إلاأن خطط الاحتلال لسلخ أحياء مقدسية يقطنها أكثر من ١٥٠ ألف نسمة عن القدس المحتلة، وما يعرف بحدودها البلدية المصطنعة، بدأ يثير مزيداً من ردود الفعل الفلسطينية المنذّدة.

ويلتقي هذا المشروع، الذي يقف وراءه وزير شؤون القدس الإسرائيلي زئيف إلكين، مع مخططات أخرى تستهدف ضمّ كتل استيطانية كبرى في محيط المدينة المقدسة إلى نفوذ بلدية الاحتلال، أو ما يعرف بـ«القدس الكبرى» التي تساوي في مساحتها ما نسبته عشرة في المئة من مساحة الضفة الغربية. وتضيف هذه المخططات إلى الصراع حول القدس بعداً آخر من صراع الديموغرافيا المستمر، إذ تتيح رفع عدد المستوطنين في حدود القدس الشرقية إلى أكثر من ٧٥٠ ألف مستوطن، وفق ما يقول خبير الاستيطان خليل تفكجي.

ويحذّر تفكجي من أن الاحتلال «حسم معركته على القدس مع الفلسطينيين قبل أن يبدأ التفاوض معهم حول مستقبل المدينة ومصيرها، إذ باتت سيطرته المطلقة عليها واضحة، وهو ما سيحول دون قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس مستقبلاً».

أما وزير شؤون القدس ومحافظ المدينة، عدنان الحسيني، فيعتبر أن ما أعلن بخصوص سلخ أحياء مقدسية وإخراج سكانها منها، هو «تطهير عرقي يستهدف زرع أغلبية يهودية في المدينة المقدسة»، بعد أن سجّلت نسبة المقدسيين فيها في آخر إحصاء نحو ٤٠ في المئة من مجموع السكان، الأمر الذي اعتبرته سلطات الاحتلال تهديداً لمستقبل القدس.

ويرى الحسيني أن «أبعاداً سياسية أخرى خطرة تقف وراء هذا القرار، أهمها رسم حدود سياسية ومنع أية إمكانية للتفاوض على مستقبل القدس»، في وقت يأمل الفلسطينيون بأن تؤدي المفاوضات السياسية في حال استئنافها إلى بدء التفاوض حول القدس الشرقية باعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة.

ووفقاً لتقديرات فلسطينية، يصل عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى حوالى ٣٢٠ ألف مواطن، يقطن جزء كبير منهم في الأحياء التي تستهدفها خطة إلكين.

وتستهدف هذه الخطة أحياء فلسطينية فصلها الجدار العنصري عن مدينة القدس، مثل كفر عقب، شمالي المدينة، ومخيم شعفاط وعناتا، شمالي شرق القدس المحتلة. وفي حال تمت المصادقة على هذه المخططات، فلن تتعدى نسبة المقدسيين وقتئذ ١٢ في المئة من عدد السكان.

ويرى مدير «مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية» زياد الحموري، أن فصل هذه الأحياء وسلخها عن القدس المحتلة، يعني تفاقم معاناة عشرات الآلاف من قاطني هذه الأحياء اجتماعياً واقتصادياً، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة فيها. كما سيترتّب على ذلك تفشي مشكلات وظواهر اجتماعية خطرة في هذه الأحياء، إضافة إلى الأبعاد الاستراتيجية المتعلّقة بديمغرافية القدس التي تشهد صراعاً هو الأشد خطورة منذ العام ١٩٦٧، إذ تتسارع وتيرة الاستيطان في المدينة المقدسة، وترتفع أعداد المستوطنين على نحو كبير، وهو ما سيفضي إلى خلخلة الميزان الديموغرافي لصالح الوجود الاستيطاني.

وتلتقي أقوال الحموري مع تصريحات كان أدلى بها الوزير الإسرائيلي إلكين، وحذّر حكومته مما سمّاه «قنبلة ديموغرافية موقوتة، تهدد الأغلبية اليهودية في القدس».

ونقل عن إلكين ادعاءه أن «ما بين ثلث السكان إلى نصفهم في كفر عقب ومخيم شعفاط، هم من سكان الضفة الغربية، وهي مناطق يستشري فيها الإرهاب والجريمة والفقر والمخدرات وينعدم فيها القانون، حيث لا وجود لحكم حقيقي لا من إسرائيل ولا من السلطة الفلسطينية».

وعلى الرغم من الاحتجاجات وردود الفعل الفلسطينية على مخطط سلخ أحياء فلسطينية في القدس عن نفوذ بلدية الاحتلال، فإن التوقعات في المدينة المقدسة تشير إلى أن التصويت على مشروع الفصل وسلخ هذه الأحياء سيحظى بالدعم من قبل أعضاء الكنيست الإسرائيلي الذين يهيمن عليهم اليمين المتطرف، والذي وضع ثقله خلف هذا المشروع، وحشد الدعم الواسع لضم كبرى الكتل الإستيطانية حول القدس لنفوذ بلدية الاحتلال، محققاً حلم قادته التاريخيين أمثال شارون بإقامة القدس الكبرى، التي سيصل عدد مستوطنيها في غضون السنوات العشر المقبلة إلى أكثر من مليون مستوطن.■

بقلم: محمد محسن

سامي أبو زهري: لم نبع أرضنا لليهود بل أخذت منا بالقوة

أكد المتحدث باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) سامي أبو زهري، يوم الثلاثاء، أن الفلسطينيين لم يبيعوا أراضيهم لليهود بداية القرن الماضي، كما يزعم البعض، وإنما أُخذت منهم بالقوة.

جاء ذلك خلال ندوة في العاصمة التركية أنقرة، بمناسبة مرور ١٠٠ عام على وعد بلفور.

و«وعد بلفور» هو الاسم الشائع للرسالة التي بعثها وزير الخارجية البريطاني الأسبق آرثر جيمس بلفور، في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، إلى اللورد (اليهودي) ليونيل وولتر دي روتشيلد، ويعد فيها بأن تبذل حكومته أقصى جهدها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وشدد أبو زهري على أن البريطانيين انتزعوا الأرض من الفلسطينيين بالقوة، وأعطوها لليهود. وتابع: «من المستحيل أن يهرب العرب (الفلسطينيون) ويتركوا أراضيهم أو يبيعوها لليهود، بل حدثت مواجهات قوية بين الجانبين»، وقال إن «وعد بلفور أسس لضياع فلسطين، وقد سبقه عام ١٧٩٩ دعوة القائد الفرنسي نابليون بونابرت، اليهود لإقامة وطن قومي لهم بفلسطين».

وزاد بأن اليهود عرضوا على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٤٢–١٩١٨)، أن يسددوا كل الديون عن الدولة العثمانية مقابل الحصول على وطن، لكنه رفض.

وعن أسباب وعد بلفور، قال أبو زهري إن «أوروبا عملت على إيجاد كيان إسرائيلي لإحداث انقسام في الأرض العربية، إضافة إلى التخلص من اليهود في الدول الأوروبية».

وبشأن المصالحة مع حركة التحرير الوطني الفلسطينية (فتح)، قال أبو زهري: «نحن في حماس معنيّون بإنجاح جهود المصالحة.. جوهر الخلاف مع الإخوة في الضفة (الغربية) هو عدم تعاملهم مع قطاع غزة على أنه جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني».

واعتبر أن البعض «يتعامل مع حماس على أنها ذهبت إلى المصالحة من منطق ضعف، لكن هذا وهم مطلق». ولفت إلى أن «الاحتلال الإسرائيلي أعلن رفضه التعامل مع أي حكومة فلسطينية إلا بعد تنفيذ شروطه، ومنها اعتراف حماس بإسرائيل ونزع سلاحها».

وختم أبو زهري كلمته: «نقول اليوم هنا في تركيا إن حماس لم ولن تعترف بإسرائيل في أي يوم من الأيام، ولا يمكن أن تتخلى عن سلاحها.. ندرك أن الظروف صعبة، ولكننا على يقين بأن النصر من عند الله لهذه الأمة».■

مظاهرات بعواصم عربية وإسلامية لمطالبة بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور

شهدت العديد من العواصم العربية والإسلامية تظاهرات احتجاجية تنديداً بـ«وعد بلفور» الذي مهّد لاحتلال الأراضي الفلسطينية وقيام دولة الاحتلال الإسرائيلي.

في تونس، شارك عشرات النشطاء يوم الخميس، في تظاهرة احتجاجية أمام مقر السفارة البريطانية، بالعاصمة التونسية، لمطالبة بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور.

ودعت إلى الوقفة التي تم خلالها تسليم السفير البريطاني هاميش كويل رسالة مكتوبة تطالبه بالاعتذار، كل من الرّابطة التّونسية للتسامح (مستقلة) والهيئة الوطنية لدعم المقاومة ومناهضة التطبيع والصهيونية.

وردّد المحتجون شعارات من قبيل «بريطانيا هي هي»، و«بريطانيا استعمارية»، و«الشعب يريد تحرير فلسطين»، و«الموت لإسرائيل».

وفي الأردن، سلمت اللجنة الوطنية الأردنية لحملة مائة عام على وعد بلفور، مذكرة للسفارة البريطانية في عمّان، تطالب الحكومة البريطانية بالاعتذار الرسمي للشعب الفلسطيني على تبعات ونتائج الوعد المشؤوم.

وطالبت المذكرة حكومة بريطانيا بالاعتراف والإقرار بالمسؤولية التاريخية والقانونية والإنسانية والأخلاقية عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالشعب العربي الفلسطيني، والعمل على جبر تلك الأضرار وفقاً لقواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة والإنصاف، وبما يضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم وتقرير المصير.

ورفع مئات المعتصمين أمام مقر السفارة شعارات منددة بـ«الوعد المشؤوم»، وداعية لاعتذار بريطانيا عن الوعد، وتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية عن نتائجه.

ونظم تحالف القوى الفلسطينية في لبنان اعتصاماً رمزياً أمام مقر الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) في بيروت في الذكرى المئوية للوعد.

وشارك في الوقفة المئات من أبناء المخيمات الفلسطينية في لبنان، رفعوا خلالها الأعلام الفلسطينية وشعارات مناهضة لوعد بلفور، مثل «ألف وعد لن يصنع دولة»، و«حضارتنا عصيّة على الاقتلاع».

مظاهرات في تركيا

شهدت مدينتا أنقرة وصقاريا التركيتان، يوم الخميس، مظاهرات احتجاجية تنديداً بـ«وعد بلفور» الذي مهّد لاحتلال الأراضي الفلسطينية وقيام إسرائيل.

وتجمّع مواطنون أتراك في منطقة قريبة من السفارة البريطانية بأنقرة، في إطار المظاهرة التي نظّمتها جمعية «شباب الأناضول»، ورفع المتظاهرون العلم الفلسطيني، ولافتات مناهضة لبريطانيا.

وقال رئيس فرع الجمعية في أنقرة «حسن قرمان»، في كلمة خلال المظاهرة، إن رسالة وزير الخارجية البريطاني الأسبق آرثر جيمس بلفور، إلى اللورد (اليهودي) ليونيل وولتر دي روتشيلد، مهّدت لتأسيس إسرائيل. وأشار إلى أن «إسرائيل الصهيونية هي أكبر بلاء على الإنسانية»، وأن وعد بلفور يعدّ «عاراً» على بريطانيا.

ودعا السلطات البريطانية إلى الاعتذار من شعوب الشرق الأوسط والإنسانية جمعاء، وخاصة الشعب الفلسطيني، إزاء الوعد.

وقادت منظمة الإغاثة الإنسانية التركية «IHH» احتجاجاً في جامعة «صقاريا» شمال غربي تركيا، شارك فيه عدد من الطلاب المتظاهرين.■

خيارات المقاومة بعد العدوان على قطاع غزة

بقلم: حازم عياد

الصحافة الصهيونية لم تتوقف عن دراسة الردود المتوقعة والممكنة للمقاومة الفلسطينية، كما لم تتوقف عن مناقشة اهداف العدوان الأخير على قطاع غزة ودوافعه وتوقيته، الى جانب مناقشة تصريحات الناطق باسم الجيش الصهيوني الذي وصفته الصحافة الإسرائيلية بأنه تصريح اخذ طابع الاعتذار للمقاومة الفلسطينية؛ ما جعل من محاولات نقل المعركة الى ارض العدوّ تتحول الى معركة داخلية محتملة بين اركان الكيان الصهيوني ومؤسساته حول جدوى هذه الهجمات والغاية منها.

فالكيان الاسرائيلي وقادته كانوا على موعد مع مناقشة توسيع حدود مدينة القدس، لتشمل ضم العديد من المستعمرات في الضفة الغربية، إلا أن التراجع عن القرار بضغوط امريكية، هدّد بإشعال معركة داخلية بين اركان اليمين الصهيوني، كما كانت بانتظار تعثر المصالحة والاعلان عن فشلها أُمنية صهيونية لم تتحقق بعد، دافعاً لنقل المعركة مباشرة الى قطاع غزة، لتتحول بالتدريج الى ترقب واسع ليس في الكيان بل في الاقليم بأكمله، انخرطت فيه مصر وامريكا في محاولة امتصاص واحتواء ردود الفعل الفلسطينية.

المقاومة الفلسطينية تملك خيار الرد، ما يتيح لها أن تناور وتفاوض لفترة ليست بالقصيرة، لمحاولة تحقيق مكاسب سياسية ممكنة تعزز مكانة المصالحة، أو تعزيز علاقاتها بالقوى الإقليمية، وتعظيم الشروخ بين الكيان وحلفائه والقوى الإقليمية المنخرطة في الأزمة الأخيرة؛ فالعدوان الصهيوني بقدر ما أربك المقاومة الفلسطينية إلا انه أحرج الكيان؛ بسبب سوء التخطيط والتوقيت والاهداف التي طالت حركة الجهاد الإسلامي.

فالكيان الاسرائيلي يعاني من ضغوط سياسية داخلية وإقليمية، وتباينات تتسع أحياناً وتضيق أخرى مع حلفائه الأمريكان بخصوص الحلول السياسية الممكنة، الى جانب التباينات مع مصر التي تبحث عن صيغة جديدة تتيح لها المجال للتعامل مع القطاع، واستعادة دورها الإقليمي؛ ما يعني ان محاولات نقل المعركة الى الساحة الفلسطينية تمثل الهدف الأساسي؛ أمر يتطلب جهوداً فلسطينية مماثلة للاستثمار في الحدث، وتعميق الانقسامات والخلافات داخل المعسكر الصهيوني وعلاقاته البينية الدولية والإقليمية، ولعلها تكون مفتاح الحل وكلمة السر لتحديد خطة العمل في المرحلة المقبلة.■

ثلاثيّة القضيّة الكردية بين تركيا وإيران

بقلم: مهنا الحبيل

أعادت التطورات الأخيرة في قضية استفتاء كردستان العراق طرحَ علاقة القومية الكردية بقضايا المنطقة، وبتداخلاتها السياسية الإقليمية المعقدة، وبجولات التوظيف الموسمية الأخيرة، من تواطؤ إقليمي دولي ضد انفصال الإقليم، وتواطؤ إسرائيلي وشراكة أميركية جزئية لدفعه لاتخاذ قرار الانفصال.

وهو ما يؤكد حجم التوظيفات المتناقضة للقضية الكردية التي تحولت إلى كرة نار لا تُفيد الإخوة الكرد ولا العرب، ولا أشقاءَهم الأتراك؛ وإنما يأخذُ منها اللاعبون الدوليون وغيرهم حصتهم، ثم ينقضون غزل وعودهم.

ولا بدّ من أن نؤكد حقائق مهمة تتوارى في ظل الجدل الدائر عن مسؤولية الكرد عن بعض الأزمات، وتحتاج إلى معيار منصف ينصفهم، وينصف شركاء الأمة معهم من عناصر القوميات التي رافقت الكرد في الرحلة التاريخية الإسلامية، وهم العرب والترك والفرس. والعنصر الأخير نتحدث عنه كقومية مسلمة تنتمي إلى الشرق، ونحتاج بالضرورة إلى قواعد تفاهم معها وتعايش، فضلاً عن الشراكة الفكرية التاريخية للفرس في الشرق.

لكن المشكلة تكمن في تغوّل النظام الممثل لهذه القومية في إيران، وشراسته العنصرية والطائفية التي تستثمر تهييجاته الضخمة، والمواجهات الإعلامية الطائفية أو العنصرية لم تحقق أي معادلة توازن مع إيران، وإنما محاولات تصعيد موسمي تتوسل الغرب للإنقاذ من إيران، فيما يواصل هو رهاناته البائسة -كما جرى في الخليج العربي- من جورج بوش الأب وحتى دونالد ترامب، والناتج هو كمّ هائل من الوهم يزيد العرب رهقاً، ويتزامن مع سقوط خطير لدول الشرق.

والمسألة التي نقصدها بالإنصاف هي أن القومية الكردية تعرضت لجملة مآسٍ وكوارث، ومُنعت من تشكيل دولة قومية كما حصل لشركائها من بقية القوميات الثلاث في الشرق، وأن التوظيف أو التواطؤ السياسي -الذي يُتهمون به- هو أيضاً حافلٌ لدى العرب كما غيرهم، وهو أيضاً مثبت في نسيج حكايات الإخوة الأتراك عن الخيانات في تاريخهم السياسي الحديث، وفي التاريخ العثماني.

لكن الإشكال أيضاً يكمن في أن القومية الكردية ذاتها تعيش صراعات ليست سهلة، فالأيديولوجية الماركسية التي يؤمن بها حزب العمال الكردستاني لم تضمن له الاستقلال عن التفويج الغربي المصلحي بل العكس، إذ استُخدم لمطاردة المؤسسات الكردية الإيمانية والاجتماعية المرتبطة بالروح الإسلامية.

لا لشيء إلا لكونها رابطَ استقرار اجتماعي مع شركائها في أقاليمهم، ولم يكن هناك تقدير مصالح نسبي يُحسب به حجم ما حققته مرحلة حزب العدالة والتنمية لمصلحة المواطنين الكرد في تركيا، والانسجام الاجتماعي الشعبي مع إخوتهم الأناضوليين، رغم المصادمات الأمنية الصعبة والمروعة للشعبين بين حزب العمال والجيش والأمن التركيَيْن، والتاريخ المروّع منذ مذابح كمال أتاتورك ومآسي التغريبة الكردية.

لكن قواعد اللعبة الدولية كانت ترى أن كردستان يجب أن تبقى بعد تهذيبها، فقد كان أمام الرئيس مسعود البارزاني -الذي أعلن تنحيه عن رئاسة الإقليم- فرصة تاريخية لالتقاط اعتراض الأتراك الشديد ورسائلهم القوية، والاتجاه نحو صفقة تضمن بقاء وحدة العراق، وقوة الإقليم مع مشروع وحدة وطنية مع السُّنة والوطنيين العراقيين، خارج البيت الشيعي المسيطر عليه من إيران.

وكان من الممكن أن يؤسس هذا الاتفاق لمرحلة ضرورية جداً للأشقاء الأتراك، يُعاد عبرها طرح مشروع مصالحة مع الكرد داخل تركيا، ولكن لم يحصل هذا الأمر في حينه، وانهار مشروع الاستفتاء الذي صادف رفضاً غربياً خشية من تأثيره على مشاريع انفصال غربية تستعر اليوم في كتالونيا وغيرها.

كما أن هناك لعبة إيرانية أميركية خاصة أنهت هذه المرحلة من الصعود الكردي، وسواءً كان ذلك لفشل أميركي وإعادة تموضع خضوعاً لقوة إيران، أم كان لرغبة ذاتية تتعلق بحسابات واشنطن؛ فالنتيجة واحدة.

وفي هذا الضلع الثاني تحتاج النخبة السياسية الوارثة لمسعود البارزاني -وكذلك صانع القرار السياسي بأنقرة- إلى تركيز استراتيجي، وأن يعيروه اهتماماً بالغاً لمصالحهما، ويقدروا ما يُمكن أن يتحقق لهما ولشعبيهما.

وهذا بالطبع يطرح سؤالاً دقيقاً اليوم: هل هناك وراثة جيدة وأفضل من عهد البارزاني؟ وهل ستَتْرُك إيران النخبة الكردية تتشكل ذاتياً، أم ستصنع منها بيتاً كردياً -كما صنعت بيتاً شيعياً تحت قبضتها اليوم- كعملية سياسية ومجتمع، أمام قرار شيعة العراق؟

إن أنقرة نجحت -في آخر المنعطف- بحماية شخصيتها من التورط العسكري في كردستان، لكن لا يزال الملف معلقاً ووضعه حساس، فتحديات قلب الغرب الطاولة على أنقرة قائمة، وتجارب تركيا -التي فشلت في الموصل وفي مجمل ميدان الثورة السورية- لا تلغي دور مؤامرات أعداء الثورة ضد أنقرة والشعب السوري، لكن أيضاً يظهر كيف ساهم فشل اجتهادات تركيا السياسية -رغم دورها الإنساني المركزي- في خسائر كبيرة.

لقد أرادت أنقرة تحقيق مساحات ردع ميدانية لحدودها بدلاً من دعم إعادة صناعة الثورة استراتيجياً، وبالتالي ستكسب به تأميناً أفضل بكثير لحدودها لو دعم تشكيل الجيش الحر وأعيد تنظيمه بعد نكسة ٢٠١٣، وحُمي من اختراق السلفية الجهادية للميدان الذي انقلب في النهاية على الجانب التركي، الذي اضطر إلى أن يفاوض الروس دون أي ضمانات لما بعد انتهاء الثورة السورية.

وبالتالي لا بدّ من عقد الشراكة والانفتاح على كردستان العراق في استقلال عن أطماع إيران، التي لا تسقط أهمية التنسيق التركي معها، في ظل لعبة الأمم الكبرى ووجود تحالف خليجي مع إسرائيل، لكن الذراع الكردية الخاصة بإيران في شمال سوريا لا تزال مرشحة لأدوار ضدّ ما بقي من الثورة السورية ومناطقها وضدّ تركيا.

إننا لا نطرح مثاليات، بل حتى المبادئ ليس لها حضور في ظل المصالح المتصارعة داخل أمم الشرق، وفي وضع العرب البائس؛ لكننا نُذكّر بتحقيق معادلات نسبية مهمة لدفع أكبر الضرر وتحقيق أكثر مساحة ممكنة لمصالح قوميات الشرق، والنجاة من الحروب، وكردستان إيران -كضلع ثالث- تبقى اليوم الأضعف في قدرات التفعيل لساحتها، لقوة هيمنة نظام طهران -رغم كل الضجيج الذي يثار عنها- وللاضطهاد التاريخي لعلمائها ولأبنائها.

والمدخل هنا -سواء لإقليم الأحواز العربي المحتل أو كردستان إيران- يقوم على دعم النضال الحقوقي السياسي للإقليم، وهو مسار بدأت أنقرة التفكير عام فيه ٢٠١٦ لأكراد إيران، رداً على مشروع إيران مع «حزب الاتحاد الديمقراطي» (PYD) الكردي بقيادة صالح مسلم.

وقد ينتهي اليوم دون أن تنهي طهران مشروعها، والموقف الذي ندعو له هو السعي في دعم حقوق هذه الجماعات والشعوب من أمم الشرق، دون توريطها في مشروع عسكري يعمل له البعض مع الإسرائيليين.■

النهاية الأليمة لمجلس التعاون الخليجي

بقلم: محمد هنيد

مثل تصريح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، السيد عبد اللطيف الزياني، صدمة متوقعة لأغلب الملاحظين والمراقبين على الساحة الخليجية خاصة، والعربية عامة. التصريحات صادمة لأنها تلغي كل شروط الاستقلالية لهيكل رسمي جُعل أساساً من أجل فض النزاعات البينية بين الدول الخليجية بطرق سلمية. إذ تعكس اصطفافاً معلناً مع طرف دون آخر، وهي كذلك متوقعة؛ لأنها تعكس الموقف الدائم للهياكل الرسمية العربية، بما هي أبواق خارجية للنظام الاستبدادي في سلوكاته المختلفة، خاصة بعد الصمت الطويل الذي انتاب المنظمة الرسمية الأبرز خليجياً؛ في خضم أزمة عاصفة.

تصريحات السيد الزياني نقلها إعلام دول الحصار، ومفادها أنه يستنكر «الهجوم الذي تشنه دولة قطر على بقية دول مجلس التعاون»، أي أن دولة قطر «ذات المساحة التي لا تكاد ترى على الخريطة»، كما يقول أعداؤها، والتي تضم ما يقارب ٣٠٠ ألف مواطن قطري، تهاجم دولاً يفوق تعداد سكانها ١٢٠ مليون نسمة!

ما يستفاد من تصريحات المسؤول الأول عن المؤسسة الخليجية الرسمية الأولى؛ هو أنه يقف إلى جانب الدول التي أعلنت حصاراً جائراً على دولة عربية مسلمة في شهر رمضان، وقطعت إمدادات الدواء والغذاء وحليب الرضّع؛ على حاضنة جغرافية صغيرة بحجم قطر، بإغلاق المعبر البري الوحيد الذي يربطها بالبابسة.

المواقف الرسمية لدولة قطر، التي عبر عن آخرها أمير البلاد، بما هو السلطة العليا للدولة، أو تلك التي ترجمها وزير الخارجية خلال مختلف اللقاءات التي عقدها في الداخل والخارج، تعكس استعداداً مطلقاً للحوار، ويداً ممدودة لخفض التصعيد والسعي إلى المصالحة. لم تضع قطر شروطاً للحوار، ولم ترسم سقفاً للصلح؛ غير احترام السيادة القطرية وعدم المس بالأمن القومي للدولة وحدودها الترابية أو قراراتها الوطنية.

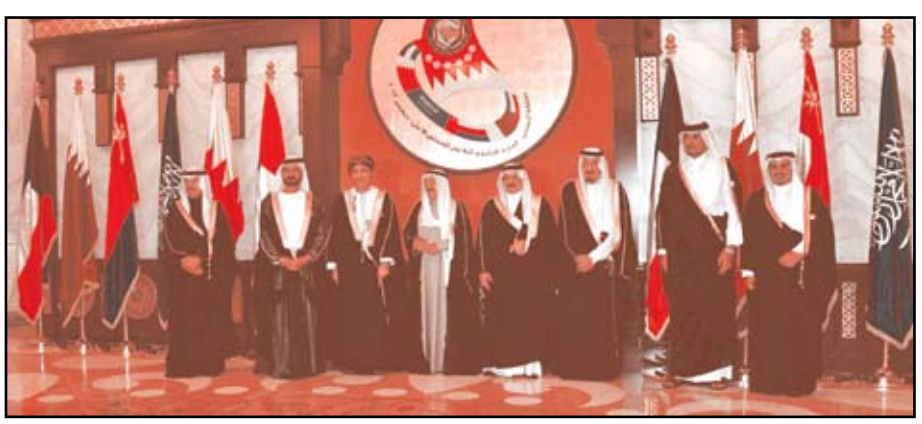

هذه المواقف الرسمية، بما فيها تصريحات وزير الخارجية السابق الشيخ حمد بن جاسم، تنسف كل الادعاءات التي عبّرت عنها دول الحصار وأبواقها الإعلامية منذ مدة، وتلك التي ختمها الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي؛ بوضع الضحيّة مكان الجاني ووضع الجلاد في مرتبة الضحية.

مجلس التعاون الخليجي هو واحدة من المؤسسات العربية الرسمية التي رأت النور من أجل تفعيل التعاون بين الدول الأعضاء التي تعد الأغنى عربياً ومشرقياً. المجلس آلية لتنسيق مواقف الدول الأعضاء حول القضايا الإقليمية والدولية، وهو يهدف في النهاية إلى حماية سلامة مجتمعات الدول التي يغطيها. عرف المجلس محاولات كثيرة للانصهار والاتحاد، لكنها باءت بالفشل، مثل تجربة الوحدة النقدية التي ختمت بفشل ذريع كشف حجم التناقضات بين الدول الأعضاء.

من جهة ثانية، لا تُذكر لتاريخ المجلس إنجازات كبيرة يمكن الحديث عنها أو تعدادها، بل هو كغيره من المؤسسات العربية الرسمية، ليس إلا واجهة للعمل المشترك بالتنسيق والتعاون؛ في الوقت الذي مرت كل الحروب التي دمرت الأمة عبر هذه المؤسسات، بدءاً باحتلال العراق وحروب الخليج، وصولاً إلى ذبح الثورات العربية وحصار قطر.

حصار قطر هو واحدة من أخطر الأزمات التي عرفتها الأمة، وهي الأزمة التي تهدد بتفكك ما بقي من نسيجها الحضاري بعد سقوط الحواضر الكبرى، مثل العراق وسوريا بفعل الحرب، وسقوط حواضر أخرى بفعل الفساد والانقلاب، مثل مصر والجزائر.

منذ أزمة الخليج الأخيرة وإعلان حصار دولة قطر؛ اختفى الأمين العام لدول مجلس التعاون، واختفى معه المجلس برمته، ولم نكد نسمع له صوتاً في خضم أزمة خانقة تعصف بالدول التي يمثلها المجلس وأمينه العام، والتي كادت تتحول إلى حرب وغزو وتغيير للنظام بالقوة العسكرية، كما صرح بذلك أمير دولة الكويت خلال لقاءاته الأخيرة. اليوم تحول المجلس إلى جزء من الصراع الدائر، بعد تصريحات أمينه العام، أي أنه صار جزءا من المعركة نفسها وطرفاً فيها. الصدمة الحقيقية لم تكن في الصمت المتواطئ الذي اختاره المجلس خلال خمسة أشهر من عمر الأزمة، بل الصدمة الكبيرة تمثلت في تصريحات أمينه العام التي تناقض الدور الذي جعل له المجلس وأمينه العام.

لم تقف المؤسسات الرسمية العربية يوماً إلى جانب الشعوب العربية، ولا إلى جانب المستضعفين في الأرض، رغم كل الجرائم التي ارتكبت في حق الأمة. وليس ما يحدث في حق شعب سوريا اليوم، وفي حق الأبرياء في ليبيا وفي العراق وفي اليمن؛ إلا خير دليل على أن المؤسسات الرسمية العربية مؤسسات مشبوهة، بل هي مداخل للتمكين لكل المشاريع التي تهدف إلى تفكيك ما تبقى من البناء الحضاري للأمة.

أمير دولة قطر صرّح خلال لقائه الأخير مع إحدى القنوات الأمريكية أنه لا سبيل إلى إغلاق قناة الجزيرة، وأن دولة قطر لن ترضى بإغلاق منبر إعلامي حر. هذا القرار هو الذي أخرج في نظرنا الأمين العام لدول مجلس التعاون عن صمته؛ لأن القرار إعلانٌ بأن القناة ستواصل تغطية الملفات والأخبار العربية بالموضوعية ذاتها، بل وبشكل أكثر جرأة، بعد أن رفع عنها الحصار الجائر كل التحفظات وكل الحرج من الخوض في ملفات حساسة ومصيرية لمستقبل الوعي العربي.■

لماذا خالف السيسي التوقعات في مسألة انتخابات الرئاسة؟

خالف عبد الفتاح السيسي جميع التكهنات التي تحدثت عن «رغبته» من خلال البرلمان في تعديل مواد بالدستور تسمح بتمديد فترته الرئاسية إلى ست سنوات بدلاً من أربع، ولثلاث مدد رئاسية بدلاً من مدتين رئاسيتين.

وقال السيسي، في حوار نقلته قناة «CNBC» الأمريكية عبر موقعها الإلكتروني، يوم الثلاثاء، إنه لا يسعى إلى ترشيح نفسه لولاية رئاسية ثالثة (في انتخابات ٢٠٢٢)، مؤكداً عدم تعديل دستور بلاده خلال الفترة الحالية.

وأوضح السيسي في الحوار ذاته أنه سيحترم الدستور، الذي يقر فقط مدتين رئاسيتين للرئيس، في إشارة غير مباشرة لرغبته في إمكانية الترشح لولاية ثانية، والتي لم يعلن عنها بعد.

وعلق سياسيون على تصريحات السيسي بأنه تحدث عن عدم رغبته في الجلوس أكثر من فترتين، وكأنه ضمن الفترة الرئاسية الثانية التي لا تفصله عنها سوى بضعة أشهر من الآن.

بقلم: محمد أحمد

ضغوط خارجية

وعن أسباب تراجع السيسي عن رغبته في تعديل المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بالرئاسة، قال أستاذ العلوم السياسية، حازم حسني: إن «السيسي تعرض لضغوط شديدة لعدم التلاعب في الدستور في ما يتعلق بمدة الرئاسة وفترتها، وهذه الاعتراضات كانت من الخارج».

وأضاف أن «السيسي ربما تلقى نوعاً من الإنذار بأن التلاعب بمواد الرئاسة في الدستور غير مسموح به دولياً، وربما تكون هناك ضغوط داخلية من داخل مؤسسات الدولة بعدم التلاعب بها»، مشيراً إلى أن مثل هذه التصريحات «تتعارض تماماً مع رغبته بتعديل الدستور، لكنه أصبح على ما يبدو مضطراً للالتزام بها».

وأوضح أن «السيسي يريد أن يبقى حاكماً، لكنه مع الوقت يريد أن يجعلها رغبة المؤسسة العسكرية للتحدث باسمها والعمل على مصلحتها، وهو يعمل كل ما في وسعه لكي ترى (أي المؤسسة) أن مصلحتها في بقائه (السيسي) في الحكم، لكن هذه الاستراتيجية لا تنجح طوال الوقت، ولن تنجح في المستقبل القريب».

بماذا نصحه الإسرائيليون؟

فيما رأى رئيس مركز العلاقات المصرية الأمريكية، صفي الدين حامد، أن أي قرار للسيسي مرهون برغبات الكيان الصهيوني والإمارات، وقال إن «رغبة كهذه في تعديل الدستور قبيل الانتخابات ستكون ممجوجة في العاصمة الأمريكية والعواصم الغربية؛ لذلك لم يقدم عليها».

وعزا هذا التراجع إلى «استماعه لنصيحة أصدقائه الإسرائيليين، وأن الأهم هو البقاء في الحكم لأربع سنوات قادمة، وليس الحديث عن تعديلات دستورية سابقة لأوانها الآن».

واستبعد أن «يكون نزل عند رغبة الطغمة العسكرية الحاكمة من أجل تداول الكرسي في ما بينهم؛ لأن جميع طموحاتهم تحت قدم السيسي ومَن خلفه من الإسرائيليين والإماراتيين وغيرهما».

ودعا حامد إلى عدم الاهتمام برغبات السيسي، فهو –بحسب وصفه– «رجل أحمق»، قائلاً: «يجب ألا يأخذ منا الرجل الكثير من الوقت، فقراراته تأتي من الخارج بالأمر المباشر»، مضيفاً: «السؤال هنا... كيف نواجه هذا المخطط الشيطاني لاستمرار هذا السيسي على الساحة ليدمر في مصر أكثر مما دمر خلال السنوات الماضية؟».

لصالح من يعمل السيسي؟

بدوره، قال السياسي المصري أحمد رامي الحوفي، إن «السيسي ليس في احتياج عملي لذلك الآن، وإن كان سيفعل ذلك فتوقيته هو قبيل انتهاء فترة رئاسته الثانية إذا استمر إلى هذا التوقيت».

ورأى أن إطلاق الدعوات لها «كان من قبيل تهيئة الرأي العام لقبول الفكرة لاحقاً، ولجس النبض، بحيث تتم الاستفادة من ذلك لاحقاً عندما يجدّ الجد»، مشيراً إلى أن السيسي «يعمل لصالح الجزء الأكثر نفوذاً في المؤسسة العسكرية، وهو أيضاً الجزء الأكثر ارتباطاً بالغرب ومصالحه، والأكثر توافقاً مع المصالح الصهيونية».

تصريحات في الهواء

في حين شكك عضو الاشتراكيين الثوريين، حاتم تليمة، في «أن تكون مثل هذه التصريحات صادرة عن السيسي»، لكنه في الوقت نفسه رحب بها «إن كانت صادقة وحقيقية». وقد أعرب عن تخوفه من «أن تكون مجرد تصريحات قبل الانتخابات الرئاسية، كما عهدنا ذلك من قبل، حيث كانت تطلق تصريحات لا يلتزم بها، ولا يؤخذ بها».

واستبعد أن يكون للقوى المدنية أي دور في هذا التغير، قائلاً إن «القوى المدنية ليس لديها الثقل الكافي من أجل إثناء السيسي عن التراجع عن قرار اتخذه أو يريده، ولو أراد تمريره لمرّره دون أي مقاومة تذكر».

وأعرب عن اعتقاده بأن موقف السيسي «له علاقة بالضغوط الخارجية، فهناك اشتراطات دولية من الدول المانحة والصناديق الدولية بعدم التلاعب بالاستحقاقات الانتخابية لضمان الدعم، ولم يعد من المقبول إعادة سيناريو حكم مبارك، بعد التغيرات التي وقعت على المستويين المصري والعربي».■

البنتاغون يرحب بتصريحات السعودية حول دور إيران باليمن ودعمها للحوثيّين

رحبت وزارة الدفاع الامريكية «البنتاغون»، بالتصريحات السعودية التي تظهر دور إيران باليمن و«ضلوعها» في دعم مسلحي جماعة «أنصار الله» (الحوثي)، وتزويدها بالصواريخ الباليستية.

جاء ذلك في بيان صدر عن البنتاغون يوم الاثنين، على لسان، متحدثه، أدريان رانكين جالاوي، وقال البيان: «نرحب بالبيان السعودي الذي يظهر الدور الإيراني الخطير في اليمن ومدها لميليشيات الحوثي بالصواريخ».

وأكدت الوزارة أن «الولايات المتحدة والسعودية تعملان معاً لمكافحة الإرهاب ومواجهة دور إيران المزعزع للمنطقة»، مشددة على سعيها للحفاظ على «روابط دفاعية متينة» مع الرياض.

وفجر الاثنين أصدر التحالف العربي بقيادة السعودية، بياناً اعتبر فيه «ضلوع» طهران في تزويد الحوثيين بالصواريخ الباليستية التي استهدفت السعودية «عدواناً عسكرياً سافراً ومباشراً من قبل النظام الإيراني، قد يرقى لاعتباره عملا من أعمال الحرب ضد المملكة».

وأكد أن «السعودية تحتفظ بحقها في الرد على إيران في الوقت والشكل المناسبين الذي يكفله القانون الدولي».

البيان جاء بعد يومين من اعتراض صاروخ باليستي أطلقه مسلحو الحوثي على مطار الرياض، في حادثة قوبلت بتنديد عربي وإسلامي. وقال التحالف إنه «بمعاينة وفحص حطام صاروخ السبت (الماضي)، وآخر أطلقه الحوثيون يوم ٢٢ تموز الماضي، ثبت ضلوع النظام الإيراني في إنتاج هذه الصواريخ وتهريبها للميليشيات الحوثية».

وبعد ساعات من صدور بيان التحالف، قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إن بلاده «لن تسمح بأي تعدّيات على أمنها الوطني»، وأنها «تحتفظ بحق الرد بالشكل والوقت المناسبين على تصرفات النظام الإيراني العدائية». جاء هذا في سلسلة تغريدات نشرها عبر حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر».■

أسماء المعتقلين من الأمراء والمسؤولين في السعودية

نشر موقع CNN يوم الأحد، قائمة تضم ١٧ شخصاً من الأمراء والمسؤولين السابقين ورجال الأعمال، الذين جرى إيقافهم من قبل اللجنة العليا لمكافحة الفساد، التي أمر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز بتشكيلها يوم السبت، برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وتضم القائمة، التي حصلت عليها CNN، وأكدها أيضاً بدر العساكر مدير المكتب الخاص لولي العهد كلاً من:

الأمير الوليد بن طلال رجل الأعمال رئيس شركة المملكة القابضة، الأمير متعب بن عبد الله وزير الحرس الوطني الذي أعفاه الملك سلمان من منصبه بأمر ملكي يوم السبت، الأمير تركي بن عبد الله أمير منطقة الرياض السابق، الأمير تركي بن ناصر الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة سابقاً، الأمير فهد بن عبد الله بن محمد نائب وزير الدفاع السابق، خالد التويجري رئيس الديوان الملكي السابق، عادل فقيه وزير الاقتصاد الذي أعفاه الملك سلمان يوم السبت، إبراهيم العساف وزير المالية السابق، محمد الطبيشي الرئيس السابق للمراسم الملكية في الديوان السعودي، عمرو الدباغ محافظ هيئة الاستثمار السابق، عبد الله السلطان قائد القوات البحرية الذي أعفاه الملك سلمان يوم السبت، سعود الدوبش الرئيس التنفيذي السابق لشركة STC، خالد الملحم المدير العام لشركة الخطوط السعودية السابق، صالح كامل رئيس مجلس إدارة مجموعة «دلة البركة» ومؤسس مجموعة ART الإعلامية، بكر بن لادن رئيس مجلس إدارة مجموعة بن لادن، الوليد الإبراهيم رجل الأعمال ومالك مجموعة قنوات MBC، محمد العمودي رجل الأعمال رئيس مجموعة كورال للنفط.

وكان العاهل السعودي أمر بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد، قبل عمليات الاعتقال بساعات.

وكانت الأجهزة الأمنية السعودية قامت قبل أسابيع باعتقال عدد من العلماء والدعاة في المملكة العربية السعودية.■

السعودية تعلن تمكين الشركات التابعة للمتهمين بالفساد من مواصلة أنشطتها

قالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إن الأمير محمد بن سلمان ولي العهد، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، كلف الوزراء المعنيّين باتخاذ كل ما يلزم لتمكين الشركات والإدارات التنفيذية في تلك الشركات والمؤسسات بمواصلة أنشطتها الاقتصادية ومشروعاتها ومعاملاتها المالية والإدارية في ضوء أنظمتها ولوائحها الداخلية والمحافظة على حقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة.

جاء ذلك خلال اجتماع لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عقد يوم الثلاثاء في قصر اليمامة بالرياض برئاسة ابن سلمان، وتم خلاله بحث مقتضى الأمر الملكي بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد، واستدعاء عدد من الأشخاص المتورطين في تلك القضايا للاستجواب والتحقيق.

ونوّه المجلس بأن «استمرار عمل تلك الكيانات يشكل دعماً للاقتصاد الوطني، ويحافظ على جاذبية المناخ الاستثماري بالمملكة، ويسهم في ايجاد فرص وظيفية، بما يعزز حماية الحقوق ويضمن التنافس العادل».

وأوضح المجلس أن «تعزيز النزاهة ومنع هدر المال العام يصب في مصلحة النمو المستدام للاقتصاد الوطني، ويزيد من عدالة الفرص بين منشآت القطاع الخاص والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية».

وبيّن «أن تلك الإجراءات التي اتخذتها الدولة ذات أهمية في ضمان الاستقرار وحماية الفرص الاستثمارية، وتحقيق المناخ العادل لكل المستثمرين المحليين والدوليين».

وأكد المجلس ان الحكومة السعودية ملتزمة «التزاماً تاماً حماية حقوق الأفراد والمؤسسات الخاصة والشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات داخل المملكة وخارجها، بما في ذلك القطاعات التجارية والمالية والاقتصادية المملوكة جزئياً أو كلياً لبعض المتهمين والموقوفين».

وأصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز يوم السبت، حزمة أوامر ملكية، يقضي أحدها بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد، للتحقيق في قضايا الفساد، واتخاذ ما يلزم تجاه المتورّطين.

وفي أعقاب تشكيل اللجنة، نقلت قناة «العربية» السعودية، عن مصادر (لم تحدّدها)، حجز أحد عشر أميراً وأربعة وزراء حاليين وعشرات سابقين بالبلاد، من جانب اللجنة لتورطهم في قضايا فساد.

وفي وقت سابق، قالت مصادر مصرفية للأناضول، إن السلطات السعودية بالتعاون مع البنك المركزي والبنوك المحلية، جمدت ما بين ١٠٠٠ – ١٣٠٠ حساب مصرفي.

وأكدت المصادر أن هذا العدد مرشح للزيادة بشكل كبير مع توقيف أسماء جديدة أو تجميد حسابات جديدة للأشخاص الموقوفين حتى اليوم.■

روسيا: قواعدنا باقية بعد هزيمة «داعش»

رجح نائب رئيس لجنة الدفاع بمجلس الدوما الروسي، يوري شفيتكين، أن تبقي روسيا على قواعدها العسكرية في سورية، للحيلولة دون تفاقم الأوضاع من جديد. وأضاف شفيتكين، في تصريح لوكالة «نوفوستي» الروسية أن «الأوضاع قد تتعقد في أي لحظة». وقال إن من الضروري بقاء القواعد العسكرية في سورية بعد انتهاء الأعمال القتالية حتى يكون ممكناً، حتى بعد انتهاء العمليات القتالية، إعادة الانتشار مجدداً.

وسبق لنائب وزير الخارجية الروسي، أوليغ سيرومولوتوف، أن صرح بأن مسألة سحب القوات الروسية من سورية، بعد الانتصار على تنظيم «داعش»، مرتبطة بالأوضاع هناك، مؤكداً أن القاعدتين العسكريتين الروسية، في حميميم وطرطوس، ستبقيان.

وبدأت القوات الروسية في سورية عملياتها العسكرية، منذ ٣٠ أيلول من عام ٢٠١٥، في إطار دعمها جهود الحكومة السورية في مجال محاربة التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها «داعش» و«جبهة النصرة» سابقاً.

أمير الكويت للنواب: ابتعدوا عن «الانجرار العاطفي»

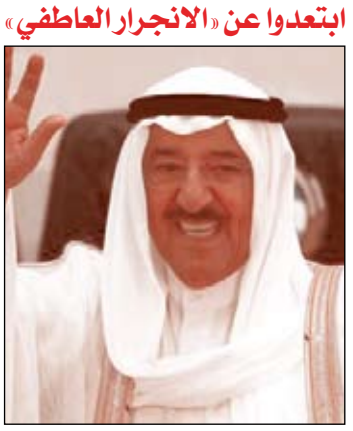

نقل رئيس مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) مرزوق الغانم للنواب رسالة من أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دعا فيها أعضاء مجلس الأمة في إلى «عدم الانجرار العاطفي» بشأن الأزمة الخليجية.

وأكد الأمير في رسالته التي تلاها الغانم أن الكويت في هذه الأزمة تقف «كوسيط حقيقي من الداخل الخليجي نفسه معني بحل الأزمة بين الأشقاء لا طرفاً ثالثاً بين فريقين وعلى هذا النهج الموضوعي والصادق يجب أن نبقى ونعمل».

وتضمنت الرسالة أيضاً أهمية «عدم الانجرار العاطفي والانفعالي في ما يتعلق بالأزمة بين الأشقاء في الخليج وأهمية وقف كل محاولات التراشق السياسي والإعلامي التي قد ينجرف إليها البعض في ما يتعلق بالأزمة الخليجية».

القدوة: طلب سحب سلاح الفصائل غير مقبول

قال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ناصر القدوة إن المطلب الإسرائيلي بسحب سلاح الفصائل في غزة «غير مقبول وغير واقعي وغير قابل للتطبيق».

وأضاف القدوة في مؤتمر صحافي عقده في رام الله، «أن نزع السلاح يكون إما بالحرب أو من خلال تسوية سياسية»، مشيراً إلى أن إسرائيل جربت الحرب ثلاث مرات ولم تنجح في نزع السلاح، وأنه لا يوجد أية تسوية تلوح في الأفق. وتابع: «وفي حال وجود بوادر تسوية فإننا سنتحدث في الموضوع في حينه».

والقدوة أول مسؤول في حركة «فتح» يوضح موقف الحركة من موضوع «سلاح المقاومة» في غزة، إذ أصدر عدد من المسؤولين في الحركة والمنظمة، في وقت سابق، تصريحات دعوا فيها إلى وجود «سلاح واحد» الأمر الذي فهم على أنه مطالبة بسحب سلاح الفصائل.

«إسرائيل» تعتقل ١٢٥ طفلاً الشهر الماضي

ذكرت مؤسسات حقوقية فلسطينية أن القوات الإسرائيلية اعتقلت ٤٨٣ فلسطينياً خلال تشرين الأول الماضي، بينهم ١٢٥ طفلاً وأربعة صحافيين.

وأضافت المؤسسات في بيان أن العدد الأكبر من هذه الاعتقالات كان في مدينة القدس المحتلة، إذ بلغ عدد المعتقلين ١٣٧، والبقية موزعون على المحافظات كافة في الضفة الغربية إضافة إلى سبعة معتقلين من قطاع غزة.

وأوضحت المؤسسات الحقوقية أنه «في سياق تكريس سياسة الاعتقال الإداري أصدرت سلطات الاحتلال ٨٦ أمراً إدارياً، بينها ٣٥ أمراً جديداً».

وذكر البيان أن «عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ نحو ٦٣٠٠، منهم ٥٩ سيدة بينهن ١١ فتاة قاصراً، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو ٢٥٠، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو ٤٥٠ معتقلاً».

الصين «تخفّف» بياناً لمجلس الأمن عن ميانمار

دعا مجلس الأمن ميانمار إلى وقف حملتها العسكرية في ولاية راخين (غرب)، والسماح بعودة أكثر من ٦٠٠ ألف من أبناء أقلية الروهينغا المسلمة الذين فروا من الولاية إلى بنغلادش المجاورة.

وتضمن بيان المجلس الذي سبق حضور الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قمة خاصة تعقدها رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) في مانيلا هذا الأسبوع لمناقشة قضية الروهينغا، غالبية الفقرات التي وردت في مشروع قرار بريطاني فرنسي واعترضت الصين على معظمها، قبل أن توافق عليها بعد مفاوضات شاقة مع اشتراطها صدور النص باعتباره بياناً غير ملزم وليس قراراً دولياً، وتخفيف اللهجة في شأن حقوق الجنسية ومطالبة ميانمار بالسماح بزيارة بعثة لحقوق الإنسان إلى البلاد.

وأدان المجلس بإجماع الدول الـ ١٥ الأعضاء أعمال العنف في راخين، مبدياً «قلقه البالغ» من انتهاكات حقوق الإنسان «بينها تلك التي ارتكبتها قوات الأمن ضد الروهينغا، مثل القتل والعنف الجنسي وحرق المنازل والممتلكات»، مع التشديد على «ضمان عدم اللجوء مجدداً إلى القوة المفرطة في راخين، وإعادة إرساء الإدارة المدنية وتطبيق حكم القانون».

أردوغان يعتبر أن تركيا تمرّ بأكثر مراحلها حساسية

اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده تمرّ بمرحلة هي «الأكثر حساسية» منذ حرب الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى، لافتاً إلى أن العالم يشهد «إعادة هيكلة جذرية» من شأنها أن تشكّل «معالم القرن المقبل». وقال إن «التطورات التي تشهدها الشرق الأوسط ليست عشوائية، ولها أبعاد قريبة أو بعيدة تهمّ تركيا». وأضاف خلال لقائه الأسبوعي مع نواب حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في البرلمان التركي: «الأحداث التي يشهدها العالم والمنطقة تشير إلى أن هناك عملية إعادة هيكلة جذرية من شأنها أن تشكّل معالم القرن المقبل». ونبّه إلى أن تركيا «تمرّ بمرحلة هي الأكثر حساسية منذ حرب الاستقلال» التي قادها مصطفى كمال أتاتورك ضد قوات أجنبية احتلت أجزاء من الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى.

ورأى أن «كل حدث» وقع في تركيا خلال السنوات الأربع أو الخمس الماضية، يظهر «أنها فصل من مؤامرة تستهدفها»،

مندداً بـ«استخدام تنظيمات إرهابية خلال تلك الفترة لإخضاع تركيا، من خلال مشروع يبدأ بمحاولات لإثارة فوضى اجتماعية، ويستمر عبر استهدافها بهجمات إرهابية». وأكد أن بلاده لن «توقف مكافحة الإرهاب».

بن سلمان يتّهم إيران بـ«عدوان مباشر» على المملكة

اتهم ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ايران بشن «عدوان عسكري مباشر» على المملكة عبر اليمن، في تصعيد جديد للهجة ضد طهران.

وأعلنت السعودية السبت الماضي أن قواتها اعترضت فوق مطار الرياض صاروخاً باليستياً أطلقه المتمردون الحوثيون في اليمن نحو العاصمة، ما أدى الى سقوط شظايا منه في حرم المطار، محملة طهران المسؤولية.

ونقلت وكالة الانباء السعودية «واس» عن ولي العهد في اتصال هاتفي مع وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون «ان ضلوع النظام الإيراني في تزويد الميليشيات الحوثية التابعة له الصواريخ يعد عدواناً عسكرياً ومباشراً من قبل النظام الإيراني». وأضاف ان هذا الانخراط «قد يرقى إلى اعتباره عملاً من أعمال الحرب ضد المملكة».

ترامب يشيد بالملك سلمان وولي العهد

أعرب الرئيس الاميركي دونالد ترامب الاثنين عن «ثقة كبيرة» بحملة مكافحة الفساد التي اطلقتها السلطات السعودية وأوقفت خلالها العشرات من كبار الشخصيات السياسية والاقتصادية في المملكة، مشيراً الى ان هؤلاء ابتلعوا ثروات البلد مدى سنوات.

وقال في تغريدة بموقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي: «لدي ثقة كبيرة بالملك سلمان وبولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان، فهما يدركان بالضبط ما الذي يفعلانه». وأضاف ان «بعضاً ممن يعاملانهم بقسوة + حلبوا + بلدهم مدى سنوات!».

موسكو قلقة وتدعو الجميع إلى ضبط النفس

أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن «موسكو قلقة إزاء تطورات الوضع في لبنان على خلفية استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري». وأشار بيان للوزارة أمس، إلى أن «موسكو قلقة إزاء تطورات الوضع في لبنان الصديق، وباتت تهدّد التوجهات الإيجابية التي كانت تتطوّر بشكل ناجح في لبنان، منذ نهاية عام ٢٠١٦، حين تمّ تجاوز أزمة السلطة التنفيذية، نتيجة انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة سعد الحريري»، آملاً «في المرحلة الحالية المثيرة للقلق، أن يتمكّن اللبنانيون من الاتفاق على حل، يتجاوب مع مصالح الحفاظ على السلام المدني والاستقرار في لبنان، وأمن هذه الدولة ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام».

أضاف: «في الوقت نفسه، ندعو كل القوى الخارجية التي لها تأثير على تطورات الأوضاع في لبنان، إلى ضبط النفس، واتخاذ مواقف بناءة، ما يُعتبر أمراً بالغ الأهمية، في ظل الأوضاع المعقدة في المنطقة بشكل عام».

في سوريا متى يسقط بشار الأسد؟

بقلم: ميشيل كيلو

يكتفي معارضون سوريون كثيرون بتكرار مطالب الثورة، لاعتقادهم أن ذلك كفيل بتحقيقها، ويتوهمون أن أهداف السياسة تتحقق بقدر ما نجريه على ألسنتنا، وأنها لا تحتاج إلى توسطات تنقلها من مستواها الفكري المجرّد إلى الصعيد الواقعي الملموس الذي تتجلى فيه وحده صوابية السياسة.

لا تقتصر السياسة على أهدافها، ولا تكون صحيحة إلا بقدر ما تسهم في بناء ميزان قوى يتكفل ببلوغها، وبوضع برامج مرحلية تتفوق على ما يعتمده الخصم منها. ولم يسبق أن نجحت ثورة استبدلت هدفها الاستراتيجي، الأعلى والعام، بهدف أدنى وجزئي، هو مفردة بين مفرداته المتنوعة. في المقابل، يرتبط نجاح أي ثورة بنمط تفاعل مفرداتها الذي يتوقف بلوغ هدفها الأعلى عليه. ومن الخطأ قياس انتصار الثورة وفشلها، الثورة المستمرة منذ قرابة سبعة أعوام، بمعيار وحيد هو رحيل الأسد أو بقاؤه، وتجاهل واقع الثورة المتشعب والمعقد، الذي يقرّر نجاح مطالبها أو فشلها، بما في ذلك مطلب رحيل الأسد الذي ليس صحيحاً أو منطقياً القول إن تحققه يعني حكماً انتصار الثورة، ما دام رحيله بالموت، على سبيل المثال، لا يعني في ظرفنا الراهن، أن الثورة هزمت إيران وروسيا والمرتزقة والشبيحة، وأن مسارها الانحداري انقلب إلى تصاعدي، وأنها تجاوزت بنيتها الكارثية القائمة وأخطاءها وتبعثر قواها، وتناقضات مكوناتها السياسية والعسكرية؟ ثم، أليس محتملاً تخلص الروس أو الإيرانيين من الأسد، لا لكي تنتصر الثورة، بل لمنع انتصارها؟

في هذه الحالة، هل يكون تخلصهم منه انتصارا للثورة؟ سيسقط انتصار الثورة الأسد، هذا لا شك فيه، لكن سقوطه لا يعني بالضرورة انتصار الثورة، لأن ميزان القوى الراهن والوضع الدولي لا يسمحان بذلك. ألا يحتم هذا الاعتراف إعطاء الأولوية في خططنا وممارساتنا لبناء أوضاع تجعل رحيله هدفاً قابلاً للتنفيذ، يخدم بصورة حصرية الثورة، وليس مطلباً كلاماً يعانده الواقع، ويفرغه من أي مضمون؟

بعد سبعة أعوام من التضحيات، ليس صحيحاً أو جائزاً، ربط نجاح الثورة ومصيرها بمصير الأسد. الصحيح ربط مصيره بنجاحها، الصعب اليوم إلى درجة الاستحالة، بسبب أوضاع علينا تكريس أولوياتنا لإخراج الشعب والثورة من احتجازاتها القاتلة الراهنة، التي تحول دون تحقيق أهدافنا، وفي مقدمها إسقاط الأسد ونظامه، وانتصار الثورة هدف لن نبلغه، ما لم نخضع له أنشطتنا ومطالبنا جميعها، إن كنا نريد حقاً الانتصار.

لن يرحل الأسد، ولن يزحزحه شيء أو أحد عن موقعه، غير من يملكون القدرة على ذلك. ونحن لسنا اليوم منهم للأسف، لأسباب منها أننا دأبنا على اعتبار رحيله مسألة كلام، ونسينا أن أوضاعنا المزرية تلعب الدور الأكبر في بقائه! لذلك، إذا لم نقلع عن إسقاط القاتل بالكلام، ولم نتوقف عن اعتماد المطالبة الكلامية برحيله معياراً للثورية، وقعنا في فخ مهلك، يقوم على فرز السوريين إلى فسطاطين: فسطاط الثوريين الأقحاح، مع أنهم يكتفون من إسقاط الأسد بالكلام، و«فسطاط الخونة» الذين يصرّون على توفير الشروط العملية لإسقاطه. هذا الفرز، في حال وقوعه، لن يكون له أي عائد، غير إضعاف الثورة بدل تقويتها، وصرف أنظارنا عن واقع تمس حاجتنا إلى استبداله بآخر، يمدنا بالقدرة على بناء نظام وطني ديمقراطي، لن يكون السفاح رئيساً له، ولن ينهض إلا على جثة نظامه وجثته!

يفصل بعض معارضي سورية إسقاط الأسد عن واقع الثورة، ويجعلون التخلص منه قضيتها المركزية، ويتجاهلون أن عدم وقف تردّيها سيسقطها هي وبيقيه، فلا يكون الكلام عندئذ عن أولوية إسقاطه غير مجرد فقاعات لفظية، لا تسمن ولا تغني، تطلقها نيات حسنة، لا تهزم عدواً أو تنصر صديقاً!■

الأمم المتحدة: الأوضاع بغزة في تدهور رغم اتفاق المصالحة

اعتبرت الأمم المتحدة يوم الاثنين، أن «اتفاق المصالحة الأخير الموقع بين حركتي فتح وحماس، لم يؤد إلى تحسين الأوضاع في قطاع غزة».

وقال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق، إن «استمرار نقص الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية في غزة آخذ في التدهور، مما يعيق بشدة توفير الرعاية الصحية».

وأوضح أن «مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ذكر أن ما يقرب من ١٣٠ نوعاً من المواد الطبية والأدوية الحيوية، وصل في تشرين الأول الماضي إلى مستوى صفر من المخزون».

وأضاف في مؤتمر صحفي بمقر المنظمة الدولية بنيويورك، أن «نقص الأدوية تفاقم بنسبة ٤٥ ٪ من مجموع قائمة البنود الحساسة إلى مستوى الصفر».

وأبرز حق، أنه «رغم اتفاق المصالحة، فإن الوضع لم يتحسن، في الوقت الذي تأمل فيه الأمم المتحدة أن تؤدي المصالحة إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة».

ووقعت حركتا «فتح» و«حماس»، في العاصمة المصرية القاهرة، يوم ١٢ تشرين الأول الماضي، على اتفاق المصالحة، ونص الاتفاق على تنفيذ إجراءات لتمكين حكومة الوفاق الوطني، من ممارسة مهامها والقيام بمسؤولياتها الكاملة في إدارة شؤون غزة، كما في الضفة الغربية، بحد أقصاه مطلع كانون الأول المقبل، مع العمل على إزالة كافة المشاكل الناجمة عن الانقسام.■

كيف نفهم إقالة رئيس الأركان المصري الفريق محمد حجازي؟

بقلم: خالد السيد

كثرت التأويلات وراء قرار إطاحة رئيس أركان الجيش المصري، الفريق محمود حجازي، وتباينت الآراء بين الجدّ والهزل لفهم الأسباب التي دعت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إلى اتخاذ قرار الإقالة المفاجئ، واجتهد متابعو المشهد المصري في تكهّن الأسباب وتبيّن الدوافع. يعود ذلك إلى غياب الشفافية، وهيمنة الضبابية السياسية على قرارات السلطة، وعلى الحالة العامة للمشهد السياسي. هذا ما يدعو المتابعين إلى اعتماد الحدس والتنبّؤ مسلكاً وحيداً، للبحث عن الحقيقة، ومحاولة تفسير قرارات «الجنرال» في سدة الحكم.

يرى المتفحص أن الإدارة المصرية تعاني من تناقضات عديدة في قرارها إقالة الفريق حجازي. اعتبر عديدون القرار صادماً، نظراً إلى عاملين: الأول أن تعيين صهره محمود حجازي رئيساً للأركان كان قراراً مفصلياً للرئيس للسيسي، إبّان ترشحه لانتخابات الرئاسة عام ٢٠١٤، حيث أوْلى له ثقة كبيرة في إدارة ملفات عديدة مهمة، كالملف الليبي بتعيينه رئيساً للجنة المصرية المعنية بهذا الشأن. والثاني عدم وجود أي إشارات سابقة لخلافات بين الرئيس السيسي والفريق حجازي، حتى التي باتت قضايا شائكة، كالتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير، والتدخلات العسكرية الإسرائيلية المتكرّرة في داخل عمق شبه جزيرة سيناء. وعليه، نناقش أبرز ثلاثة أسباب متداولة بشأن تفسير قرار الإقالة.

ربطت تفسيراتٌ عديدة قرار إقالة الفريق حجازي بحادث الواحات؛ الذي راح ضحيته ما يزيد على ١٥ شرطياً، بينهم قيادات للنخبة الأمنية، وللمفارقة أن يجتمع في هذا التفسير مؤيدو الرئيس عبد الفتاح السيسي ومعارضوه الذين يعيدون هذا القرار إلى معضلة تقصير الأجهزة الأمنية في الحادثة، والفشل الذريع في إدارة المعركة «ضد الإرهاب»، نظراً إلى تزامن قرار الإقالة مع خروج قيادات مهمة في وزارة الداخلية من مواقعهم. بينما يرى مؤيدو السلطة أن القرار يرجع إلى حكمة الرئيس، أن لا أحد فوق المحاسبة، مهما كان حجم مسؤولياته ودرجة القرابة.

لايجيب هذا التفسير عن أسئلة عديدة، من أهمها أن وزارة الداخلية هي من يتحمل الجانب الأكبر من تبعات هذه الحادثة (إن لم تكن منفردة)، حيث لم يُبلغ مسؤولوها قيادات الجيش الموجودين في منطقة الحادثة للتنسيق في ما بينهم. وهذا ما يدعونا إلى التفكير، لماذا إطاحة رئيس أركان الجيش وإغفال محاسبة وزير الداخلية مجدي عبد الغفار؟

وفي السياق نفسه، ومنذ أحداث الانقلاب العسكري، تم تنفيذ عشرات العمليات «الإرهابية» ضد قوات من الجيش المصري، أظهرت غياب الاستعداد والكفاءة القتالية لأفراد الجيش، ما أسفر عن سقوط قتلى عديدين. ومن أبرز هذه الحوادث، ما حدث في تموز الماضي من هجوم على نقطة تابعة للجيش في منطقة البرث جنوب رفح، وأسفر عن مقتل ٢٣ ضابطاً وجندياً.

وتطرح تفسيرات عديدة فرضيّة وجود ضغوط من المجلس العسكري، لإزاحة رئيس الأركان محمود حجازي، لتخطيه الأقدمية عند تعيينه في منصبه رئيساً للأركان، حيث يشكل ذلك تجاوزاً للأعراف الراسخة في المؤسسة العسكرية التي تقضي بأن يجتاز رئيس الأركان منصبي قائد لأحد الجيوش أو قائد لأحد الأسلحة الميدانية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الرئيس السيسي أطاح أهم جنرالات المجلس العسكري؛ باستثناء وزير الدفاع المحصّن دستورياً، على مدار الثلاث سنوات الماضية. ولهذا، فإن الأعراف والتقاليد العسكرية لم تكن مُقيدة له، وقد تم تجاوزها في مرات عديدة سابقة، فقد خضعت تاريخياً وبدرجة أكبر، للتوازنات بين قيادة الجيش ومؤسسة الرئاسة على مساحات النفوذ والهيمنة داخل الأجهزة الأمنية. يشكل قرار الرئيس جمال عبد الناصر في آذار من عام ١٩٦٤، لفرض تعيين محمد فوزي، مثالاً على هذا القرار، وهو القادم من إدارة الكلية الحربية لرئاسة الأركان مباشرة، للحد من نفوذ عبد الحكيم عامر وسيطرته على الجيش والأجهزة الأمنية.

يتناول الطرح الثالث أن الإقالة ترجع إلى ترجيح خلافته لمنصب رئيس مجلس الوزراء، المهندس شريف إسماعيل، حيث يلوح قرب تقاعد الأخير لمرضه. ويبدو هذا التفسير منطقياً في حالة أن القرار كان مرتباً بشكل مسبق مع الفريق حجازي نفسه. لكن الأقرب إلى الصحة أن حجازي فوجئ مثلنا تماماً بقرار إقالته. نظراً إلى توازي القرار مع عودته من اجتماع رؤساء أركان الدول المحاربة للإرهاب، بدعوة مباشرة من نظيره الأميركي، وبحضور رؤساء أركان أغلب دول المنطقة، وفي مقدمتهم رئيس الأركان الإسرائيلي، الفريق غادي آيزنكوت. إلى جانب تزامن قرار الإقالة مع تنحية أربعة من قيادات «الداخلية» عن مناصبهم، فبدا القرار بذلك مهيناً لشخص الفريق حجازي، وظهر عدم علمه المسبق به، وأنه لم يكن يتوقعه.

يبدو أن ثمة أسباباً حقيقية ما زالت خافية عن كثيرين وراء قرار الإقالة، وأن الصندوق الأسود لأصحاب السلطة والسطوة ما زال مليئاً بأسرار وخبايا لم تعرف بعد. لكن يبدو أن التفسير الأكثر منطقية حتى الآن هو إعادة ترتيب بطيئة ومحسوبة لأضلاع مثلث القوى في النظام المصري، وهي المؤسستان العسكرية والأمنية ومؤسسة الرئاسة. يترافق ذلك مع سير السيسي على خطى قدوته الرئيس الأسبق، أنور السادات، في تغييرات متوالية ومتسارعة لقيادات الجيش، لفرض وانتزاع دوائر للنفوذ ومساحة أكبر لمؤسسة الرئاسة على حساب مؤسسة الجيش. إذ يتضح أن التوازن القائم بين أضلاع مثلث القوى وتقسيم العمل الذي جرى بعد «٣ يوليو» عام ٢٠١٣ لم يعد ملائماً. وتلوح ترتيبات وتوافقات لدوائر الحكم، بعيداً عن التراتبية الرسمية أو الممارسات المتأصلة. أخيراً لا ينبغي أن نغفل قرب ما يطلق عليه الاستحقاق الانتخابي المتعلق بمنصب رئيس الجمهورية. وفي هذا الإطار، نحن على شفا مواجهة شتاء ساخن يزيد أزمات السلطة ويعمّقها.■

٢٦ قتيلاً بإطلاق نار داخل كنيسة بولاية تكساس الأمريكية

أعلن المسؤول في قوات الأمن بولاية تكساس الأمريكية فريمان مارتن، أن مطلق النار الذي قتل يوم الأحد، ٢٦ شخصاً داخل كنيسة بحسب حصيلة رسمية جديدة، كان مزوداً رشاشاً وسترة واقية من الرصاص.

وأوضح مارتن انه لم يتم تحديد هوية المشتبه بإطلاقه النار «بشكل كامل»، لكنه قال إن الأمر يتعلق بـ«شاب ابيض في العشرينات من العمر يرتدي ملابس سوداء».

وقد استطاع الشاب أن يلوذ بالفرار قبل أن يتم العثور عليه جثة هامدة داخل سيارته من دون أن يتضح في الحال ما إذا كان قد انتحر أو أن أحداً أطلق عليه النار.

وكانت حصيلة سابقة أشارت إلى سقوط ٢٥ قتيلاً على الأقل داخل الكنيسة بينهم ابنة القس.

وكان منفذ العملية قد فتح النار داخل كنيسة بتكساس أثناء الصلاة في هذه الولاية الواقعة بجنوب الولايات المتحدة التي ما زالت في حالة من الصدمة جراء أسوأ حادث إطلاق نار بتاريخها في تشرين الأول في لاس فيغاس.

وكان ألبرت غيمز جي ار، المسؤول بمقاطعة ويلسون حيث تقع الكنيسة المعمدانية في ساذرلاند سبرينغز، قد قال إنه تم ابلاغه بان هناك «٢٧ قتيلاً واكثر من ٢٠ جريحاً» لكنه اوضح انه ما زال بانتظار تأكيد رسمي.

وقال جو تاكيت شريف مقاطعة ويلسون لشبكة «ان بي سي» ان «حوالى ٢٥ شخصاً» لقوا مصرعهم وأصيب عشرة آخرون على الأقل. ويقول التعداد الأمريكي لعام ٢٠١٠ إن نحو ٨٦٠ شخصاً يعيشون في القرية.

وتداولت حسابات على مواقع التواصل صوراً للقاتل.

منفذ هجوم كنيسة تكساس

تمكنت السلطات الأمريكية من تحديد هوية المهاجم الذي أطلق النار على كنيسة في ولاية تكساس يوم الأحد وتسبب في مقتل ٢٦ شخصاً وإصابة عشرين على الأقل.

ونقلت وسائل الإعلام الأمريكية عن مصادر في الشرطة أن مطلق النار على كنيسة « المعمدانية الأولى» (فيرست بابتيست)، شخص أبيض يبلغ من العمر ٢٦ عاماً، يدعى «ديفن باتريك كيلي».

وأعلن حاكم تكساس غريغ أبوت في مؤتمر صحفي، أن عدد قتلى الهجوم ٢٦ وليس ٢٧ كما أعلنت وسائل الإعلام في وقت سابق. وقال فريمان مارتن المسؤول بقوات الأمن بتكساس، أن ٢٣ شخصا قتلوا داخل الكنيسة، وقتل شخصان خارج الكنيسة، فيما فارق شخص الحياة بعد نقله إلى المستشفى.

وأضاف مارتن أن المهاجم كان يتّشح بالسواد بشكل كامل ويرتدي سترة مضادة للرصاص، وهرب بعد أن أسقط سلاحه في موقع الهجوم، وعثر عليه لاحقاً ميتاً في سيارته، وقال مارتن إن المهاجم قد يكون انتحر، أو قتل على يد أحد السكان المحليين بعد تعقبه من موقع الهجوم.

وقالت مصادر محلية إن قداس الأحد في الكنيسة يحضره عادة حوالي ٥٠ شخصاً، وأشارت إلى وجود رضيع في الثانية من العمر وابنة قس الكنيسة التي تبلغ من العمر ١٤ عاماً بين القتلى. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تغريدة على حسابه على موقع تويتر إنه يتابع الموقف من اليابان التي يجري زيارة رسمية لها، ومن ثم أصدر بياناً وصف فيه الهجوم بالعمل الشرير، وأضاف: «لايمكن للكلمات أن تعبر عن ألمنا ومشاعرنا، وأكد ترامب أن الشعب الأمريكي سيتحد ويقف بقوة في وجه ماحدث. لكن مصادر أمريكية مسؤولة أفادت بأن مطلق الرصاص ليس له علاقة بأي تنظيم خارج الولايات المتحدة، وليست لديه أي توجهات إسلامية.■

في مصر: «أنصار الإسلام» تتبنى هجوم الواحات

علنت جماعة تدعى «أنصار الإسلام» مسؤوليتها عن هجوم الواحات بالصحراء الغربية المصرية، الذي أودى بحياة عدد من أفراد الشرطة في العشرين من تشرين الأول الماضي.

وقالت الجماعة –التي لم تكن معروفة في السابق– في بيان أعلنته يوم الجمعة: «ها هي معركة عرين الأسد في منطقة الواحات البحرية على حدود القاهرة بدأنا بها جهادنا، وتم لنا فيها النصر –بحول الله وقوته– على حملة العدوّ».

ولم تقدّم الجماعة أي دليل على ادعائها، حسب وكالة رويترز، التي تضيف أن الجماعة يبدو أنها تقدم نفسها عبر البيان إلى الشعب المصري، لأنه تضمّن الأسباب التي قالت إنها دفعتها لحمل السلاح ضد نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وقالت «أنصار الإسلام» إنها احتجزت أحد الضباط في هجوم الواحات، وإن سلاح الطيران المصري هاجمها بعد ١١ يوماً، موقعاً عدداً من القتلى بين مسلحيها.

ودعت الجماعة المصريين إلى الانضمام إلى جهادها بالنفس أو المال أو الدعوة لها. وقالت إنها أطلقت سراح جميع المجندين الذين احتجزتهم في هجوم الواحات، في إشارة إلى أنها استهدفت الضباط فقط.

ونعت الجماعة أحد عناصرها ويدعى عماد الدين أحمد عبد الحميد، وهو ضابط سابق بالصاعقة.

وقالت عدة مصادر أمنية وقت الهجوم إن ٥٥ شرطياً على الأقل قتلوا عندما تعرضت دوريتهم لهجوم، ثم نفت وزارة الداخلية ذلك في اليوم التالي، وقالت إن عدد القتلى ١٦ شرطياً فقط، وإن من بينهم ١١ ضابطاً.

ومنذ وقت طويل تمثل الصحراء الغربية المصرية الشاسعة مشكلة أمنية للحكومة بسبب تدفق الأسلحة إليها عبر الحدود مع ليبيا، خاصة بعد سقوط حكم العقيد الراحل معمّر القذافي في ٢٠١١.■

مقتل مدنيّين بقصف النظام لغوطة دمشق المحاصرة

قتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين بينهم أطفال بقصف مدفعي لقوات النظام وغارات جوية على أحياء سكنية بالغوطة الشرقية في ريف دمشق. وقال مراسلون إن قصف النظام استهدف بلدتي سقبا وكفربطنا في الغوطة الشرقية المحاصرة بريف دمشق.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن ناشطين سوريين أن عشرة أشخاص، بينهم أطفال، قتلوا في قصف متبادل بين قوات النظام وفصائل المعارضة في الغوطة الشرقية.

ويأتي هذا القصف في ظل استمرار معاناة المستشفيات في الغوطة الشرقية من نقص حاد في المستلزمات الطبية والأدوية، بسبب الحصار الذي تفرضه قوات النظام منذ خمسة أعوام.

وتشكل الغوطة الشرقية واحدة من أربع مناطق سورية تم التوصل فيها إلى اتفاق خفض توتر في أيار في إطار محادثات أستانا، برعاية كل من روسيا وإيران، حليفتي دمشق، وتركيا الداعمة للمعارضة.

وتراجعت وتيرة القصف على دمشق والغوطة الشرقية مع بدء سريان اتفاق خفض التوتر عملياً في الغوطة في تموز ونتيجة اتفاقات عدة مع الحكومة السورية أجلي بموجبها الآلاف من مقاتلي المعارضة من مدن عدة في محيط العاصمة ومن أحياء عند أطرافها.■

استهداف حزب الإصلاح اليمني.. ومساعي الإمارات لانفصال الجنوب

بقلم: عبد الحكيم هلال

ما حدث مؤخراً في العاصمة اليمنية المؤقتة (عدن) من اعتقالات طاولت قيادات وأعضاء في حزب التجمع اليمني للإصلاح، بالتزامن مع عودة قيادات ما يسمى «المجلس الانتقالي الجنوبي» مباشرة من أبو ظبي؛ قد يحمل في طياته حقائق ومعاني كثيرة، في مقدمتها حقيقة مخيّبة لآمال أولئك الجنوبيين الحالمين الذين تعلقوا بـ«قشة» الإمارات للإبحار نحو حُلم «الانفصال».

فما الذي حدث؟ وكيف خابت الآمال؟ في منتصف عام ٢٠٠٧، خرج أبناء الجنوب اليمني إلى الشوارع حاملين أحلامهم باستعادة دولتهم الجنوبية التي دمجتها وحدة ٢٢ أيار ١٩٩٠ في شمال اليمن، قبل أن ترديها لاحقاً حرب صيف ١٩٩٤، وما ترتب عنها من إقصاء وتهميش فرضه المنتصر على المنهزم، كإحدى النتائج الكارثية للحروب الأهلية.

وعلى مدى عقد (٢٠٠٧–٢٠١٧) ناضل معظم أبناء الجنوب بكل صدق، غير أنهم غالباً ما تعرضوا لانتكاسات مريرة، نتيجة لتلونات وتبدلات معظم القيادات الطارئة. ومن قائد إلى آخر وفصيل إلى آخر، تَنقّلَ الحالمون البسطاء بحثاً عن أمل بين ركام الانكسارات المتوالية.

جاءت ثورة فبراير/شباط ٢٠١١ الشعبية حاملة معها زخماً جماهيرياً جديداً ضخ في أرواح المنكسرين آمالاً جديدة، في إطار مرحلة جديدة تقوم على إزالة العوائق من طريق استعادة الحق.

ومرة أخرى، لم يلبث ذلك الأمل طويلاً في قلوب الحالمين، وهذه المرة شمالاً وجنوباً على حد سواء، حتى باغتته انتكاسة الاجتياح الثاني للجنوب في آذار ٢٠١٥، من قبل ميليشيات الانقلاب الانتقامية (جماعة الحوثي والمخلوع علي عبد الله صالح).

كاد جنوب اليمن يحترق ويتحول إلى رماد ومعه الإرادات والآمال، لولا أن جاءت المقاومة اليمنية الشعبية المدعومة من التحالف العربي، فاستعادت زمام المبادرة وأفرزت روحاً شعبية جديدة، كان أروع ما ميّزها هذه المرة أن توحدت فيها كل الرايات (شمالاً وجنوباً) ضد عدوّ مشترك، لم يلبث أن انهار سريعاً أمام زخم تلك الروح الشعبية المقاومة.

استحقاقات ما بعد التحرير

بعد تحرير الجنوب من الأرتال الانقلابية الدموية القادمة من الشمال، أمكن ملاحظة تلك اللوحة الوطنية الأحدث، التي تشكلت بامتزاج روح ثورة فبراير/شباط (التغييرية) مع روح المقاومة الشعبية (التحريرية)، لتشكل بدورها روحاً جديدة لذلك الجنوبي الثوري المقاوم، الذي تراجعت عنده حظوظ بائعي الأوهام إلى مستوى قياسي.

وبالعودة قليلاً إلى الوراء، سنجد أن ثورة فبراير مكنت الجنوبيين من استعادة نسبة كبيرة من قرارهم. وبدحرهم فلول الانقلابيين من الأراضي الجنوبية (أيار/حزيران ٢٠١٥)، كان يُفترض أن يمهد ذلك لاستعادتهم –ولو جزئياً– سيادتهم على أرضهم. لكن ذلك لم يحدث عملياً، بعد أن أصبح الفيل «الإماراتي» في الغرفة!! فما الذي حدث؟

بشكل تدريجي وسريع، فرضت الإمارات سيطرة شبه كلية على كامل الأرض الجنوبية، وشيئاً فشيئاً تمكنت من تحويل القرار من أيدي أبناء الأرض إليها. هكذا تفعل الدول القوية/والثرية، مع الدول الضعيفة/والفقيرة التي تمرّ باضطرابات داخلية، كثمرة من ثمار تدخلها فيها.

وفي السياق؛ يمكن دائماً التدعيم بالآتي: لقد امتزج الدم الإماراتي باليمني، وخسرت الإمارات العشرات من قواتها في اليمن بينهم ضباط رفيعون، كما تخسر ملايين الدولارات من خزينتها يومياً لتسيير عملياتها في اليمن، في حين أنها لا تألو جهداً في محاربة كارثة الإرهاب المستشري في البلاد.

حسناً.. ليكن ذلك، ولندع جانباً كل تلك الأحاديث المضادة عن وجود انحرافات جوهرية في مسار قوات التحالف –وبشكل خاص الإمارات– عن أهدافها المعلنة من تدخلها في اليمن، وتشكيل أحزمة أمنية وقوات نخبوية موازية لا ترتبط بالدولة أو السلطات المحلية، وما يروّج من أحاديث حول السيطرة على القرار والأرض والسماء والبحر، وما يتعمده طيرانها من استهداف قوات تابعة للشرعية، وصولاً إلى رغبتها الجامحة في إعادة سلطة الرئيس المخلوع ونجله.

وبالجملة: ما علاقة ذلك بتحقيق الحلم

٢٣ قتيلاً و٢٨ مصاباً حصيلة الهجوم على مقر أمني في عدن

ارتفع عدد قتلى هجوم استهدف يوم الأحد، مبنى إدارة البحث الجنائي في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، جنوب غربي البلاد، إلى ٢٣ شخصاً بينهم ثلاثة مدنيين وخمسة إرهابيين.

وقالت شرطة محافظة عدن، إن «عدد ضحايا الهجوم الذي استهدف مقر إدارة البحث الجنائي ارتفع إلى ١٨ قتيلاً بينهم ثلاثة مواطنين تصادف وجودهم بالمكان، و٢٨ جريحاً».

وأشارت إلى أن خمسة إرهابيين قتلوا أيضاً خلال عملية تطهير قوات الأمن لمبنى البحث الجنائي الذي كانوا يتحصنون فيه.

وحول تفاصيل الهجوم، أوضحت الشرطة في بيانها، أن العملية بدأت بتفجير سيارة مفخخة أمام البوابة الخارجية لمبنى إدارة البحث الجنائي، قبل أن يقتحم مجموعة من الإرهابيين (لم تحدّد عددهم) يرتدون ملابس عسكرية، باحة المقر الأمني.

وأشارت إلى أن رجال الشرطة تصدوا للإرهابيين، الأمر الذي دفعهم إلى التحصن في مبنى البحث الجنائي، وهناك قاموا بعمليات إعدام لموظفين واحتجزوا آخرين بينهم سجناء كدروع بشرية.

وأوضحت شرطة محافظة عدن أن قوات الأمن حاصرت المبنى الذي يتحصن به الإرهابيون قبل أن تقتحمه في ساعات المساء، وتحرر ثمانية رهائن كانوا محتجزين بداخله. ولم تذكر الشرطة في بيانها، ما إذا كان قد تم إلقاء القبض على بعضهم.

وقالت مصادر طبية في مستشفيي الجمهورية (حكومي) والبريهي (خاص)، أن عدد قتلى التفجير قد ارتفع إلى ١٢ قتيلاً و١٥ جريحاً. يأتي ذلك فيما أعلن تنظيم «داعش» الإرهابي مسؤوليته عن الهجوم.

وقال في بيان نشره على حسابات مرتبطة به بموقع «تويتر»، إن أحد أتباعه يدعى (أبو عثمان الحضرمي) الذي وصفه بـ«الاستشهادي» نفذ هجوماً على مبنى البحث الجنائي التابع لإدارة الأمن في عدن، وفجر سيارته المفخخة عند بوابة مقر الإدارة، ما أسفر عن مقتل ٣٠ من أفراد المقر.

وأضاف التنظيم أن عدداً من أفراده أيضاً هاجموا مبنى البحث الجنائي، وقاموا بإحراقه، وزعم أنه قتل عشرين فرداً من أفراد المبنى.■

الرئيس البشير يتوعّد الجماعات المسلحة بحدّ الحرابة

هدد الرئيس السوداني عمر البشير يوم الاثنين بتطبيق «قانون الحرابة» على من يستخدم السلاح بصورة غير قانونية، بعد انقضاء مرحلة اختيارية لجمع السلاح في البلاد.

ووجه الرئيس السوداني في كلمته أمام المؤتمر العام للاتحاد الوطني للشباب بالخرطوم، تحذيراً شديداً للحركات المسلحة في دارفور، بأنها إذا لم تستجب للسلام فإن الشباب السودانيين جاهزون لمواجهتها.

وتعهد البشير بالمضي قدماً في تطبيق الشريعة الإسلامية، وقال: «نحن نحكم بالشريعة الإسلامية، ولن نخجل منها، وحكم من يحمل السلاح بدون وجه قانوني ينطبق عليه حد الحرابة».

كما جدد الرئيس السوداني تعهداته السابقة بالتخلي عن الحكم في البلاد مع نهاية دورته الرئاسية عام ٢٠٢٠، وتسليم السودان لخليفته خالياً من الحروب. وقال: «عهدنا معكم أن نسلمكم السودان في ٢٠٢٠ نظيفاً، بعد تحقيق السلام في إقليم دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان».

وأعلن البشير البدء بتنفيذ حزمة مشروعات تنموية وخدمية في ولايات إقليم دارفور الخمس، أطلق عليها مشروعات مستقبل دارفور الأخضر، من دون تقديم تفاصيل عنها. وأوضح أن «المرحلة المقبلة ستشهد إخلاء معسكرات النازحين، وإعادة تأهيل مواطنهم الأصلية، وتوفير الخدمات الأساسية لهم».■

الرئيس اليمني هادي رهن الإقامة الجبرية بالسعودية

قالت وكالة أسوشيتد برس الأميركية إن السعودية منعت الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وابنيه ووزراء وعسكرين يمنيين من العودة إلى بلادهم، مؤكدة أنهم رهن الإقامة الجبرية بالمملكة.

ونقلت الوكالة عن مسؤولين يمنيين قولهم إن المنع السعودي جاء منذ أشهر، وأرجعوا ذلك إلى «العداء المرير بين هادي والإمارات العربية المتحدة التي تشكل جزءاً من التحالف وتهيمن على جنوب اليمن».

ومنذ أن غادر هادي اليمن في شباط الماضي، أرسل مراراً طلبات مكتوبة إلى الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز يطلب فيها العودة، وقال قائد أمن يمني إنه لم يتم الرد على أيّ منها.

وأضافت الوكالة نقلاً عن مسؤول يمني أن هادي ذهب إلى مطار الرياض في آب الماضي، للعودة إلى عاصمته المؤقتة عدن في جنوب اليمن، إلا أنه أعيد من المطار.

وأوضح المسؤول اليمني أنه تمت مصادر جوازات سفر هادي والعديد من المسؤولين اليمنيين في البداية ثم أعيدت لهم لاحقاً، لكنهم لا يزالون غير قادرين على المغادرة.

كما نقلت عن مسؤولين يمنيين آخرين قولهما إن هادي وأبناءه وعدداً من الوزراء معه في الرياض منعوا من الذهاب إلى اليمن. وقال أحدهما: «السعوديون فرضوا عليهم الإقامة الجبرية، وعندما يطلب هادي السفر يبلغونه بأن عودته ليست آمنة، وأن هناك متآمرين يريدون قتله، وأن السعوديين يخشون على حياته».

وحول الموضوع نفسه نقلت الوكالة عن المتحدث باسم التحالف العقيد تركي المالكي قوله إن أية أسئلة تتعلق بهادي توجه إلى مكتبه وحكومته، مضيفة أن محاولات الوصول إلى وزير الخارجية اليمني والمتحدث باسم الحكومة اليمنية لسؤالهما لم تنجح. وأن هادي يمضي معظم وقته في الرياض منذ اندلاع الحرب.

واعتبرت أن عجز هادي عن العودة إلى جنوب اليمن يؤكد فقدان الرئيس للسلطة، حتى في الجنوب

الذي هو اسمياً تحت إدارته.

رغبة إماراتية

وكانت دورية «إنتلجنس أونلاين» الفرنسية المعنية بشؤون الاستخبارات قد تحدثت في تموز الماضي عن مخطط سعودي إماراتي يسعى لإطاحة هادي. وقالت إن هذا المخطط سيتم من خلال التواصل مع أحمد علي عبد الله صالح (نجل الرئيس اليمني المخلوع وقائد الحرس الجمهوري السابق المقيم في العاصمة الإماراتية أبو ظبي). وذكرت أن اللواء أحمد عسيري نائب رئيس المخابرات العامة السعودية سافر إلى أبو ظبي في ٢٧ حزيران الماضي لمقابلة أحمد علي عبد الله صالح. وأشارت إلى أنه تم اختيار نجل صالح لقيادة مفاوضات لتشكيل حكومة يمنية جديدة بعد أن تلقى مباركة الرياض بانتقاله إلى صنعاء من أجل إجراء مشاورات.

وبحسب «إنتلجنس أونلاين»، فإن رئيس اليمن المخلوع علي عبد الله صالح أرسل مبعوثاً إلى الرياض، وبعد استقباله تم إرساله إلى منطقة ظهران لإجراء محادثات هناك. وأضافت الدورية الفرنسية أن ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد يدفع من أجل تسريع إطاحة عبد ربه منصور هادي بعد أن أقنع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بذلك.■

الجنوبي؟ وفي أي اتجاه (سلبي أم إيجابي) سيؤثر ذلك على مسار القضية الجنوبية العادلة؟

طريق ثالث وعر

رغم أنها أصبحت تدعم انفصال الجنوب علناً؛ فإن الإمارات –على ما يبدو– اختطت طريقاً ثالثاً وعراً وغير مباشر لبلوغ غاياتها أولاً، قبل أهداف الحالمين الجنوبيين. إنه طريق ثالث استوجبته تكتيكات الجيوبوليتك، إذ يجب أن توضع أحمال إماراتية إضافية على ظهر المركب الجنوبي، ما يجعل القضية الجنوبية حاملاً محلياً متيناً وسحرياً لتحقيق أهداف أبو ظبي وأولوياتها في اليمن.

فالإمارات التي بدأت بتبني القضية الجنوبية علنا لتصفية حساباتها مع الرئيس الشرعي للبلاد (عبد ربه منصور هادي)، ها هي تعود مجدداً لتستغل الحلم الجنوبي نفسه في تصفية خصوماتها الخاصة مع أكبر قوة سياسية في البلاد داعمة لشرعية الرئيس هادي.

فحين تقوم أبو ظبي –عبر أدواتها الأمنية في عدن– باعتقال قيادات حزب الإصلاح (ذي التوجه الإسلامي المعتدل) وإحراق مقراته وفبركة الحقائق بشأن ذلك، فإنها –من وجهة نظر الكثيرين– لا تنحرف بالضرورة بعيداً عن قضية الانفصال، بل تستغلها في تحقيق أهداف مرحلية خاصة بها.

ومع ذلك، هناك من يتنبه إلى أن مثل هذا الطريق ليس آمناً، وهو ما يجعل المركب مهدداً بالانقلاب في أي لحظة قبل بلوغه الهدف. وثمة كثيرون يؤمنون بأن استغلال الإمارات لأدواتها –التي صنعتها باسم القضية الجنوبية لتحقيق غاياتها وتصفية خصوماتها الخاصة– من شأنه أن يشوّه نزاهة القضية، ويهوي بها في وادٍ سحيق لا تعود منه أبداً.

ويرى هؤلاء أن استهداف حزب الإصلاح في عدن إذا كان جزءاً رئيسياً من سياسة ترسيخ أقدام الإماراتيين في اليمن، فهو ليس كذلك بالنسبة إلى متطلبات القضية الجنوبية وانفصال الجنوب. ليس لكونه متجذراً في عمق المجتمع الجنوبي فحسب، بل لأنه أيضاً أعلن –خلال العقد الأخير تقريباً– مواقف داعمة لحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم، رغم اختلافه مع الراديكاليين الانفصاليين في طريقة تحقيق ذلك الهدف.

تداعيات استهداف الإصلاح

وعليه، ونتيجة لتلك الرعونة غير المسبوقة يمنياً إلا من الانقلابيين الحوثيين، والتي أظهرتها الإمارات مؤخراً مع خصومها عبر أدواتها المحلية؛ فمن المؤكد أن ذلك سيبعث مخاوف جدية لدى تلك الفصائل الجنوبية الأخرى، من أن تشملها الانتهاكات، أو يفرض عليها التهميش والاستبعاد من الشراكة السياسية والمشاركة في إدارة مستقبل الجنوب سياسياً واقتصادياً، أو تتعرض لمصادرة أو تقنين الحقوق السياسية، وتوزيع –أو توجيه– الامتيازات الاقتصادية (التجارية والاستثمارية) لمصلحة أولئك الطارئين الذين أصبحوا يدينون بالولاء والتبعية للإمارات، حيث عملت خلال الفترة الماضية على صناعتهم، وما زالت تواصل تسويقهم داخلياً وخارجياً لتثبيتهم كقادة دائمين لا يمكن تجاوزهم.

وفي هذا السياق؛ اعتبر الحزب الاشتراكي اليمني –الذي حكم الجنوب قبل الوحدة اليمنية– أن «استعداء العمل السياسي والمشتغلين به من الأحزاب والأفراد، والتعدي على أي من الحريات الدستورية؛ أمر خطير وشائن، يهوي بالوطن شمالاً وجنوباً إلى مجاهيل كارثية، ويخلي المشهد لسائر النزعات الماضوية ما قبل الوطنية، ويزرع التشظي على نحو بالغ التفتيت».

وأياً تكن أهداف الإمارات من وراء تلك الحملة الأمنية الأخيرة، سواء استهدفت الإصلاح بشخصه، أم تفكيك المجتمع السياسي اليمني برمته، ليخلو لها الطريق لتحقيق غاياتها الجيوبوليتيكية دون مقاومة؛ فإنها –بتصرفاتها تلك– تعكس حقائق بغيضة لدى الشارع اليمني الذي يراقب ما تقوم به من انحرافات عن الدور الرئيسي الذي جاء التحالف لتحقيقه، ما يفقده الثقة بمساعي وأهداف التحالف العربي، في الوقت الذي يضعف فيه من قيمة وتماسك الحكومة الشرعية.

ويحذر مراقبون من أن هذا التمادي الإماراتي، ومواصلة السعودية الصمت على ذلك، سينقلب ضد التحالف الذي قد يخسر المبرر الشرعي لمواصلة أعماله العسكرية في اليمن. وهذا الأمر سيعزز بالتأكيد موقف الانقلابيين داخلياً وخارجياً، ويقوي نفوذ داعمهم الرئيسي في المنطقة (إيران).■

سلاح المقاومة الفلسطينيّة.. اللّغم الحقيقي في طريق المصالحة

قدس برس

ما إن يتفاءل الفلسطينيون بقرب حلحلة ملف المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس»، إلا وتخرج تصريحات تعكر صفو الاتفاق، كان آخرها حديث رئيس السلطة محمود عباس وشخصيات مقربة منه عن رفضها السماح بوجود سلاح موازٍ لسلاح السلطة الفلسطينية.

ولأن «سلاح المقاومة» من ضمن الملفات الأكثر تعقيداً، فقد تم الاتفاق على استبعاد طرحه على طاولة المصالحة، باعتباره اللغم الحقيقي في طريق المصالحة.

وفي محاولة لاستباق أي شرخ قد يحدثه فتح ملف «سلاح المقاومة»، رأت فصائل فلسطينية ومحللون، إمكانية للتوافق بين الطرفين على قاعدة الحفاظ على سلاح المقاومة وعدم مسّه، مع التشديد على هيبة سلاح السلطة وانفراد وجوده في الشارع الفلسطيني، وأن يبقى قرار السلم والحرب مشتركاً.

القيادي بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد العليم دعنا، أكد رفض وضع سلاح المقاومة للنقاش، «لأن ذلك مسّ بإحدى المقدسات، والذي يرى فيه الفلسطينيون الوسيلة لدفع القضية إلى الأمام والحفاظ على الثوابت».

وشدد دعنا في حديث لوكالة «قدس برس» على أن انتزاع سلاح المقاومة بغزة سيجعلها مستباحة من الاحتلال كما هو الحال في الضفة، وسيقتحم الاحتلال مخيماتها وبلداتها وينفذ الاعتقالات بشكل يومي. وطالب حركتي «حماس» و«فتح» بإخراج ملف سلاح المقاومة من أي اتفاق يوقعانه لإنهاء الانقسام في ما بينهما، كون أن هذه الموضوع يتعلق بمستقبل وحاضر القضية الفلسطينية.

ويرى دعنا أن سلاح الأجهزة الأمنية والشرطة غير كاف للدفاع عن الشعب الفلسطيني، لكونه مرخصاً من قبل الاحتلال وأعداده معروفة. ويؤكد «أن أي حوار فلسطيني مستقبلي بشأن هذا الملف يجب أن يقوم على قاعدة الحفاظ على سلاح المقاومة وحصر استخدامه في مواجهة الاحتلال».

من جانبه، أكد الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي ضرورة التمييز بين قضايا الأمن الداخلي، والمقاومة التي يجب أن لا تتوقف حتى انتهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وشدد البرغوثي في حديث لـ«قدس برس» على وجوب بحث كافة القضايا التي تخص ملف إتمام المصالحة بشكل مشترك وجماعي في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر الحالي. ودعا كافة الأطراف السياسية لطرح رؤيتها كاملة، آملاً بتشكيل قيادة وطنية فلسطينية موحدة، يتوحد من خلالها القرار السياسي والكفاحي الفلسطيني.

من جانبه، شدد القيادي في حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالضفة الغربية، حسن يوسف، على أن سلاح المقاومة هو حق للشعب الفلسطيني، وهو باقٍ ما بقي الاحتلال جاثماً على أرض فلسطين.

وأوضح يوسف، في بيان صحفي، يوم الاثنين، رداً على ما نسب من تصريحات للرئيس عباس تجاه سلاح المقاومة؛ «أن المشكلة لا تكمن في تصريحات عباس فحسب، إنما في تلكؤ حركة فتح في رفع العقوبات عن غزة واتخاذ إجراءات عملية في إنجاح المصالحة»، مشيراً إلى أنه نتيجة لذلك، فإن «منسوب الثقة بالمصالحة يقل، فيما يزيد منسوب القلق العام».

وأضاف: «حينما تتحرر فلسطين سنتفق حينها على جيش وطني وسلاح واحد نحمي به وطننا، أما الآن فلن يسمح لأي أحد تسول له نفسه، أن يضع سلاح المقاومة على طاولة المفاوضات».

وكان رئيس السلطة، محمود عباس، قد صرح لعدة وسائل إعلامية عدم قبوله بوجود «سلاح غير شرعي»، وهو ما يثير جدلاً لدى كافة الفصائل التي ترى في هذا الحديث استهدافاً مباشراً لسلاح المقاومة الفلسطينية.

ويرى المحلل السياسي الفلسطيني جهاد حرب، أن مسالة سلاح المقاومة في قطاع غزة يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها ضمن المصالحة ما بين حركتي «حماس» و«فتح» وعودة الأجهزة الأمنية والحكومة للعمل في القطاع عبر ضمانات فصائلية برعاية مصرية.

ويشير حرب في حديث لـ «قدس برس» أن «التوافق من خلال تمكين سلاح السلطة والحكومة كمنفذ وحيد القانون على الأرض في قطاع غزة، وأن يكون هناك ضمانات من حركة حماس والفصائل التي لديها أجنحة عسكرية بعدم استخدام السلاح في أي خلافات داخلية وحلّ الخلافات ضمن إطار التواصل الفصائلي والتنسيق ما بين الفصائل».

ويرى حرب أن فكرة تجريد سلاح المقاومة أو تسليمه للسلطة والأجهزة الأمنية غير واقعة، ولا يتحدث عنها أحد لأن وجود الاحتلال يتطلب حفاظ فصائل المقاومة على سلاحها والدفاع عن غزة، وعدم تكرار تجربة الضفة من اقتحامات يومية ولما تشكله المقاومة بغزة وسلاحها من ردع للاحتلال.

ونص الاتفاق على تنفيذ إجراءات لتمكين حكومة التوافق من ممارسة مهامها والقيام بمسؤولياتها الكاملة، في إدارة شؤون قطاع غزة، كما في الضفة الغربية، بحد أقصاه الأول من كانون أول / ديسمبر القادم، مع العمل على إزالة كافة المشاكل الناجمة عن الانقسام.

كما تضمن الاتفاق دعوة القاهرة لكافة الفصائل الفلسطينية، الموقعة على اتفاقية «الوفاق الوطني»، لعقد اجتماع في ٢١ تشرين الثاني، والذي يتوقع أن يناقش خلاله ترتيبات إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وإعادة هيكلة منظمة التحرير.■

داؤنا و دواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

القائدُ القُدْوَة

لا ينبغي للقائد أن يقودَ أو يسود إلّا أن يكون قُدوة صالحة لأتباعه وجُنْده، وأُسوةً حسنةً لأنصاره وحزْبه، ومن يتولّى القيادة وليس عنده من هذه الأصول فَتيل أو قِطْمِير، فهو فِتنة في الأرض وفسادٌ كبير!

إن مَن يتَبَوّأ القيادة يتوجب عليه أن يكون حَسَن الطريقة، مَرضيّ السّيرة، مثالاً صالحاً في الأقوال والأفعال، وسائر الأحوال، فإن توفّر له ذلك رُشّحَ ليكون وارثاً نبوياً وكوكباً دُرّيّاً يُستضاء بنوره، ويُهدَى برأيه وعقله! ومن كان كذلك مكّنتْه سيرَتُه من أن يأسِر القلوب ويُداويها، وأعانَتْهُ حكمَتُه على أن يُهذّب النفوس ويُنقّيها.

إن القائدَ الصالح الذي يسيرُ في الناس هذا المسير، تَخفضُ له الإمارةُ جَناحها، وتُجرِّرُ إليه أذيالها، فيَدِينُ له مَن حَوله بالخُضوع والوَلاء، والوُدّ والوَفاء. يَأْمرُ فيُطاع، ويَنصَح فيُسمَع له. إن مثَلَ القائد من التابعين والمُرشدين من المُسترشدين، كمثل العود من الظّل، فكما أنه مُحال أن يفوح العود ويستقيم الظّل، كذلك مُحالٌ أن يَعوَجّ المُرشد، ويستقيم المسترشدون، وأن يَعْوَجّ القائد ويستقيم التابعون، فإن فاقد الشيء لا يُعطيه، كما أن فاقد النور لا يُنير ولا يُستنارُ به.

القائد الصالح إذا كان في قومه بدا كأنه واحد منهم، لا يتميّزُ عنهم بأي مَظهر من مظاهر العُلوّ والاستكبار، ولا يُميِّزونَه بأيّ موقف من مواقف التعظيم والإجلال!

وكيف لا يكون كذلك والرسول القُدوة صلى الله عليه وسلم، كان المثل الأعلى في التواضُع وخَفْض الجناح للمؤمنين، فحين كان الأعرابي يأتي من البادية ليستمع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ينظُر باحثاً متحيِّراً فيقول للقوم أمامَه: أيُّكم محمد؟! وكيف لا يتواضع الصالحون والله تعالى يُحبُّ الأتْقِيَاء الأخْفِياء الذين إذا حضَروا لم يُعرَفوا، وإذا غابوا لم يُفتَقدوا! بهم يُمحى الظلام، وتنجلي الفِتَن عن الأنام.

إن القائدَ الصالحَ لا يتخذُ بطانَتَهُ مَطيّةً تقودُه للوصول إلى جَنْي المَكاسب وتحقيق المآرب، ولا يتّخذُهم معارجَ عليها يَظهر لاكْتساب الشُّهرة واعتلاء المَجد، ولكنه يعُدُّ نفسه بمنزلة أيّ واحد منهم، ولا يرغبُ بنفسه عن أنفسهم.. وليس ذلك ضرباً من الأساطير، أو نسجاً من خيال التفكير، بل ينطقُ بذلك سِجلُّ العبَر، والواعظ الصّامتُ للبشَر، وأنه قد خرج من مشكاة الحضارة الإسلامية مَواكبُ فريدة من القادة والعُلماء والأتقياء الذين خلّد ذكرَهم الزمن، وكانوا أنجُماً زاهرة في سماء المجد، وغُرَّةً لامعة في جبين التاريخ.

وورَد في سير الخُلفاء والأمراء أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سمع بالطاعون الذي أخذ الناس بالشام كتبَ إلى قائد جُنده أبي عبيدة بن الجَراح يقول: إنه قد بدَت لي حاجة إليك لا غنى لي عنكَ فيها، فإن أتاكَ كتابي هذا فإني أعزم عليك أن تركبَ إليّ... فقال أبو عبيدة: قد علمتُ حاجةَ أمير المؤمنين التي عرَضَت، وأنه يريد أن يستبقيَ من ليس بباق! فكتب إليه: إني في جُند من المسلمين لن أرغَب بنفسي عنهم.. فإذا أتاك كتابي هذا فحلّلني من عزْمك، وائذَن لي في الجلوس. فلما قرأ عمر كتابَه فاضَت عيناه وبكى! فقال له مَن عنده: يا أمير المؤمنين! مات أبو عبيدة؟! قال: لا، إن أبا عبيدة بينما كان يُبَوّئ الناس مَنازلهم طُعِن، (أي أصابه الطاعون!) وتُوُفّي رحمه الله!

يفتَقد الناسُ القادة الصالحين في هذا الزمان في حَلَك الظلام، وصَوْلة فساد الأنام، فكم من قائد ظنّه الناسُ زينةَ الرجال، ومحطّ الآمال، ولكنه دارَ حولَ ذاته وشهواته فخيّب الأمل، وسقطَ في الفَشَل، واستحقَّ الطّرْدَ والعَزْل! وكم من قائد كان حاكماً فرداً، لا يُقدّر رأياً، ولا يتقبّلُ نُصحاً، شعاره: «ما أُريكم إلا ما أرى»! فكان مصيرُه الإسقاط والإبعاد!

وكم من قائد قليل التُّقى، ضعيف الوَرَع، تفتقدُه المساجدُ والمجالس، تشغَلُه سياسَة الدنيا، ولا تعنيه حراسةُ الدِّين، نفَرت منه قلوب الصالحين!

إن مَن يبحث عن القائد القُدوة كمَن يبحث عن الظّلّ في الهجيرة، وعن الرِّيّ في سراب بقيعَة! ولكن كما أن الأرض العَطشى يُحييها الظلُّ إن لم يُصبها وابلٌ، فإن الأمة التي تَلِدُ قادتها كالمطر الذي يأتي بالخير أوَّله وآخرُه وظِلُّه ووابلُه! لقد بَرِم الناس بكثرة السادة، وتاقت أنفسهم إلى أهل القدوة في القيادة.■

الشيخ القرضاوي: الغرب أحبط «الربيع العربي» والأمة تحتاج إعادة تأهيل

قال رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الشيخ يوسف القرضاوي، مساء الاثنين، إن الأمة الإسلامية تحتاج إلى «إعادة تأهيل لتحرير الأوطان». وأوضح أن ما جرى في «الربيع العربي أحبطه الغرب الذي يدير المنطقة حالياً ويثير فيها القلاقل».

جاء ذلك، خلال كلمته في الجلسة الختامية لمؤتمر «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، الذي انطلقت فعاليته السبت الماضي بالعاصمة التركية إسطنبول، حسب مراسلة الأناضول.

وقال القرضاوي: «نريد أن نجعل الأمة الإسلامية أمة عاملة لنفسها ولمن حولها، الغرب يحكم من وراء ستار، ويحاول القضاء على الثورات العربية في سوريا واليمن، ويكيد لهم المكائد ليذهب بما تبقى منهم».

من جانبه، قال علي محيي الدين القره داغي، الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، إن الأمة الإسلامية مرت بأزمات كبيرة، ومؤامرات كادت أن تودي بها، ومع ذلك خرجت الأمة قوية من خلال جهود العلماء، والمدارس الإسلامية التي خرّجت العلماء الذين التفوا حول القادة.

وأوضح، خلال كلمته بالمؤتمر، أن واجبنا هو «إعادة الأخوّة إلى هذه الأمة، وترتيب البيت الإسلامي». مشيراً إلى أن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وضع وثيقة علمية تتضمن ثوابت الإسلام التي لا يجوز مخالفتها لأنه يُراد النيل من الإسلام».

وتابع: «سيتم تعميمها وتوزيعها (الوثيقة العلمية) لتكون من أهم الوثائق التي أصدرها الاتحاد، الوثيقة أطلقنا عليها (وثيقة العلماء في ثوابت الإسلام)، وناقشناها خلال ورش عمل مطوّلة»، دون تفاصيل إضافية حول فحواها.

بدوره، قال محمد توفيق، رئيس بلدية إسنلر (شمال شرق) بإسطنبول، إن «الحروب الباردة مستمرة حتى اليوم على الرغم من دخولنا في القرن الحادي والعشرين، والعالم يعاني من أزمات كبيرة، لم تعد هناك أي دولة إسلامية سعيدة ومستقرة».

وأضاف: «هناك نقاشات عقدية بين صفوف المسلمين أنفسهم، ونأمل أن يكون لاتحاد العلماء المسلمين دور في حل هذه المسائل، ونريد أن يأخذ العلماء الأمة إلى طريق الحق وطريق العدل، فالشيوخ والعلماء دورهم تعليم المسلمين التعليم الصحيح».

من جهته قال الشيخ عكرمة صبري، المفتي السابق للقدس في كلمته: «نحن في وقت أحوج ما نكون فيه إلى أن نحسن صورة العلماء في هذه الأيام بأن يكونوا قادة فاعلين في المجتمع». وحذر من أن «الأقصى يتعرّض للخطر، والشيخ رائد صلاح (رئيس الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في فلسطين) يتعرّض للخطر لأنه أطلق صرخة لحماية المسجد الأقصى».

واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الشيخ صلاح في ١٥ آب الماضي من منزله في أم الفحم، واقتادته للتحقيق، ثم مددت اعتقاله مرات عدة، وقررت الإبقاء على اعتقاله داخل السجن حتى انتهاء الإجراءات ضده بعد أن قدمت نيابة الاحتلال بحقه لائحة اتهام.

وجاء في البيان الختامي للمؤتمر أن «المجلس يعبر عن ارتياحه مما تم تنفيذه من إنجازات تندرج تحت خطة الاتحاد». وتضمن البيان عدة رسائل إلى العلماء والشعوب والحكومات والنخب، «تؤكد حق الشعوب في الحرية والكرامة والمشاركة السياسية وتنمية الأوطان، وتدعو الحكومات إلى المصالحة مع شعوبهم والنأي عن سياسات الإبعاد والتهميش، وإطلاق سراح كل المظلومين».■

الأمين العام للجماعة يلتقي الرئيس نجيب ميقاتي

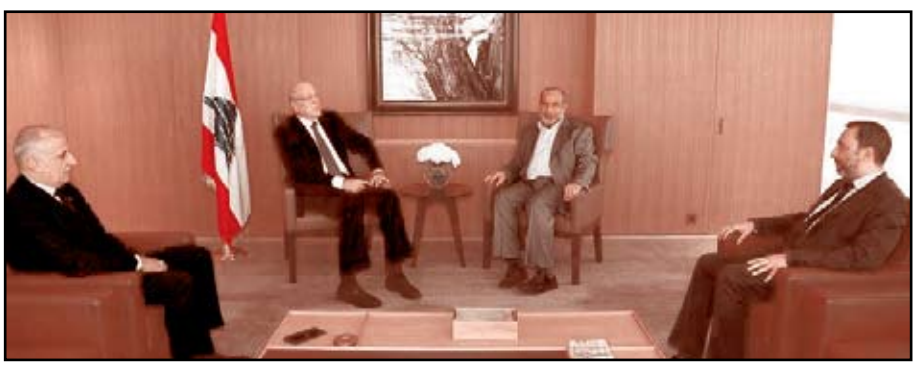

استقبل الرئيس نجيب ميقاتي وفداً من الجماعة الإسلامية ضم الأمين العام الأستاذ عزام الأيوبي والنائب د. عماد الحوت ظهر الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٧ في مكتبه، بحضور مستشاره الدكتور خلدون الشريف.

بعد اللقاء أدلى النائب الحوت بالتصريح الآتي:

تندرج زيارة دولة الرئيس ميقاتي في اطار جولة تقوم بها الجماعة الاسلامية على مختلف القيادات الإسلامية والوطنية للبحث في المستجد المتعلق باستقالة رئيس الحكومة. كان هناك حرص على التأكيد أن الطائفة السنّية في هذا الإطار موحدة في الموقف، وكان الحرص متبادلاً لأن يكون هناك اطار واسع للتشاور حول هذا المستجد، لأننا نعتبر أن وحدة المسلمين هي مقدمة لتماسك البلد والحفاظ على وحدته.

أضاف: كما كان هناك حرص أيضاً على أن حل هذه الاشكالية ينبغي أن يبقى في الإطار السياسي، وان لا نفسح المجال لأي توتير أمني او نوع من التوظيف الأمني لهذا الحدث، وأن الفراغ في الموقع السنّي الأول في لبنان ينبغي أن لا يطول، وبالتالي ينبغي ان يكون الحل سريعاً.

وفد من الحزب التقدمي يلتقي الجماعة في شحيم

زار وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي في إقليم الخروب، مقر الجماعة الإسلامية في جبل لبنان في بلدة شحيم. وضم الوفد مرشح الحزب في الشوف الدكتور بلال عبد الله ووكيل داخلية الحزب في إقليم الخروب الدكتور سليم السيد وعضوي مجلس قيادة الحزب الدكتور ربيع عاشور وميلار السيّد وعضو الهيئة الانتخابية خالد فواز ومسؤول الحزب في شحيم طارق عبد الله وأمين سر الوكالة فادي شبو.

وحضر عن الجماعة الشيخ أحمد عثمان، ورئيس مجلس محافظة جبل لبنان المهندس محمد قداح، والمسؤول السياسي المهندس عمر سراج، ومسؤول الجماعة في شحيم الشيخ أحمد فواز.

بداية أشاد السيّد بأجواء التفاعل والتنسيق الدائم بين الحزب والجماعة الإسلامية في كل المناسبات والاستحقاقات»، معتبراً «ان هذه الزيارة هي لتأكيد استمرارية هذا التواصل اولاً، وثانياً لبحث مجمل الأوضاع الانتخابية خاصةً مع مرشح الحزب في الشوف الدكتور بلال عبد الله».

بدوره رحب المهندس قداح بالوفد، مؤكداً التواصل المستمر والعلاقة المتينة والأخوية التي تجمع حزب التقدمي الاشتراكي والجماعة الإسلامية، آملاً المزيد من التنسيق والتقارب بين الطرفين.

وأشاد المهندس سراج بالعلاقة التاريخية بين الجماعة والحزب معتبراً ان النائب وليد جنبلاط كان مرجعاً وطنياً نقصده لنستشرف منه آفاق كل مرحلة سياسية.

ثم تحدث بلال عبد الله فأشاد بالعلاقة المميزة مع الجماعة، متمنياً ان تقوى هذه العلاقة إبان الانتخابات وبعدها.

أما الشيخ أحمد عثمان فأكد حرص الجماعة الإسلامية ومواصلتها المبادرة لتحصين الساحة التي تعمل فيها مع كل المعنيين، وهي ستستمر في هذه المهمة بما يحفظ وحدة هذه الساحة.

الأمين العام للجماعة الإسلامية يستقبل رئيس حزب السعادة التركي

قام رئيس حزب السعادة التركي، الأستاذ كارملو أوغلو، يرافقه نائب رئيس الحزب الاستاذ حسن ديتماز، بزيارة الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، الأستاذ عزّام الأيوبي مساء الاربعاء (٢٠١٧/١١/١) في مركز الجماعة في بيروت، وذلك بحضور الأمين العام السابق للجماعة الأستاذ إبراهيم المصري، والنائب السابق الدكتور زهير العبيدي، ورئيس وقف الأمة في تركيا، الشيخ محمد العمري، والمختار يوسف العمري.

جرى خلال اللقاء استذكار التاريخ العريق الذي كان يجمع الجماعة والبروفسور نجم الدين اربكان، والأحزاب التي شكلّها في تركيا على مدى عقود من النضال والجهد لاستئناف الحياة الاسلامية في تركيا، كما جرى البحث في حاضر العالم الاسلامي وما يواجهه من تحدّيات تعصف به من كل حدب وصوب، وما يمكن عمله لوقف هذه الهجمة الشرسة التي تستهدف الإسلام كدين والمسلمين كأمة. وتم الاتفاق على الإبقاء على قنوات التواصل قائمة بين الجماعة والحزب.

وفي ختام اللقاء قدّم أوغلو للأمين العام وقيادة الجماعة درعاً تذكارياً تعبيراً عن المودّة التي يكنّها الحزب للجماعة.

الأمين العام للجماعة الإسلامية يستقبل الأمين العام للحزب الديمقراطي اللبناني

استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، الأستاذ عزّام الأيوبي، الاربعاء (٢٠١٧/١١/١) بمركز الجماعة في بيروت، الأمين العام للحزب الديمقراطي اللبناني، الأستاذ وليد بركات، بحضور عضو قيادة الحزب، الدكتور نبيل عويدات، كما حضر اللقاء عضو المكتب السياسي للجماعة الأستاذ وائل نجم.

جرى خلال اللقاء البحث في القضايا والشؤون الوطنية العامة، والتحدّيات التي تواجه لبنان في هذه المرحلة. وتناول البحث الاستحقاق الانتخابي، وكانت وجهات النظر متّفقة على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في وقتها، والتشديد على دور الناخب اللبناني في عملية التغيير المنشود من خلال صناديق الاقتراع، كذلك سلّم بركات الأمين العام دعوة لحضور حفل إزاحة الستار عن نصب تذكاري يخلّد ذكرى الأمير مجيد أرسلان.

الأمين العام للجماعة يزور جمعية الاتحاد الإسلامي

زار الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، الأستاذ عزّام الأيوبي، الاربعاء (١/ ١١/ ٢٠١٧) مركز جمعية الاتحاد الإسلامي في بيروت، والتقى رئيسها الشيخ حسن قاطرجي، بحضور عدد من قيادات الجمعية، كما حضر اللقاء عضو المكتب السياسي للجماعة الأستاذ وائل نجم.

جرى خلال اللقاء البحث في الشؤون الاسلامية العامة، لاسيّما في هذه المرحلة التي يجري فيها استهداف القوى الحركيّة في الأمة في كثير من الأقطار. كما تناول البحث الهمّ المحلي والتحديّات التي تواجه المسلمين في لبنان. وكانت وجهات النظر متّفقة على ضرورة تفعيل العمل الإسلامي المشترك، وتمّ الاتفاق على التواصل والتنسيق الدائمين لتحقيق أهداف وتطلعات الساحة الإسلامية.

أسامة سعد و«الجماعة»: الدولة وحدها مرجعيّة أمن صيدا

عقدت قيادتا «التنظيم الشعبي الناصري» و«الجماعة الإسلامية» لقاءً في مكتب الأمين العام للتنظيم الدكتور أسامة سعد.

حضر اللقاء إلى جانب سعد عن التنظيم: عضوا أمانة الشؤون السياسية طلال أرقه دان وناصيف عيسى، وعن «الجماعة الإسلامية» المسؤول التنظيمي الشيخ مصطفى الحريري، والمسؤول السياسي الدكتور بسام حمود، وأعضاء القيادة: حسن أبو زيد وحسن الشماس.

جرى خلال اللقاء التداول بالشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية في صيدا ومنطقتها، وتوقف المجتمعون أمام الأزمات التي تمر بها المدينة أمنياً وبيئياً، إضافة إلى الحركة الاقتصادية في المدينة.

وشدّد الجانبان «على تمسكهما بالمرجعية الأمنية الرسمية كمسؤول وحيد عن الأمن والاستقرار في المدينة»، مطالبين «إياها بالحزم بكل القضايا التي تهدد أمن الناس واستقرارهم»، متعهدين «برفع الغطاء عن كل خارج عن القانون»، ورافضين «مزايدات البعض في مقاربة بعض الأحداث في صيدا وتطاولها على مرجعيات المدينة».

كما ناقش المجتمعون أزمة معمل فرز النفايات في صيدا، مؤكدين وجود خللٍ كبير في المعمل على عدة مستويات، والعمل على معالجتها بما يحقق مصلحة المدينة وأبنائها.

وأشاد المجتمعون بالمصالحة الفلسطينية متمنين انعكاس تداعياتها على مخيمات لبنان ولاسيما مخيم عين الحلوة لتثبيت الأمن فيه. وأدانوا الجريمة الصهيونية بحق المقاومين في غزة، وقدموا التبريكات لحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» بشهدائهما، ودعوا إلى دعم المقاومة حتى تحرير الأراضي المحتلة في لبنان وكل فلسطين.

جمعية النجاة في صيدا تختتم أنشطتها بحفل تكريمي

نظمت جمعية النجاة الاجتماعية – صيدا، حفلاً ختامياً لأنشطتها الدعوية، كرّمت فيه الجهات المشاركة في الأنشطة تحت عنوان «موسم القطاف الثاني»، صباح الأحد في قاعة مركز الدعوة.

استهل الحفل بآيات من الذكر الحكيم، تلتها كلمة ترحيبية من عريفة الحفل السيدة دعاء العتيق، بعدها كلمة الجمعية ألقتها مسؤولة العمل الدعوي السيدة هناء القصير.

ثم جرى تكريم المدرسات والمشرفات والمحاضرات في الأنشطة اللامنهجية و ٢٣ فتاة من دورة «علمني كيف أعلم»، كما تم تخريج المنتسبات لدورة «البيان في تعلم القرآن»، بالإضافة الى عدد من الأخوات اللواتي أتممن حفظ أجزاء من القرآن الكريم وأحاديث الأربعين النووية بإشراف السيدة نعمت الرواس، و تخلل الحفل تكريم ثلة من حاجات بيت الله الحرام، في جو إنشادي استعراضي مميز قدمته فرقة «حور الجنة» للفن الإسلامي.

اختتم الحفل بتقديم مسؤولة الجمعية السيدة هيفاء حجير شهادات تكريمية لمؤسسة الرعاية والكشاف المسلم وفريق معارف مقدسية على مشاركتهم الفعالة في دعم أنشطة الجمعية.

حملة نصرة تعطيل يوم الجمعة تزور المفتي دريان

زار وفد من حملة نصرة تعطيل يوم الجمعة صباح الثلاثاء (٧/ ١١/ ٢٠١٧) مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان في دار الفتوى، حيث تناول البحث مع صاحب السماحة قضية تعطيل يوم الجمعة، وشؤوناً إسلامية ووطنية، واستمع الوفد إلى صاحب السماحة الذي شدد على الموقف التاريخي لدار الفتوى بالتعطيل يوم الجمعة واعتباره يوماً وطنياً.

وبعد اللقاء صرّح النائب السابق الدكتور زهير العبيدي باسم الوفد، فأكد أن البحث مع صاحب السماحة تناول دعم موقفه من قضية تعطيل يوم الجمعة، وكذلك التداعيات التي يمكن أن تحدثها استقالة رئيس الحكومة. وأكد العبيدي أن الوفد طالب صاحب السماحة بعدم دعم أي مرشح لرئاسة الحكومة ما لم يتعهد مسبقاً بالعطلة يوم الجمعة.

كذلك قال العبيدي إن الوفد أثار مع صاحب السماحة أهمية دعوة كل أطياف الطائفة السنّية في لبنان إلى إجتماع وطني إسلامي للتشاور بما يخص أزمة استقالة رئيس الحكومة وتداعياتها على لبنان بشكل عام وعلى المسلمين السنّة بشكل خاص.

وقفة تضامنيّة في بيروت مع قضية يوم الجمعة

نظّمت حملة نصرة يوم الجمعة وقفة تضامنية مع قضية يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة أمام مسجد الإمام علي بن أبي طالب في الطريق الجديدة، بمشاركة الجمعيات والشخصيات الاسلامية. وألقيت في الوقفة كلمات، فأكد الشيخ الدكتور أبو بكر الذهبي حق المسلمين بعطلة يوم الجمعة كاملاً، ودعا إلى محاسبة النواب الذين مرّروا القانون في صنايق الاقتراع في الانتخابات القادمة وذلك بعدم التصويت لأي مرشح منهم، ولا لمن لا يؤيد تعطيل يوم الجمعة، رافضاً التعطيل يوم السبت بدل يوم الجمعة.

من جهته شرح النائب السابق الدكتور زهير العبيدي مواد الدستور التي تنص على المساواة بين الطوائف، وأكد عدم دستورية أي قانون يناقض ميثاق العيش المشترك.

بدوره اعتبر المحامي خلدون طالب قانون الدوام الرسمي الذي أقرّه المجلس النيابي خطيئة وجريمة بحق المسلمين في لبنان، وطالب بإعادة العمل بعطلة يوم الجمعة واعتبار يوم السبت يوم عمل عادي.

النائب بهيّة الحريري تلتقي بسام حمود في صيدا

التقى نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان ومسؤولها السياسي في الجنوب الدكتور بسام حمود، النائب بهية الحريري في مجدليون مساء الثلاثاء. وجرى خلال اللقاء التداول في المستجدات في ضوء استقالة الرئيس سعد الحريري.

«راصد الدولية لحقوق الإنسان» تلتقي الجماعة في صيدا

ضمن جولة التعريف بأهداف الشبكة ونشاطاتها، وخلال الزيارات الميدانية للفعاليات والشخصيات المؤثرة في المجتمع اللبناني، قام وفد من شبكة راصد الدولية لحقوق الإنسان برئاسة مسؤول العلاقات العامة في الشبكة المستشار خالد السيد بزيارة مكتب الجماعة الإسلامية في صيدا ولقاء المسؤول السياسي في الجنوب الدكتور بسام حمود.

بحث وفد الشبكة مع حمود الأوضاع الإنسانية في لبنان وما يشهده هذا البلد من أزمات سياسية وإنسانية وتداعياتها على المجتمع اللبناني، بالإضافة للاستماع لرأيه حول الأوضاع الإنسانية للاجئين السوريين والفلسطينيين والصعوبات التي يعيشون بها.

وقد رحب حمود بالوفد الزائر، مؤكداً على اهتمامه بهذا الموضوع وبما يمثل، بحرصه على السلم الأهلي والإجتماعي والإنساني في صيدا وكل لبنان، وترحيبه بكل المبادرات التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف.

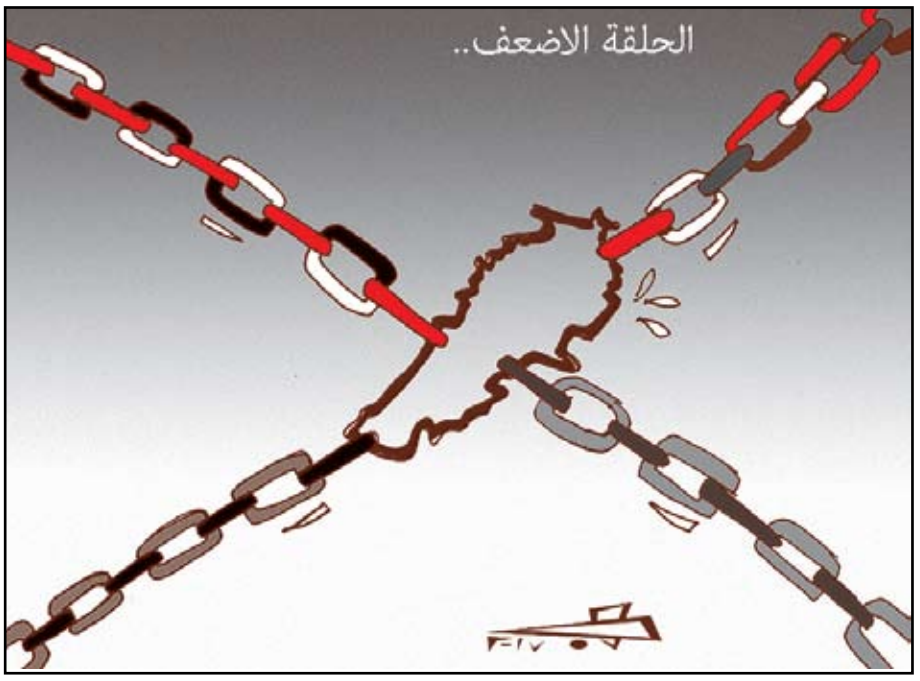

كلمة طيبة

كيف نقاوم وعد بلفور؟!

بقلم: د. عصام عدوان

منذ أن وطئت أقدام الاستعمار البريطاني أرض فلسطين، أصدرت بريطانيا وعدها المشؤوم، لتبدأ بعد ذلك إجراءاتها المدروسة من أجل جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، مما يعني بالضرورة استهداف الفلسطينيين ومصالحهم.

ومنذ ذلك الوقت المبكر، شرع الشعب الفلسطيني في مقاومته للوعد المشؤوم وانعكاساته على الأرض، فقام بالثورات والانتفاضات وعقد المؤتمرات وتوجيه العرائض والمذكرات وتوزيع المنشورات، والقيام بجولات خارجية لشرح القضية وجلب التعاطف الخارجي، واستخدم شتى صنوف المقاومة، المدنية منها والعسكرية.

لكن بريطانيا أصرت على تنفيذ مخططها ولجأت إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار بمنح اليهود دولة في فلسطين، ثم انسحبت بعد ذلك معلنة انهاء انتدابها، لكنها استمرت في رعاية واحتضان الدولة اليهودية من خلال البيان الثلاثي عام ١٩٥٠، والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، والمفاعل النووي عام ١٩٥٧، وقرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧، والرباعية الدولية منذ عام ٢٠٠٣، حتى احتفالها البشع بمرور مائة عام على وعدها المشؤوم.

كان بوسع شعبنا الفلسطيني أن يغفر وأن يتسامح لو وجد من بريطانيا شعوراً بالندم على جرائمها بحقه، أو استعداداً للتكفير عن خطاياها. لكن حكوماتها المتعاقبة لم تبد أية مشاعر تضامنية مع شعبنا الفلسطيني ولا أي أسف على وعدها المشؤوم، ولذلك وجبت مقاومة بريطانيا حتى إجبارها على الاعتذار والتعويض، وإن من أشكال هذه المقاومة:

١- تدشين فريق قانوني (فلسطيني وعربي ودولي) لتكوين ملف قانوني عن جرائم بريطانيا بحق فلسطين، وفتح صندوق لجمع التبرعات اللازمة لتمويل نشاطات هذا الفريق القانوني، ليتمكن من متابعة تفاصيل تلك الجرائم ومن ثم رفع دعاوى قضائية ضد بريطانيا داخل بريطانيا وأمام المحاكم الدولية، وفي كل دولة تسمح قوانينها بمحاكمة دولة أخرى لديها...

٢- إنشاء شركة أفلام فلسطين، لكتابة سيناريوهات لأفلام روائية تحكي معاناة الشعب الفلسطيني من الاستعمار البريطاني، عبر عشرات الأفلام وبمختلف لغات العالم، وتتعاقد مع أفضل الممثلين الفلسطينيين والعرب والدوليين وأفضل المخرجين السينمائيين ومخرجي الأفلام الروائية والوثائقية، ومن ثم إنتاج أفلام بلغات أجنبية وتسويقها لدى كل الدول المتعاطفة مع فلسطين والتي تسمح قوانينها ببث هذه الأفلام، بأسعار مخفضة أو حتى مجاناً.

٣- إنشاء موقع الكتروني متخصص في تاريخ الاستعمار البريطاني لفلسطين، يقدم الصورة والفيديو والنص بعدة لغات، مهمته الأساسية فضح بريطانيا، وإبراز معاناة الشعب الفلسطيني، وأن الدولة التي تسببت بريطانيا في إنشائها على أرض فلسطين قد استمرت في تعذيب الشعب الفلسطيني واضطهاده.

٤- تدشين حملة مقاطعة عالمية للمنتجات البريطانية تضامناً مع فلسطين، ودعوة شعوب العالم المحبة للحرية والكرامة الإنسانية لمقاطعة منتجات بريطانيا والبحث عن البدائل إلى أن تنصاع بريطانيا للعدالة.

إن كثيراً من وسائل وأدوات المقاومة يمكن الفلسطينيين والمتعاطفين معهم استخدامها لإجبار بريطانيا على الاعتذار والتعويض، الذي يشمل:

- الإقرار بارتكاب الجريمة.
- الاعتذار عنها.
- سحب الاعتراف بإسرائيل.
- دعم دولة فلسطين والاعتراف بها.
- تقديم تعويضات مالية مكافئة لحجم الضرر.

إن صراعاً ممتداً سيخوضه شعبنا حتى ينال حريته واستقلاله وكرامته، وعلى كل الذين أجرموا بحقه أن يتجهّزوا لدفع الثمن.■

ليت التسوية لم تحصل

بقلم: أواب إبراهيم

في إطلالاته الإعلامية طوال عام، حين كان يُسأل الرئيس سعد الحريري عن تعامله مع حزب الله الذي تصنّفه السعودية منظمة إرهابية، كان يجيب بأن حزب الله مكوّن أساسي من مكوّنات المجتمع اللبناني، وأنه يتعامل مع الأمر بواقعية، وأن مصلحة لبنان تعلو على كل المصالح الأخرى، وأنه يتعامل مع حزب الله من منطلق الحرص على الأمن والاستقرار في لبنان وتأمين مصالح اللبنانيين.

حين كان يُسأل الحريري كيف قَبِل بانتخاب مرشح حزب الله العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية وتخلّى عن حلفائه المرشحين، جوابه كان أنه أراد إنهاء أزمة الفراغ الرئاسي التي باتت تشكل خطراً على مستقبل لبنان.

فمن أجل لبنان، ومصلحة اللبنانيين، تنازل سعد الحريري عن كل شيء. أوصل مرشحاً لرئاسة الجمهورية هو خصمه بالسياسة. ترأس حكومة نال فيها رئيس الجمهورية وفريقه السياسي حصة الأسد من الحقائب الوزارية، شارك فيها حزب الله، وتضمّن بيانها الوزاري تغطية سلاح حزب الله، وغض الطرف عن مشاركته في الأزمة السورية.

من أجل لبنان ومصلحة اللبنانيين، تجاهل الحريري التغوّل الذي مارسه فريق رئيس الجمهورية في مؤسسات وإدارات الدولة، فتم استبدال مئات الموظفين من قضاة وضباط ومدراء عامين، بآخرين مؤيدين لنهج العهد الجديد ومقرّبين من الصهر المدلل.

من أجل لبنان ومصلحة اللبنانيين، غضّ الحريري الطرف عن مشاركة حزب الله في الأزمة السورية على عيْن الدولة اللبنانية، باستثناء تصريحات خجولة بأنه لا يقبل بما يجري، دون ممارسة أي من صلاحياته كرئيس للحكومة. وأعطى شرعية لمعركة عسكرية خاضها حزب الله في جرود عرسال دون أيّ طلب أو تفويض، قبل أن يتم إيجاد مخرج بخوض الجيش اللبناني المعركة التالية في جرود القاع.

شكلت مصلحة لبنان واللبنانيين البوصلة التي تشبث بها الحريري طوال عام مضى، فكل ما قام به خلال هذا العام كان يصب في خانة لبنان ومصلحة اللبنانيين رغم أن ذلك أدى لتآكل شعبيته، وتململ مَن حوله وتراجع نفوذه في مؤسسات الدولة.

اليوم دون مقدمات، قدم الرئيس سعد الحريري استقالته من رئاسة الحكومة، مطيحاً بكل الإنجازات التي فاخر بتحقيقها طوال عام، وليطل علينا بخطاب سياسي حاد لم نسمع مثيلاً له حتى عقب اغتيال والده. فسعد الحريري الجديد انقلب على كل ما كان عليه سعد الحريري قبل أسبوع. استقالة لم تُعد عقارب الساعة عاماً إلى الوراء فقط، بل أعادتها عقوداً، فالحريري قدّم وتنازل ورضَخ لخصومه في سبيل استمرار عجلة الحكومة التي كان يعتبر أن إنجازاتها تصبّ في رصيده. أما وقد أخرج الحريري نفسه ومعه فريقه من الحكومة، فإنه بذلك أفقد نفسه المكسب الوحيد الذي كان يمنّي نفسه به، ليحافظ الآخرون على كل المكاسب التي حققوها والتي كان للحريري فضل فيها.

فرئيس الجمهورية حقق الحلم الذي طالما كان يسعى إليه ووصل إلى سدة الرئاسة بتأييد الحريري، وهو باق في قصر بعبدا خمس سنوات أخرى. وفريقه السياسي الذي لوحق واعتُقل وأُبعد في مراحل سابقة صاروا في قلب الحكم، وباتت سلطة ابنة فخامته أهم من وزير في الحكومة.

رئيس مجلس النواب يحتفل بمرور ربع قرن على وصوله لرئاسة المجلس، ولا يسمح لأحد بالانتقاص من صلاحياته. أما حزب الله، فلم يكن بحاجة إلى أكثر من وصول حليفه إلى سدة الرئاسة، وشرعية يحرص الرئيس على تقديمها في كل مناسبة إضافة للشرعية التي منحه إياها مجلس الوزراء، حين كان سعد الحريري يضع لبنان ومصلحة اللبنانيين فوق كل اعتبار.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	صفر	تشرين الثاني	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٢٢	١١	٣١	٤	٠٥	٦	٢٢	١١	١٧	٢	٣٨	٤	٠١	٦
الأحد	٢٣	١٢	٣٢	٤	٠٦	٦	٢٢	١١	١٦	٢	٣٧	٤	٠١	٦
الإثنين	٢٤	١٣	٣٣	٤	٠٧	٦	٢٢	١١	١٦	٢	٣٦	٤	٠٠	٦
الثلاثاء	٢٥	١٤	٣٤	٤	٠٨	٦	٢٢	١١	١٥	٢	٣٦	٤	٠٠	٦
الأربعاء	٢٦	١٥	٣٥	٤	٠٩	٦	٢٢	١١	١٥	٢	٣٥	٤	٥٩	٥
الخميس	٢٧	١٦	٣٦	٤	١٠	٦	٢٢	١١	١٤	٢	٣٥	٤	٥٩	٥
الجمعة	٢٨	١٧	٣٦	٤	١١	٦	٢٢	١١	١٤	٢	٣٤	٤	٥٨	٥

تصدرها
شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر

رئيس التحرير
إبراهيم المصري

المدير المسؤول
أيمن إبراهيم

الإدارة
بسام غنوم

الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com

صف الأحرف والفرز: CreativeAdvertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧